مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٤١١**

الثلاثاء، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كاتياغايا	(أوغندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيدة جولاكوفيتش
	تركيا	السيد أباكان
	الصين	السيد وانغ من
	غابون	السيد إيسوزي – نغوندي
	فرنسا	السيد آرو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك ليال غرانت
	المكسيك	السيدة كاريرا
	النمسا	السيد سبندلغر
	نيجيريا	السيدة أوغو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رودهام كلينتون
	اليابان	السيدة كيكوتا

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2010/498)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المرأة والسلام والأمن

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2010/498)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين وأرمينيا وأستراليا وإستونيا وإسرائيل وأفغانستان وألمانيا وإندونيسيا وأوروغواي وأوكرانيا وأيرلندا وأيسلندا وإيطاليا وبابوا غينيا الجديدة وباكستان والبرتغال وبلجيكا وبنغلاديش وبتسوانا وبوركينا فاسو وترينداد وتوباغو وبوروندي وبيرو وتونس وجامايكا وجزر البهاما وجزر سليمان وجمهورية تترانيا المتحدة وجنوب أفريقيا والدنمرك ورواندا وسري لانكا والسلفادور وسلوفينيا والسودان والسويد وسويسرا وسيراليون وشيلي وغامبيا وغانا والفلبين وفنلندا وفيجي وفييت نام وكازاخستان وكرواتيا وكندا وكوستاريكا وكولومبيا وكينيا ولكسمبرغ وليبريا وليختنشتاين ومصر والمغرب وملاوي وموناكو وناميبيا والنرويج ونيبال ونيوزيلندا والهند وهندوراس وهنغاريا وهولندا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة ستصدر بوصفها الوثيقة S/2010/549، وفيما يلي نصها:

”يشرفني أن أطلب من المجلس، جرياً على ممارساته السابقة، أن يدعو المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة إلى الاشتراك في مناقشة مجلس الأمن المفتوحة التي ستعقد يوم الثلاثاء ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بشأن المرأة والسلام والأمن“.

أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو المراقب الدائم عن فلسطين للمشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي للمجلس وجريا على الممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس: السيدة ميشيل باتشيليت، وكيلة الأمين العام للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ السيد آلان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والسيد حميدون علي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

تقرر ذلك.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من سعادة السيد بيدرو سيرانو، الرئيس بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، يطلب فيها دعوته للاشتراك في النظر في البند، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل غابون، يطلب فيها دعوة مفوض السلام والأمن للاتحاد الأفريقي، سعادة السيد رمضان لعمامرة، للاشتراك في النظر في البند، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت، إلى السيد وولتر فولمان، المراقب الدائم ورئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

تقرر ذلك.

وأود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل تركيا، يطلب فيها دعوة موظفة الاتصال المدني لمنظمة حلف شمال الأطلسي لدى الأمم المتحدة، السيدة إيرينى ليموس – مانياتي، للاشتراك في النظر في البند، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت، إلى السيدة تيلما أوري، من الفريق الاستشاري للمجتمع المدني المعني بالمرأة والسلام والأمن.

تقرر ذلك.

أود، بالنيابة عن المجلس، أن أرحب ترحيبا حارا بنائبة الأمين العام في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2010/498، التي تتضمن تقرير الأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن. وأود كذلك أن استرعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2010/466، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن مشاركة المرأة في حفظ السلام.

تحل هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد كان هذا القرار أول قرار لمجلس الأمن الأول يتناول مسائل المرأة في إطار جدول أعمال السلم والأمن الدوليين. وقد دعيت الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والأطراف في الصراعات، في جملة أمور أخرى، إلى الإقرار بدور المرأة ومعالجة محنتها في حالات الصراع المسلح. كما سعى القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى حماية النساء والفتيات من العنف، ولا سيما العنف الجنسي، في الصراعات وفي حالات ما بعد انتهاء الصراع.

وتنوه أوغندا بالتقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عامة نحو تعزيز مشاركة المرأة في تسوية الصراعات، وفي عمليات السلام والتعمير بعد انتهاء الصراع. ولكن ما زالت هناك حالات يكون للصراعات فيها آثار مدمرة على النساء والفتيات.

وإذ نحيي الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإن أوغندا ستتجاوز نطاق إعادة التأكيد على الالتزامات المشتركة إلى تنفيذ القرار والتعهد بالتزامات بالعمل، تكون قوية وذات إطار زمني محدد ويمكن قياسها. ومن الأمور الأساسية تمكين المرأة وجعلها قادرة على المشاركة الفعالة في مسائل السلام والأمن والتنمية. وقد اعتمدت حكومة أوغندا سياسة متعمدة لتمكين المرأة من خلال تدابير العمل الإيجابي. وتتضمن تلك التدابير كفالة وجود نائبة لكل مقاطعة في البرلمان، وأن تشغل المرأة

ثلث مناصب السلطة التنفيذية في المجالس المحلية، وأن تمنح ١,٥ نقطة إضافية للمرشحات للالتحاق بالجامعات العامة، بالإضافة إلى كفالة التعليم الابتدائي والثانوي لجميع الأطفال. ومن خلال هذه التدابير، تعززت إلى حد كبير مشاركة المرأة في الحوكمة.

وشرعت أوغندا في خطة العمل الوطنية في إطار القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، وكذلك إعلان غوما الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وتسلط خطة العمل الأضواء على الالتزامات المحددة والمهام الواقعة على عاتق الحكومة وأصحاب المصلحة وتحدد أولويات الأنشطة على الأجلين القصير والمتوسط. كما أنها تخصص المسؤوليات المؤسسية وتنشئ آليات التنسيق والرصد والإبلاغ.

وعلى مدى السنوات الخمس القادمة، ستبلور أوغندا سياسة وطنية شاملة بشأن العنف القائم على نوع الجنس لإرشاد جهود المنع والاستجابة في جميع الحالات، بما في ذلك في سياق الشؤون الإنمائية الإنسانية. وسوف ننشئ أنظمة مستدامة ومتكاملة لجمع البيانات بشأن العنف على أساس الجنس وتحسين فرص وصول الضحايا والناجين إلى العدالة. كما أننا نضفي الطابع المؤسسي على التدريب بشأن العنف القائم على نوع الجنس في المؤسسات الرئيسية لتدريب قوات الأمن، بما في ذلك القوات التي تشارك في بعثات حفظ السلام. وما فتئت أوغندا تنفذ إصلاحات واسعة النطاق للتصدي للأوجه المتبقية لعدم المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة في القطاعين العام والخاص. كما أننا نعمل على إدماج مبادئ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) في عمليات تنفيذ ورصد وتقييم خطة التنمية الوطنية.

وعلى المستوى الإقليمي، ومن خلال الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، تلتزم أوغندا بتكثيف التعاون لتعزيز مشاركة المرأة وتمكينها في منع نشوب الصراعات والوساطة فيها وتسويتها. ونحن على اقتناع بأن المرأة لها دور هام لكفالة السلام الدائم والأمن والتنمية.

ومعروض على المجلس نص بيان للرئيس باسم المجلس بشأن موضوع جلسة اليوم. إنني أشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيمة في هذا البيان. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه فيما بين أعضاء المجلس، سأعتبر أن أعضاء مجلس الأمن يوافقون على البيان الذي سيصدر بوصفه وثيقة مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2010/22.

تقرر ذلك.

سأدعوكم الآن إلى الاستماع لبيان الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون الذي يقوم بجولة في آسيا وسيخاطب هذه الجلسة عبر رسالة مسجلة بالفيديو.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أرحب بإتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة هذه المناقشة المفتوحة التذكارية. أشكر رئيس وأعضاء المجلس على السماح لي بالمشاركة عن طريق الفيديو. وكما يعلمون، أنا في جنوب شرق آسيا، في طريقي إلى فيتنام لحضور مؤتمر القمة الثالث المشترك بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وقد طلبت إلى نائبة الأمين العام تمثيلي اليوم.

اعترف مجلس الأمن باتخاذه القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قبل عشر سنوات بدور المرأة في السلام والأمن ليس لمجرد كونها ضحية ولكن بوصفها عنصرا للتغيير. وفتح القرار الطريق أمام إدماج المنظورات الجنسانية في جميع أعمالنا لإعادة السلام وصونه وبنائه.

كما بيّن المجلس التزامه من خلال المتابعة بثلاثة قرارات لاحقة وطلبه تقديم التقارير القطرية عن كيفية تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقبل فترة لا تزيد على أسبوعين، تلقى المجلس تقريري عن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466)، الذي يورد بالتفصيل برنامج عمل واضحاً مؤلفاً من سبع نقاط. وقد أسهمت الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني جميعاً في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). واعتمد عشرون بلدا خطط عمل وطنية. وتكتسب المرأة نفوذ متزايدا في البرلمانات الوطنية – بما في ذلك في البلدان الخارجة من الصراع المسلح. إن نسبة الإناث من المشرعين في بوروندي ورواندا مُلهِمة حقا.

بيد أن العقد الماضي شابته أيضا حالات متكررة من سوء المعاملة. وقد لاحظ العديد من التقارير التي قدمتها إلى مجلس الأمن عن التقدم المحرز في بعثات حفظ السلام النطاق الواسع لحالات الاغتصاب والأذى الجسدي والابتزاز وغيرها من انتهاكات حقوق المرأة والأطفال وأمنهم المادي أثناء الصراع وبعد انتهائه. وما عمليات الاغتصاب الجماعية المروعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي وقعت في الآونة الأخيرة إلا آخر تذكير بالتحديات التي نواجهها وبالأهمية البالغة للتنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وكما يشير تقريري الحالي (S/2010/498)، فإن إحراز التقدم يصعب قياسه كميا. فنحن نفتقر إلى الوسائل الكافية لرصد تأثيرنا. ولذلك السبب أدعو المجلس إلى الموافقة على مجموعة شاملة من المؤشرات التي قدمت لأول مرة في نيسان/أبريل (انظر S/2010/173) وجرى صقلها منذ ذلك الحين. وستمكننا المؤشرات من تحديد التقدم المحرز وتزويد المجلس بالمعلومات المنهجية القابلة للمقارنة من أجل تحقيق رصد ومساءلة فعالين. وكما ذكرت مرارا وتكرارا الدول الأعضاء وممثلو المجتمع المدني، فإن هذه المجموعة الشاملة من المؤشرات هي ضمن أكثر الإضافات البنَّاءة إلى مجموعة أدوات القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولكن بطبيعة الحال، لا تمثل هذه المؤشرات سوى مجرد البداية أيضا.

إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لن يُنفذ بنجاح إطلاقاً إلا إذا وضعنا حدا للعنف الجنسي في حالات الصراع. ويجب علينا محاسبة المسؤولين عنه، سواء ارتكبت هذه الجرائم دولة أو أطراف من غير الدول. وأدعو المجلس إلى اتخاذ الخطوات المناسبة لإنهاء الإفلات من العقاب. ويجب علينا تكثيف الجهود لمنع ممارسة الوحشية ضد النساء والفتيات. فلنعترف بالدور الهام للمرأة في قطاعي العدل والأمن ولندعم مشاركتها. فلنقض على القوالب النمطية، ولنتأكد من المشاركة ذات المغزى للمرأة في جميع مراحل عمليات السلام وعمليات صنع القرار.

إن إنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة سيمكننا من مساعدة الدول الأعضاء بصورة أفضل في معالجة جميع المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولتولي قيادة هذا المسعى، نحن محظوظون لأن لدينا الدينامية والمهارة السياسية للسيدة ميشيل باتشيليت، التي ستعرض تقريري على أعضاء المجلس اليوم.

إنني مصمم على أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تكون قدوة. ولذلك السبب عينت ١١ امرأة ممثلات خاصات للأمين العام أو نائبات للممثلين الخاصين للأمين العام لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. ولهذا السبب عقد رؤساء بعثاتنا – النساء والرجال على السواء – ٢٧ اجتماعا للأيام المفتوحة هذا العام للتشاور مع المنظمات النسائية وتلقي وجهات نظرها. ولهذا السبب أيضا سأستمر في الضغط من أجل تحقيق المساءلة الكاملة في كيفية تصرف حفظة السلام التابعين لنا في الميدان.وفيما يتعلق بهذه المسألة، أنا وأثق بأنني أستطيع التعويل على دعم المجلس الكامل.

وإنني أتطلع إلى استمرار تعاوننا في العقد المقبل. وأنا ملتزم بالعمل مع المجلس لضمان التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقراراته ذات الصلة ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩). ولا يمكننا أن نأمل في تحقيق التغيير إلا من خلال الوفاء بوعودنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن إلى السيدة ميشيل باتشيليت، وكيلة الأمين العام لشؤون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

السيدة باتشيليت (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أخاطب مجلس الأمن للمرة الأولى منذ تولي منصبي بصفتي وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأود أن أعرب عن امتناني العميق لكم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة المجلس وعرض تقرير الأمين العام (S/2010/498). وأشيد بالتزامكم وقيادتكم في التحضيرات والمداولات المكثفة التي سبقت هذه المناقشة المفتوحة.

وأود أيضا أن أنوه بالمستوى غير المسبوق للتمثيل الوزاري في هذه الجلسة التاريخية بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إن حضورهم هذا يُلهمني، فهو يدل بوضوح على أن الدول الأعضاء عاقدة العزم على تحقيق التنفيذ العاجل والنتائج الملموسة في مجال حماية المرأة ومشاركتها الكاملة في صنع السلام وحفظه وبنائه.

ويقدم التقرير المعروض على المجلس عرضا شاملا للتقدم المحرز، فضلا عن العقبات التي تمت مواجهتها في العقد الأول من تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في الاستجابة لعدد من ولايات مجلس الأمن. ويستجيب التقرير لطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام في الفقرة ١٨ من القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩) تقديم استعراض عام عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويقدم التقرير أيضا تقييما للعمليات التي من خلالها يتلقى مجلس الأمن المعلومات ذات الصلة بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ويحللها ويبت فيها، وتوصيات بشأن اتخاذ مزيد من التدابير لتحسين التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة ومع الدول الأعضاء والمجتمع المدني بغية إنجاز التنفيذ.

وعلاوة على ذلك، فإنه يبرز التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة المتعلقة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وكذلك معلومات مستكملة بشأن زيادة تطوير مجموعة المؤشرات الواردة في تقرير الأمين العام الصادر في نيسان/أبريل ٢٠١٠ (S/2010/173)، على النحو المطلوب في الفقرة ١٧ من القرار ١٨٨٩ وفي البيان الرئاسي الوارد في الوثيقة S/PRST/2010/8. ويختتم التقرير بتقديم عدد من التوصيات لنظر مجلس الأمن. إن هذه التوصيات، إذا قُبِلت، ستزود المجلس بالأدوات اللازمة لضمان التنفيذ العاجل. وهي توفر إطارا لرصد عمل المجلس بشأن المرأة والسلام والأمن.

وأنا واثق بأننا من خلال القيادة القوية للمجلس، وتصميم الدول الأعضاء، ومشاركة المجتمع المدني والتزام الأمم المتحدة ومساعدتها، سنتمكن معا من التأكد من التنفيذ المتسق للعمل الهام بشأن المرأة والسلام والأمن.

والتقرير المعروض عليكم يقدم صورة مختلطة. فهو يبرز المجالات التي شهدت تقدماً في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في العقد الأخير، ويحدد عدداً كبيراً من الأنشطة التي نفذها أصحاب المصلحة الأكبر، بما في ذلك الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني ومجلس الأمن ذاته.

وقد استثمرت كيانات منظومة الأمم المتحدة في التدريب وتطوير الشرطة ووضع السياسات وخطط العمل والمبادئ التوجيهية والبرمجة لكفالة وصول المرأة إلى الموارد والعدالة وفرص المشاركة في صنع القرارات. وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أصبحت أكثر فعالية في إشراك المرأة في بناء السلام. ونتيجة لذلك، فإن معظم تقارير الأمين العام بشأن بعثات حفظ السلام تتضمن الآن معلومات عن التدابير المتخذة لضمان مشاركة المرأة في حل النزاع واتخاذ القرارات العامة وجهود الانتعاش. كما أنها تتضمن سرداً مفصلاً لآثار النزاع المسلح وتداعياته بالنسبة للنساء والفتيات. وكان ثمة جهد لوضع معايير وإجراءات متسقة للاسترشاد بها في مختلف جوانب عمل الأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن.

وقد اعترف بالحاجة إلى تنسيق الأنشطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في منظومة الأمم المتحدة، وأدى ذلك لدعوة مجلس الأمن إلى وضع خطة عمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عبر منظومة الأمم المتحدة (S/PRST/2004/40). وأدى أول تقييم لأداء هذه الخطة إلى تنقيحها وإلى تعريف خطة عمل جديدة على نطاق المنظومة لتكون أداة للإبلاغ والرصد والبرمجة على أساس النتائج.

وفي غضون بضع سنوات من اتخاذ القرار، شرع عدد من الدول الأعضاء في العمل بنشاط في إطار مبادراتها الخاصة على الصعيد الوطني، مع التواصل في أحيان كثيرة مع منظمات نسائية لإقامة شراكات لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). و ”أصدقاء ١٣٢٥“، وهو فريق غير رسمي من دول أعضاء تتقدمها كندا، ما فتئ ينادي بالتنسيق الحكومي الدولي وتخصيص الموارد والتعجيل بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من جانب الأمم المتحدة، وهو يدعم ذلك. وقد انتهى ٢٢ بلداً حتى الآن من إعداد خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. وفي عدد من بلدان ما بعد انتهاء الصراع، هناك زيادة كبيرة في عدد النساء اللاتي انخرطن في السياسات الوطنية، ويعزى ذلك جزئياً إلى استخدام نظام الحصص الانتخابية. ففي نيبال، تشغل النساء ثلث المقاعد في الجمعية التأسيسية. وأكثر من نصف عدد أعضاء مجلس الشيوخ في بوروندي من النساء. والانتخابات العامة في السودان هذا العام أسفرت عن مجلس نيابي أكثر من ربع مقاعده للنساء.

وفي الشهر الحالي تحديداً، أُلحِقت ٩٠ مستشارة للشرطة من رواندا في البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للعمل كخبيرات في مجالي العنف القائم على نوع الجنس وحماية الأطفال. أما سيراليون، التي لم تسمح للنساء بالالتحاق بقواتها المسلحة إلا في عام ٢٠٠٨، فقد أرسلت مؤخراً سبع نساء من حفظة السلام إلى السودان، إحداهن برتبة عميد، وسترسل عما قريب ٢٠ أخريات. وإلى جانب تيسير الاستجابة الجنسانية للمكونين العسكري والشرطي في البعثة المختلطة، توضح هذه الأمثلة أن بلدان ما بعد النزاع تبزغ بوصفها الرائدة في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويبرز التقرير أمثلة كثيرة أخرى لالتزام الدول الأعضاء بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ويؤدي المجتمع المدني دوراً أساسياً في المناداة بالمساءلة في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠). وفي داخل الأمم المتحدة، ما فتئ الفريق العامل التابع للمنظمات غير الحكومية المعني بالمرأة والسلام والأمن يشدد على المساءلة وعلى الحاجة إلى وضع إطار لرصد تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي عام ٢٠١٠، أنشئ فريق استشاري رفيع المستوى للمجتمع المدني تشارك رئاسته بصفة مراقب في لجنة توجيهية رفيعة المستوى، برئاسة نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، لتوجيه الاستعدادات للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومشاركة المجتمع المدني وفرت توجيهاً أساسياً

وأفكاراً ثاقبة من النساء من جميع أنحاء العالم حول أولوياتهن وشواغلهن. وعلى المستوى القطري، رأينا أمثلة هامة للنشاط الحركي النسائي من أجل السلام. وفي هذا العام، قامت المرأة في أفغانستان بحملات دؤوبة وناجحة لضمان مشاركة عدد لا نظير له من النساء في مجلس السلام الهام في حزيران/يونيه. وفي قيرغيزستان، وبعد الاشتباكات العرقية في حزيران/يونيه ٢٠١٠، كافحت النساء الحركيات من أجل السلام لإسماع أصواتهن في منتدى المانحين الرفيع المستوى، المعقود في ٢٧ حزيران/يونيه. والحملة المستمرة التي تؤكد على أهمية المرأة في السلام وأن لا شيء يتقرر لنا من دوننا، أسفرت عن تخصيص خمسة مقاعد في مؤتمر المانحين ودعوة للمشاركة في لجنة مفاوضات السلام. وللمجتمع المدني دوره البالغ الأهمية في النهوض بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وما فتئ هذا المجلس نفسه يضطلع بدور نشط. فمن الواضح أن دور المرأة في السلام والأمن أصبح مدرجاً الآن أكثر من ذي قبل في مداولات المجلس. ومما يستحق التنويه تلك الأنشطة المكثفة لمجلس الأمن والأمم المتحدة التي شهدها العام الماضي لتحقيق التنسيق وإيلاء اهتمام أكبر لمسائل المرأة والسلام والأمن عموماً والعنف الجنسي في الصراع، على وجه الخصوص. واتخاذ هذا المجلس للقرارات ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) يوضح التزام المجلس المتزايد بمسألة المرأة والسلام والأمن. واستجابة لقرار مجلس الأمن ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، عين الأمين العام ممثلة خاصة معنية بالعنف الجنسي في الصراع بغية زيادة التركيز على هذا الجانب العويص في مجال المرأة والسلام والأمن.

لقد كانت دعوة مجلس الأمن في قراره ١٨٨٩ (٢٠٠٩) إلى وضع مؤشرات لرصد تنفيذ القرار خطوة شجاعة وهامة صوب وضع إطار عمل تشتد الحاجة إليه لرصد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومثابرة المجلس على المطالبة بوضع هذه المؤشرات وتفعيلها حافظت على استمرار الضغط المطلوب لتحويل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من مجرد التركيز على الأنشطة إلى مسعى يقوم على أساس تحقيق النواتج والنتائج.

وعلى الرغم من هذه الأنشطة والنجاحات في التنفيذ، هناك عدد من الرسائل الباعثة على الانزعاج في التقرير المعروض عليكم تقتضي عملنا العاجل والمتضافر. فبعد عشر سنوات من اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، هناك إنجازات هامة يتعذر تحديدها أو قياسها. ومع أن الأنشطة الرامية إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) جرى تنفيذها بكثافة متزايدة على مر السنين، فقد افتقدت هذه الأنشطة إلى توجيه واضح أو أهداف وغايات محددة الوقت بحيث يمكن تسريع التنفيذ وضمان المساءلة. وفي حين أن هذه الأنشطة غير المترابطة قد أسهمت فعلاً في تحسين الجهود لتلبية احتياجات النساء والفتيات في سياق صراع مسلح، فإن دلائل أثرها التراكمي غير كافية. ونتيجة لأوجه القصور في التصميم والتنفيذ والموارد، فإن خطة العمل على نطاق المنظومة التي صممت لتحقيق اتساق أكبر في جهود منظومة الأمم المتحدة للتنفيذ قصرت عن تحقيق أهدافها.

وفي ضوء الحاجة الملحة إلى التعجيل بتنفيذ القرار والعراقيل الجمة التي يتعين التغلب عليها، قد يود مجلس الأمن أن ينظر في طائفة من المبادرات والمداخلات للتأكد من أن الأعوام القادمة ستشهد تنفيذاً أكثر عزماً وفعالية. والتقرير المعروض عليكم يوصي بوضع إطار عمل شامل وموحد يشتمل على مجموعة متفق عليها من الأهداف والغايات والمؤشرات للاسترشاد بها في تنفيذ القرار في العقد القادم. وفي هذا الصدد، يمكن للمجلس أن يجري استعراضاً أو يعقد اجتماع قمة على المستوى الوزاري كل خمسة أعوام لتقييم التقدم المحرز صوب تحقيق هذه الأهداف والغايات ومعالجة العراقيل في التنفيذ. وينبغي أن يستفاد في إطار العمل هذا من المجموعة الشاملة من المؤشرات الواردة في المرفق للتقرير.

لقد أُقر بأن تلك المجموعة الشاملة من المؤشرات في التقرير الحالي تمثل انطلاقة في هيكل رصد تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ولبنة أساسية لمساءلة أقوى. كما أنها تشكل أداة جديدة وعملية للغاية لدعم تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

وإنني أحث المجلس بقوة على التصديق على المؤشرات الواردة في المرفق كمجموعة أولية، وأن يبدأ في استخدامها كأساس لما يجريه المجلس من استعراض أو تحليل أو مداخلة بشأن المسائل ذات الصلة بالمرأة والسلام والأمن على المستويين العالمي والقطري على السواء. وهذا سيدلل على مستوى جديد من التزام المجلس بالعمل على أساس المعلومات التي يتلقاها. وكما يشير القسم ثالثاً من التقرير المعروض عليكم، فإن فعالية مجلس الأمن في إعداد التدابير واتخاذها بناء على المعلومات المتصلة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) سيكون لها أبلغ الأثر في تحقيق غاياته.

إن أفعالاً مثل الاغتصاب الجماعي الفظيع في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٠ في المناطق الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكن السماح باستمرارها مع الإفلات من العقاب. هذه الأحداث وصمة عار في جبين الإنسانية وهي تؤكد الحاجة الملحة إلى التعجيل بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تعزيزاً لقدرة الدول الأعضاء على حل النزاع وبناء منظومات الأمن والعدالة التي تحمي حقوق الإنسان للجميع. ولذلك، وكما يشير تقرير الأمين العام، قد يود مجلس الأمن أن يصدر توجيهاته بأن من يعتدي على النساء والفتيات أو ينتهك حقوقهن الإنسانية في حالات الصراع وما بعد الصراع، بما في ذلك من يأذن بهذه الاعتداءات، يجب أن يقدم للعدالة وفقاً للقوانين الوطنية والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. ويجب على المجلس أن يبقى يقظا وحازما في ممارسة الضغط على الجناة ومؤيديهم.

إن إنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في تموز/يوليه من هذه السنة كان نتيجة التزام استثنائي من قِبل الدول الأعضاء الساعية إلى ممارسة قدر أكبر من القيادة والتنسيق والاتساق من الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومن جانبي، يمكنني أن أؤكد للمشاركين على تصميمي على العمل على رسم مسار واضح لتحقيق ذلك الهدف. وإلى جانب الأمين العام، أعترف على نحو خاص بالحاجة إلى تحديد سبل أفضل لتحقيق التقدم في التصدي للتحديات في مجال المرأة والسلام والأمن وفي تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ما نحن بحاجة إليه الآن هو القيادة المصممة منا جميعا بالعمل معا. وسيدعم جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة الجهود الحالية والجديدة من أجل تحسين حماية البيئة للمرأة خلال الصراع وبعده، ولإشراك المرأة في حل الصراع ولكفالة أن تسترشد عمليات بناء السلام بمنظورات المرأة وتلبية احتياجاتها.

وجهاز شؤون المرأة سيكون شريكا رئيسيا للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنساني في الصراع في بناء قدرات منظومة الأمم المتحدة على حماية المرأة في الصراع. وسيستعمل جهاز شؤون المرأة الموارد التي تحت تصرفه للعمل مع منظومة الأمم المتحدة بكاملها والجهات صاحبة المصلحة الأخرى ذات صلة لتعزيز التنسيق والاتساق بشأن المرأة والسلام والأمن.

وذكرتُ في وقت سابق أن العناصر الرئيسية موجودة لقدر أكبر من التنفيذ المصمم. ومجلس الأمن أكثر تأهيلا اليوم من أي وقت مضى لكفالة انخراط المرأة في محادثات السلام وفي إيجاد بيئة حماية أقوى للمرأة.

ونعرف نحن جميعا أن للمرأة أهمية في تحقيق السلام، وفي ذلك فإنها تحتاج إلينا جميعا. لنجعل ذلك بداية عقد جديد يمكن للمرأة فيه أن تترك لمساتها على حل الصراع حتى يمكن أن نحقق صنع سلام أكثر فعالية وبناء سلام أكثر استدامة في جميع أرجاء العالم. وأتطلع قدما إلى دعم الأعضاء في العقد القادم في تنفيذ هذا القرار التاريخي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة باتشيليت على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد آلان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

السيد لوروا (تكلم بالفرنسية): إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أحدث تغييرا أساسيا في القيام بعمليات حفظ السلام خلال السنوات العشر المنصرمة. ونظرا إلى أننا نفذنا مجموعة واسعة من الولايات المتعددة الأبعاد بغية تحقيق استقرار حالات الانتقال السلمية وتأييدها في كل منطقة من العالم، من أفغانستان إلى ليبريا ومنها إلى تيمور – ليشتي، فإن ذلك القرار التاريخي قد أرشدنا في جهودنا لدعم مشاركة المرأة في عمليات السلام ولتحسين حماية المرأة في حالات ما بعد انتهاء الصراع. لقد وضع القرار مشاركة المرأة في صلب جميع الجهود من أجل إحلال السلام الشامل والدائم.

وبعد عشر سنوات حققنا بعض التقدم، ولكن ليس بالقدر الذي كنا نود تحقيقه. ما نزال نواجه تحديات ضخمة.

قبل أشهر قليلة، شرعت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في دراسة مشتركة بغية أن نستعرض مع الجهات الشريكة لنا تنفيذنا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في حالات ما بعد انتهاء الصراع، وأثر جهودنا حتى اليوم والآثار المترتبة على خطة عملنا. أكدت تلك العملية عددا معينا من الدروس الهامة. واسمحوا لي بأن أذكر عددا قليلا منها هنا.

في أفغانستان ودارفور وتيمور – ليشتي رأينا مدى قدرة قادة عمليات حفظ السلام على استعمال مساعيهم الحميدة لتيسير مشاركة المرأة في العمليات السياسية. والتجربة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تبين بوضوح أن تشكيل الشراكات مع النساء في حالات ما بعد انتهاء الصراع تعزز تعزيزا كبيرا فهمنا لبيئة العمليات. ولذلك ينبغي أن تمكننا من القيام بمزيد من التعزيز لقدرتنا على حماية المرأة والطفل من العنف الجنساني في تلك البلدان، وهو أمر حيوي بجلاء على الرغم من الظروف البالغة المشقة التي ندركها جميعا.

وشاهدنا في ليبريا وهايتي مدى فعالية صلات حافظات السلام مع السكان المحليين، وخصوصا في مخيمات المشردين داخليا، كما هو الحال في هايتي، على سبيل المثال. أولئك النساء، فضلا عن صفاتهن المهنية، يشكلن نموذجا لمبدأ المساواة بين الجنسين.

وفيما يتعلق بأفراد الشرطة، إضافة إلى حضور امرأة – تشغل مقعدا خلفيا – ترأس قوة شرطتنا بكاملها في جميع أرجاء العالم، وضعنا خطة لتمكيننا من جعل نسبة ٢٠ في المائة في أفراد الشرطة على النطاق العالمي من النساء بحلول عام ٢٠١٤. وفيما يتعلق ببعثات حفظ السلام الـ ١٥ التي نوفدها، فإن ثلاث منها تقودها نساء الآن، ولم تكن أي امرأة تقود أيا منها قبل سنوات قليلة. تلك نسبة ٢٠ في المائة – ٢٠ في المائة من عمليات حفظ السلام التي نقوم بها تقودها نساء.

وفضلا عن ذلك، استفادت عملياتنا المتعددة الأبعاد استفادة كبيرة من توظيف مستشارين في المجال الجنساني في كل بعثاتنا. ووفر هؤلاء المستشارون خبرة فنية قيمة في السودان بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وفي تشاد، بشأن إصلاح السجون؛ وفي بوروندي، بشأن الدعم في الانتخابات؛ وفي أفغانستان، بشأن الإصلاح

الدستوري. وذلك ساعد في الحصول على نسب كبيرة من مشاركة النساء في البرلمانات، كما قالت السيدة باتشيليت، على نحو خاص، ٢٥ في المائة في أفغانستان وأكثر من ٣٠ في المائة في بوروندي.

إن إعداد أدلة وأدوات تدريبية للخوذ الزرق أدى إلى تعزيز تعميم المنظور الجنساني في بعثات حفظ السلام وفي التخطيط السابق للوزع وتدريب القوات والشرطة.

ومن الطبيعي أننا نعرف أيضا أن بعثات حفظ السلام يجب أن تتعاون بصورة وثيقة مع شركاء الأمم المتحدة الموجودين في البلد بغية تحقيق الدعم المتسق الذي يمكن استدامته عند سحب بعثاتنا. وبالطبع، ينبغي لاستجابتنا المشتركة أن تثبت عمليا التزامنا الثابت بحقوق المرأة.

(تكلم بالإنكليزية)

وبالإضافة إلى تلك الدروس، يمكننا أيضا أن نذكر عددا من التطورات بشأن الخطط العالمية الواسعة وخطط حفظ السلام في السنوات القليلة الماضية التي ستؤثر في استراتيجيتنا في المستقبل.

في الحالة الأولى، هناك اليوم عدد أكبر من الجهات الفاعلة المنخرطة في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على المستوى الميداني مما كان عليه الحال منذ عشر سنوات. وفضلا عن الخبرة الجنسانية المتاحة داخل بعثات حفظ السلام، فإن كثيرا من كيانات الأمم المتحدة الشريكة لنا تنشر أيضا خبراء في مجال نوع الجنس في بلدان ما بعد انتهاء الصراع. وذلك يتطلب تقوية تنسيق جهودنا على أرض الواقع. وفي أغلب الأحيان، فإن القدرة الفعلية للتنسيق في الميدان قوة ضعيفة.

إن حماية المدنيين اتخذت الأولوية المركزية في عمل حفظ السلام اليوم. واتخذنا مبادرة وضع سياسات عامة وجهد إصلاحي عملياتي، بما في ذلك التدريب والتوجيه والتخطيط. ومع مكتب الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في الصراع، السيدة فالستروم، وجهات شريكة أخرى للأمم المتحدة، ننهض بخطة واسعة للحماية.

وبالاستفادة من دروس واتجاهات ناشئة، أود أن أسوق خمسة عناصر رئيسية لاستراتيجيتنا في المستقبل.

أولا، يجب أن يوفر التمويل الضروري لدعم تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) – ولم تكن الحالة كذلك دائما.

ثانيا، يجب أن نركز في المستقبل على بناء قدرات النساء على بناء وإدامة السلام في بلدانهن. ويجب علينا أن نقوم باستثمار أكبر في تيسير مشاركة المرأة في العمليات السياسية وفي مؤسسات القطاع الأمني التي أُعيد تنظيمها حديثا. ويجب علينا أيضا أن نعمل بصورة وثيقة مع النساء المحليات لتحديد وتنفيذ استراتيجيات الحماية. وذلك يتطلب منا أن نستند إلى منظورات النساء المحليات وإسهاماتهن في مرحلتي التخطيط والتخفيض لبعثات حفظ السلام بغية كفالة إحراز نتائج مستدامة.

ثالثا، سنواصل الانخراط عن كثب مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة لمساعدتها في إعداد الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بالمعرفة والمهارات والخبرة والمؤهلات من أجل التنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولكفالة اشتمال حفظة السلام المدنيين على النساء، سنركز الجهود أيضا على تحسين الظروف في الميدان وتحقيق هدف مواءمة شروط الخدمة في كل النظام الموحد.

رابعا، خلال المراحل المبكرة من انتهاء الصراع، حينما يكون لبعثات حفظ السلام الحضور الأكبر والموارد الأكبر على الأرض، سنواصل الاضطلاع بالقيادة وتنسيق استجابة متكاملة من قِبل الأمم المتحدة. وأنا موقن، شأني شأن أي شخص هنا، من أننا نرحب بإنشاء جهاز شؤون المرأة وبتعيين وكيلة الأمين العام باتشيليت، ونتطلع قدما إلى الوعد بتعزيز التنسيق الميداني لكفالة توحيد أدائنا.

خامسا، سنؤيد بفعالية تقوية آليات المساءلة والرصد لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). والمؤشرات المعيارية الموضوعة مؤخرا تطور طيب. والمؤشرات المحددة المتعلقة بحفظ السلام هي، في الواقع، جزء من النماذج والمبادئ التوجيهية القائمة للإبلاغ.

بيد أن مؤشرنا الأهم للنجاح يجب أن يبقى مدى إسهام طاقاتنا الجماعية في بناء منبر مستدام ومملوك وطنيا يمكن للنساء المحليات منها أن يحددن ويشكلن، بالعمل مع الرجال، طريق السلام في جميع بلدانهن وأن يؤثرن فيه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لوروا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد حميدون علي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيد علي (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء، أن أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بصفتي رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن القضية المهمة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

إن مسألتي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مسألتان شاملتان لكل سياسات التنمية، وفي الواقع، لكل السياسات الدولية بشكل متزايد. يراعي المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاتخاذ البعد الكامل لهذا المتطلب ويستعرض بشكل سنوي كيفية تعميم منظومة الأمم المتحدة للمنظورات الجنسانية في أنشطتها. وهذه الممارسة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للأنشطة التي يجري القيام بها في مجال السلام والأمن، حيث أن كثيرا من المسائل المطروحة متعددة الأوجه.

على مر السنين، شجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاتخاذ نهج شامل نحو السلام والاستقرار والتنمية. وتقوم مناقشات المجلس بشأن الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، التي أفضت إلى استنتاجات رائدة متفق عليها في عام ١٩٩٨ وإلى عملية متابعة سنوية في الدورات المواضيعية للمجلس، على الحاجة البينة إلى إدماج الإغاثة وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار والتنمية في سلسلة متصلة تزيد اتساق الدعم الدولي. وبناء السلام بعد إضافي للجهود الدولية التي يمكن إضافتها الآن إلى هذا النهج. كما وضع الفريق الاستشاري المخصص المعني بهايتي التابع للمجلس توصيات محددة بشأن البعد الجنساني للدعم الدولي المقدم لهايتي. وأدعو مجلس الأمن إلى أخذ هذه التوصيات في الحسبان.

إن العنف ضد المرأة في حالات الصراع وحالات ما بعد الصراع يمثل تحديا إنمائيا وأمنيا على السواء ويتطلب اتخاذ إجراء على جبهة موحدة من جانب ميثاق الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى. إن العنف ضد المرأة لا يؤثر تأثيرا عميقاً على صحة وسلامة النساء فحسب بل أيضا على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لدولهن. وبهذه الصفة تضطلع كل الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة وضع المرأة التابعة له، فضلا عن لجنة بناء السلام – بدور في تعزيز العمل الدولي للقضاء على هذه الآفة وتحقيق نتائج.

لذلك أود اقتراح تقاسم المهام فيما بين هذه الهيئات المختلفة بغية تسريع الجهود التي تعزز بعضها بعضا في هذا المجال المهم. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يكفل المجلس الاقتصادي والاجتماعي متابعة ورصد المؤشرات التي وضعتها لجنته الإحصائية بشأن العنف ضد المرأة. ويمكن أن يشارك المجلس، نظرا لخبرته القوية في استعراض تحقيق الأهداف الإنمائية، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، في هذه المهمة بتقديم الدعم التقني والمساندة المؤسسي الحقيقية لمنظومة الأمم المتحدة ككل.

كان عام ٢٠١٠ عاما بناء للغاية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الأمم المتحدة. استعرضت لجنة وضع المرأة منهاج عمل بيجين في آذار/مارس، وأقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي إعلانا وزاريا بشأن المسألة في تموز/يوليه في أعقاب استعراضه الوزاري السنوي المكرس للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وقررت الجمعية العامة إنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في تموز/يوليه، وهو خطوة كبيرة إلى الأمام صوب تنفيذ عمل الأمم المتحدة في هذا المجال.

ويتيح عام ٢٠١١ فرصا مهمة لمتابعة تلك الأحداث. وفي الجزء المتعلق بالتنسيق في تموز/يوليه، سيستعرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتابعة والتنفيذ المنسقين للإعلان الوزاري الذي اعتمد هذا العام. وفي معرض القيام بذلك، سيركز المجلس على تعزيز تعميم البعد الجنساني في عمل المنظومة ككل وسيتناول الجانب البرنامجي لعمل جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وستستخدم دائرة مناصري المجلس المحددة وثقله المؤسسي وشبكاته، المتصلة بما يطرح بشكل عام بوصفه قدرة المجلس على عقد الاجتماعات، بغية كفالة إيلاء الأهمية السياسية والرؤية الواسعة لهذه الممارسة. ويمكن استخدام هذه الفرصة لتنظيم حدث مشترك مع لجنة بناء السلام بغية استعراض وضع المرأة في بيئات بناء السلام. وقد تكون أيضا فرصة لبيان يقدمه رئيس مجلس الأمن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويمكننا، عن طريق إقامة حوار وثيق بين هيئاتنا المختلفة، تعزيز تأثير صوت الأمم المتحدة في مجالات عملنا المشترك. وكلي ثقة بأن هذه الجلسة اليوم تشكل خطوة قيمة في هذا الاتجاه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد علي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة تيلما أوري ممثلة الفريق الاستشاري للمجتمع المدني التابع للأمم المتحدة والمعني بالمرأة والسلام والأمن.

السيدة أوري (تكلمت بالإنكليزية): أشعر بالامتنان لما حظيت به من شرف وامتياز مخاطبة المجلس اليوم وتبادل آراء المجتمع المدني. جرى توزيع البيان الكامل، واحتراما للقيود الزمنية لهذه الجلسة سأقتصر على قراءة بضع فقرات من ذلك البيان. وأطلب من الأعضاء التكرم بقراءة البيان الكامل في وقت لاحق.

أود أن أبدأ بياني برسالة واضحة من المجتمع المدني: لم يعد يسعنا الانتظار بعد الآن. آن أوان الأفعال، لا الأقوال. إن تحارب النساء خلال الحرب مروعة واستبعادهن من عمليات السلام أمر محبط. إن هذا الاستبعاد مكلف ليس بالنسبة للمرأة فحسب بل لاستدامة السلام. يتطلع الناجون من الصراع وملايين النساء والرجال في جميع أنحاء العالم إلى مجلس الأمن اليوم كي يتحلى بالجرأة. لا يسع المجتمعات التي تعيد بناء نفسها بعد الصراع تجاهل أكثر من ٥٠ في المائة من سكانها من هذه الجهود. والقيام بذلك يعني ترسيخ عدم المساواة، وهو وصفة لزيادة الصراع وعدم الاستقرار.

إن مجلس الأمن تحت تصرفه الآن كل الأدوات التي يحتاج إليها لوضع برنامج عملي لتسريع تنفيذ قراره التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠). لسنا بحاجة الآن إلى الانتظار ١٠ سنوات أخرى من أجل العمل. المؤشرات موجودة، كما طلب المجلس، وستوفر هذه المؤشرات نظاما لتنظيم الأدلة وزخما للتعاون في إطار الأمم المتحدة وبين الأمم المتحدة والدول الأعضاء. ونتطلع إلى إقرار المجلس لهذه المؤشرات العالمية.

ونحث مجلس الأمن على إقرار خطة العمل المؤلفة من سبع نقاط الواردة في تقرير الأمين العام (S/2010/466). وينبغي أن تكون هناك إجراءات منهجية لكفالة قيام الوسطاء بالتشاور مع النساء وأن يقيم المفاوضون حوارا مع الجماعات النسائية. ونتطلع إلى رؤية عدد أكبر من النساء الوسطاء.

علينا جميعا أدوار نضطلع بها في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كان المجتمع المدني في طليعة هذه الجهود، بتوعية الرأي العام بنطاق واتساع المشكلة. لقد فعلنا الكثير، لكن هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. سيواصل المجتمع المدني العمل لتمكين المرأة في المناطق المتأثرة بالحرب والعمل في الميدان مع صانعي السياسات لتحقيق السلام العالمي والأمن البشري. ونحث الدول الأعضاء على الالتزام باتخاذ خطوات قوية وملموسة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالكامل ودعم جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بوصفه كيانا رائدا للمنظومة معنيا بالمرأة والسلام والأمن. ونحث أعضاء المجلس على التحلي بالجرأة في التصدي لهذا التحدي. ونتطلع إلى وفاء المجلس بالتزاماته بإقرار المؤشرات العالمية الخاصة بالمرأة والسلام والأمن، وبتشكيل قيادة وعمل متسقين بشأن المرأة والسلام والأمن؛ وبكفالة تحقيق المساءلة من أجل من تأثرت حياتهم بالصراع. وينبغي للدول الأعضاء أن تكفل أن يكون جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة)، مجهزا تجهيزا تاما بالموارد حتى يصبح مرشدا لمنظومة الأمم المتحدة في شؤون المرأة والسلام والأمن. وينبغي استخدام جزء كبير من هذه الموارد في تنفيذ البرامج التي تسمح للمرأة بالمشاركة المباشرة في جميع جوانب الصراع، سواء في المصالحة أو في منع نشوب الصراع أو في التعمير.

فلننظر إلى السنوات الـ ١٠ الماضية من حيث كونها سنوات للإعداد ونشر الوعي بجميع جوانب المشكلة وبناء الهياكل والأدوات اللازمة. غير أننا يجب أن نلاحظ أن السنوات الـ ١٠ تلك من الإعداد كانت باهظة التكاليف بالنسبة إلى صحة المرأة ورفاهها. ومن هنا برزت إلحاحية اتخاذ الإجراءات اللازمة. والعقد الثاني هذا يجب أن يكون عقد اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولا يسعنا أن ننتظر ١٠ سنوات أخر حتى نبدأ العمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة آوري على إحاطتها الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس أود أن أذكر المتكلمين كافة بأن يحرصوا على أن لا تتجاوز مدة بياناتهم خمس دقائق من أجل تمكين المجلس من الاضطلاع بعمله بالسرعة المنشودة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتكرم بتعميم نصوصها المطبوعة وأن تلقي بيانات موجزة عند التكلم في قاعة المجلس.

والآن أعطي الكلمة لممثلي الدول الأعضاء في المجلس. وأدعو معالي السيد مايكل سبندليغر، وزير خارجية النمسا، إلى الإدلاء ببيانه.

السيد سبندليغر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على مبادرتكم بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى المعنية بالمرأة والسلام والأمن، احتفالا بالذكرى العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إن حضوركم هنا اليوم يدلل على دعم بلدكم، أوغندا، لهذه المسألة. واسمحوا لي أن أهنئكم أيضا على الجهود التي بذلت وتمخضت عن البيان الرئاسي الذي أصدره المجلس اليوم (S/PRST/2010/22). وأود كذلك أن أتقدم إلى الأمين العام بالشكر على انضمامه إلينا عن بعد، مما يشهد على التزامه الشخصي بهذا الموضوع.

من دواعي سعادتنا الخاصة أن نرحب بوكيلة الأمين العام ميشيل باتشيليت في هذه القاعة. أود أن أهنئها بمناسبة تعيينها وأن أطمئنها على مؤازرة النمسا التامة لها. وإننا واثقون بأن جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة سيؤدي دورا محوريا في الارتقاء بهذا البند أكثر. ونشعر بالامتنان بنفس القدر للإسهامات القيمة التي قدمتها السيدة ثلما آوري، ممثلة عن فريق المجتمع المدني الاستشاري المعني بالمرأة والسلام والأمن. لقد ظل المجتمع المدني دائما قوة دافعة وراء هذه المسألة، وإننا نتطلع إلى مزيد من التقدم بشأن هذا البند من خلال شراكة وثيقة.

عندما اعتمد مجلس الأمن ذلك القرار التاريخي قبل ١٠ سنوات إنما سلم بأن المساواة في المشاركة والتمثيل وانخراط المرأة التام في جميع جوانب بناء السلام والأمن وحماية النساء كمجموعة ذات احتياجات وشواغل محددة، وكذلك منع العنف الجنسي وغيره من أنواع العنف ضدهن، ليست مسائل أمنية فقط وإنما عناصر حيوية أيضا للسلام والاستقرار المستدامين. وإن المجلس، بعد اتخاذه القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) بشأن العنف الجنسي، والقرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩) بشأن النساء والفتيات في حالات ما بعد الصراع، يتوفر لديه الآن إطار عمل معياري قوي متطور جدا.

أثناء العقد الأخير كان التقدم في التنفيذ بطيئا ومتفاوتا. وإن التأثير الحقيقي للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في مجالات عديدة لم يلمس بعد في الميدان. وغالبا ما تعجز النساء عن الوصول إلى الطاولات التي تتخذ حولها القرارات التي تؤثر تأثيرا مباشرا على حياتهن في عمليات السلام أو في أنشطة التعمير فيما بعد الصراع. لا توجد مسائل يمكن اعتبارها مسائل لا تخص المرأة. فكل شهر يقع مئات النساء والأطفال ضحايا العنف الجنسي على مرأى ومسمع حكوماتهم والمجتمع الدولي. وتظل النساء والفتيات المعوقات أشد تعرضا للمخاطر. وبعد مرور ١٠ سنوات يجب أن ينصب تركيزنا على كيف يمكننا أن ننفذ بطريقة أفضل وأكثر تماسكا ونحقق الأهداف المجسدة في هذه القرارات وكيف نُحدث تغييرا حقيقيا نحو الأحسن في حياة النساء في الصراع وفي حالات ما بعد الصراع.

المجلس توجد تحت تصرفه طائفة واسعة متنوعة من الأدوات لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وهذه الأدوات تشمل تدابير مثل ولايات حفظ السلام والبعثات الأخرى ذات الصلة، والإحاطات الإعلامية، والتقارير، ولجان تقصي الحقائق، فضلا عن التدابير والجزاءات الموجهة إلى أهداف محددة. ويتعين علينا أن نكون مستعدين لاستعمال هذه الأدوات وأن نترجم الأقوال إلى أفعال على صعيد الممارسة بطريقة متسقة. ويتعين علينا أن نكفل محاسبة الذين يتجاهلون قرارات المجلس.

اجتماع مجلس الأمن بصيغة أريا، في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، بالرئاسة المشتركة للمكسيك والنمسا والمملكة المتحدة، أوضح بجلاء أننا نحتاج إلى مزيد من المعلومات عن التقدم وعن التدابير التي حالفها النجاح. وإن المجموعة الشاملة من المؤشرات بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، التي حظيت بتأييد المجلس اليوم، ستسد أخيرا هذه الفجوة الملموسة وتتيح لنا بيانات نوعية وكمية عن مجالات مهمة مثل مدى انتشار العنف الجنسي وعدد النساء المشاركات في عمليات السلام. وهذه المعلومات ستسمح لنا بجعل إجراءاتنا في المستقبل أفضل توجيها وأدق استهدافا. ويحدونا الأمل أن توضع تلك المؤشرات موضع التطبيق على سبيل السرعة. ونؤمن بأن الدول الأعضاء كافة يجب أن تستخدم المؤشرات الخاصة بالحالة السائدة في بلد كل منها، بما في ذلك في خطط عملها الوطنية، ليتسنى لنا أن نحصل على صورة شاملة فعلا لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وكخطوة تالية، نرجو من الأمين العام أن يدرج المعلومات المجمعة على أساس المؤشرات بطريقة منهجية وشاملة في تقاريره القطرية عن بلدان محددة وفي تقاريره المواضيعية ذات الصلة. فمن دون المعلومات الدقيقة المقدمة في الوقت اللازم سيصعب على المجلس أن يتخذ الإجراءات المناسبة في المجالات التي تقتضي اهتمامنا العاجل، مثل منع العنف الجنسي. ويحدونا الأمل أن يحصل المجلس أيضا في المستقبل على إحاطات إعلامية عن الحالات التي توحي المعلومات المجمعة من خلال المؤشرات بانتشار العنف الجنسي ضد النساء أو بتدهور الحالة. وإن الإنذار المبكر والوقاية ما زالا يشكلان أفضل حماية.

مسألة المرأة والسلام والأمن يجب أن تظل بندا في جدول أعمال المجلس كلما نظر المجلس في الحالة في بلد معين أو في المسائل المواضيعية ذات الصلة. وإن إنشاء فريق خبراء غير رسمي سيسهل على المجلس أكثر مهمة تقييم المعلومات عن حالة النساء والفتيات في حالات الصراع في كل أنحاء الكرة الأرضية. ويحدونا الأمل أن يعود المجلس إلى هذه المسألة في المستقبل القريب، حالما توضع المؤشرات موضع التطبيق التام. ويتعين على مجلس الأمن أن يبدي زعامة قوية وأن يتحمل مسؤوليته عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

الحدث الرفيع المستوى المعني بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي نظمته كندا على هامش المناقشة العامة، أتاح لنا فعلا فرصة لإعلان التزامات ملموسة قابلة للقياس فيما يتصل بتنفيذ القرار. وفي تلك المناسبة أعلنتُ عن بعض المساهمات النمساوية، وأود اليوم أن أضيف عليها. ولكن بسبب القيود المفروضة على مدة البيان، سأكتفي بتسليط الضوء على قلة من الالتزامات، واسترعي انتباه المجلس إلى النسخة المطبوعة من بياني للإطلاع على مزيد من التفاصيل.

وعلى الصعيد الوطني، تستخدم النمسا الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بوصفها فرصة لتنقيح خطة عملنا الوطنية، وإدراج الجرائم الواردة في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، بما فيها الجرائم الجنسانية، في القانون الجنائي النمساوي، وتحسين عملية تدريب القوات المسلحة النمساوية، قبل وزعها، على العلاقات الجنسانية ودور المرأة ومشاركتها.

وعلى الصعيد الدولي، تقدم النمسا الدعم الفعال لجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، وتعمل مع البلدان الشريكة في سياق مشروع للتوأمة من أجل دعم خطط العمل الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وتنشر خبراء في الشؤون الجنسانية، وتوفر الأفراد للرد الفوري على المسائل المتعلقة بتلبية احتياجات النساء والبنات.

أخيرا، اسمحوا لي أن أكرر الإعراب عن الأمل في ألا يكون هذا الالتزام بالعمل مجرد جهد يبذل مرة واحدة ويقتصر على الذكرى السنوية العاشرة. ونحن على استعداد لمتابعة الوفاء بالتزاماتنا واستعراض التقدم المحرز في التنفيذ على أساس سنوي في المناقشات المفتوحة التي تعقد بشأن المرأة والسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو وزيرة خارجية الأمم المتحدة الأمريكية، السيدة هيلاري رودمان كلينتون، إلى الإدلاء ببيانها.

السيدة رودمان كلينتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أتقدم بالشكر لكم ولحكومة أوغندا، بوصفها رئيسة مجلس الأمن، على عقد هذه الجلسة الهامة بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ولا تتيح هذه الجلسة للدول الأعضاء وللمنظمات غير الحكومية فرصة قيّمة لنفكر مليا فيما أنجزناه طوال العقد

الماضي فحسب، بل الأهم من ذلك أن ننظر بإخلاص شديد فيما تبقى من أعمال لم تنجز بعد للوفاء بالوعد الذي قطعناه على أنفسنا لخدمة مصالح المرأة قبل عقد من الزمان. لقد قطعنا على أنفسنا وعدا بأن تعامل المرأة بصفتها عنصرا في عملية السلام والمصالحة، وليست مجرد ضحية للحروب والعنف.

وأود أن أشكر الأمين العام، بان كي - مون، على قيادته. لقد حدد الرؤية بشأن تمكين المرأة وحمايتها توجه هذه المنظمة، وهو يساعد على بناء المؤسسات التي يمكنها أن تمضي قدما في تنفيذ مهمتنا الجماعية.

إننا محظوظون للغاية لأن يكون بيننا اليوم وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة، ميشيل باتشيليت، أول رئيسة لجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة. ويسرني كثيرا تعيينها في هذا المنصب، وأعرب عن بالغ امتناني على التزامها وعلى البيان الممتاز الذي قدمته للتو. كما أريد أن أنوه بالممثلة الخاصة للأمين العام، فالستروم التي تعمل بكل جد وتحتاج إلى دعمنا جميعا من أجل تنفيذ القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) المتعلق بالعنف الجنسي والعنف الجنساني. وتعمل هاتان المرأتان بكل تفان لمناصرة حقوق المرأة وعملية المشاركة على السواء.

كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام، لوروا، الذي اتخذت إدارته لعمليات حفظ السلام خطوات رائدة في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأشكره على زيادته لتدابير الحماية للنساء والأطفال الضعفاء وعلى إدماجه المستشارين في الشؤون الجنسانية في جميع البعثات.

أخيرا، أود أن أشيد بزملائنا في المجتمع المدني، الذين يقف معظمهم على الخطوط الأمامية، أي على خطوط المعركة بالمعنى الحرفي، في الكفاح من أجل تحقيق المساواة الجنسانية في مناطق النزاع حول العالم. وأود أن أشكر، بوجه خاص، بينيتا ديوب وماري روبينسون، الرئيستين المشاركتين للفريق الاستشاري للمجتمع المدني لدى الأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن، اللتين تناديان بمناصرة السلام وبعملية إدماج المرأة.

ونحن هنا الآن في الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وإننا هنا لكي نؤكد من جديد الأهداف المحددة في هذا القرار التاريخي، والأكثر من ذلك أننا هنا لطرح إجراءات محددة، على نحو ما قدمه زميلي وزير خارجية النمسا للتو في شكل مجموعة من الاقتراحات الجديرة بالثناء. والسبيل الوحيد لبلوغ أهدافنا وخفض عدد النزاعات الدائرة حول العالم، والقضاء على الاغتصاب بوصفه سلاحا من أسلحة الحرب، ومكافحة ثقافة الإفلات من العقاب عن ارتكاب العنف الجنسي، وبناء سلام مستدام، هو الاستفادة من مساهمة المرأة والرجل على نحو كامل في كل جانب من جوانب صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام.

إن مشاركة المرأة في تلك الأنشطة ليست مجرد شيء حسن نقدمه وكأننا نقدم خدمة لأنفسنا وللمرأة بإدماجها في أعمال السلام. إن هذا الأمر يشكل متطلبا أمنيا ضروريا على مستوى العالم. فإدماج المرأة في الأعمال المتعلقة بالسلام يحرز التقدم في تحقيق مصالحنا الأمنية الوطنية، ويعزز الاستقرار السياسي، والنمو الاقتصادي، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وكما هو الحال في المجال الاقتصادي، فإننا لا نستطيع أن نستبعد مواهب نصف السكان، كما لا نستطيع، حينما يتعلق الأمر بالحياة والموت، أن نتجاهل المساهمات المباشرة للغاية التي يمكن أن تقدمها المرأة، أو التي قدمتها، أو نهمشها أو نصرف النظر عنها.

وتقر استراتيجية الأمن الوطني للرئيس أوباما بأن البلدان تتمتع إلى حد كبير بالسلام والازدهار عندما تمنح

المرأة الحقوق والفرص الكاملة والمتساوية. وعندما نحرمها من تلك الحقوق والفرص، تقع البلدان في براثن التخلف. وذلك صحيح أيضا عندما يتعلق الأمر بمسائل الأمن البشري، والمساءلة عن جرائم العنف الجنسي والاتجار بالنساء والبنات، وكل السمات الأخرى للمجتمعات المستقرة المزدهرة التي تقدم الرعاية الصحية للأم والطفل والتعليم وأمور أخرى كثيرة.

وفيما يتعلق بمسائل الدفاع والدبلوماسية والتنمية، التي نعتبرها الركائز الثلاث لسياستنا الخارجية، فإننا نضع المرأة في الصدارة، ليست بصفتها مجرد مستفيدة من جهودنا فحسب، بل أيضا بصفتها عنصرا في عملية السلام والمصالحة والنمو الاقتصادي والاستقرار. وفي أفغانستان، على سبيل المثال، تتجذر جهودنا الدبلوماسية في فكرة أن احترام حقوق المرأة كما يحميها الدستور الأفغاني تشكل عنصرا أساسيا من عناصر الديمقراطية والاستقرار. وتساند الولايات المتحدة عملية إدماج المرأة في جميع المستويات، بما في ذلك في المجلس الأعلى للسلام الذي تم تشكيله حديثا، لأننا نعتقد أنه سيتم تقويض إمكانات تحقيق السلام المستدام عندما يجري إسكات المرأة أو تهميشها.

كما تضطلع مؤسستنا العسكرية بدور فعال. ففي ناميبيا، على سبيل ا لمثال، ساعدت القوات العسكرية للولايات المتحدة على تدريب حوالي ٦٠٠ من حفظة السلام على قضايا المرأة، الذين تم وزعهم فيما بعد في تشاد. إن هذا النوع من المشاركة فيما بين القوات العسكرية يساعد على ضمان فهم الجنود لالتزامهم بحماية النساء والبنات في مناطق النزاع وتلقي التدريب على كيفية القيام بذلك.

ومن نيبال إلى غواتيمالا إلى أوغندا، تقوم وكالتنا الإنمائية، وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، بتعزيز الأدوار التي تضطلع بها المرأة في السياسة، ودعم مشاركتها في لجان السلام المحلية، والمساعدة على وضع الخطط لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي الواقع، فإن كل مشروع لمنع نشوب النزاعات أو إدارتها، تقوم به وكالة التنمية الدولية في المستقبل، سيدرس الآثار المترتبة عليه بالنسبة للمرأة وسيدرجها في تخطيط هذه المشاريع وتنفيذها.

ولكن لا تستطيع الولايات المتحدة ولا أي دولة من الدول الأعضاء أن تنجز هذا العمل بمفردها. إننا بحاجة إلى تعاون المجتمع الدولي. وبالتأكيد نحن بحاجة إلى منظمات مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية التي تدرب النساء على علاج ضحايا الألغام الأرضية في أفغانستان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي تعمل مع الرجال والأولاد لتعزيز دعم حقوق المرأة، والأمم المتحدة نفسها، التي تبني قدرات جديدة لمكافحة العنف الجنسي. ولا غنى إطلاقا عن وجود كل هذه المنظمات والشركاء الآخرين للوفاء بالوعود الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ولا يوجد تذكير صارخ بالعمل الذي ينتظرنا في المستقبل أكثر من أعمال الاغتصاب الجماعي المرعبة التي جرت في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الصيف الماضي. وتمثل أعمال الاغتصاب تلك – وعجزنا كمجتمع دولي عن إنهاء ذلك النزاع وحماية النساء والأطفال أثناء هذه العملية – توبيخا مأساويا للجهود التي بذلناها حتى الآن.

علينا جميعا أن نفعل أكثر من ذلك، ويجب أن نفكر بشكل ابتكاري. نعم، إننا قد نتحدى بعض أشكال الحكمة التقليدية بشأن كيفية إنهاء الإفلات من العقاب على أفضل وجه، ليس بالنسبة لمن يرتكبون هذه الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان فحسب، بل أيضا بالنسبة لمن يسمحون بارتكابها. وأثناء زيارتي إلى غوما السنة الماضية، تعهدت بتقديم ١٧ مليون دولار للمساعدة على منع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وهذا المال يتوقف الآن لتوفير الخدمات الطبية والقانونية للناجيات.

بالإضافة إلى ذلك، قام مركز قيادة قوات الولايات المتحدة في أفريقيا بتدريب كتيبة من الجنود الكونغوليين على العمل من أجل منع العنف الجنسي، ومساعدة ضحاياه، ومحاكمة مرتكبيه. ونعلم أن ذلك لم يحدث بعد. ونعلم، للأسف، أنه لا توجد الإرادة بعد لا في جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها ولا في الأمم المتحدة، ولا في المجتمع الدولي لوضع حد للإفلات من العقاب.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، يسعدني أن أعلن خطوتين هامتين تتخذهما الولايات المتحدة للنهوض بأهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). الخطوة الأولى هي أن الولايات المتحدة ستلتزم بتقديم مبلغ ٤٤ مليون دولار تقريبا لمجموعة من المبادرات الرامية إلى تمكين المرأة، على أن يكون الجزء الأكبر منه، حوالي ١٧ مليون دولار، لدعم جماعات المجتمع المدني التي تركز على أفغانستان. فالنساء في أفغانستان قلقات بحق إزاء أنه في خضم السعي المشروع إلى السلام، سوف يجري التضحية بحقوقهن. ولقد ذكرت شخصيا وأذكر هنا مرة أخرى في مجلس الأمن، أنّ لا أحد منا يمكن أن يسمح بحدوث ذلك. فأي سلام يضحي بحقوق النساء ليس هو السلام الذي يمكن أن ندعمه.

وسيخصص أيضا قرابة ١٤ مليون دولار إلى المنظمات غير الحكومية التي تعمل على جعل المياه النظيفة أكثر توافرا في مناطق الصراع، لأنه في هذه المناطق، عندما تذهب النساء والفتيات للبحث عن الماء، يكون خطر الهجوم عليهن عاليا. وبالمثل، تشرّفت في الشهر الماضي بالإعلان عن التحالف العالمي لمواقد الطهو النظيفة، وهي مبادرة أخرى يمكنها، بدعم منا، أن تحمي النساء اللواتي لن يتعين عليهن الخروج بحثاً عن الحطب أو أشكال أخرى من الوقود، إذا استطعنا القيام بثورة في طريقة طهي الطعام لأسرهن.

وثمة مبلغ آخر، ١,٧ مليون دولار، سيساعد على تمويل أنشطة الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الممثلة الخاصة فالستروم، ومبلغ ١١ مليون دولار سيساعد على توسيع نطاق محو الأمية، والتدريب أثناء العمل، والخدمات المتعلقة بصحة الأم، بالنسبة إلى اللاجئات من النساء والفتيات.

وبالإضافة إلى هذا التمويل الجديد، ستتمثل خطوتنا الثانية في وضع خطة العمل الوطنية لدينا من أجل تسريع تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على نطاق حكومتنا ومع شركائنا في المجتمع المدني. وبغية قياس التقدم المحرز في خطتنا، سوف نعتمد المؤشرات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2010/173). وسوف نقيس ما إذا كانت النساء ممثلات تمثيلا فعالا في كامل جهود بناء السلام والتعمير، وما إذا كنّ محميات من العنف الجنسي، وما إذا كنّ محور جهود منع نشوب الصراع، والإغاثة، والمصالحة.

إن قياس التقدم الذي نحرزه سيساعدنا على أن نكون في موضع المساءلة، وعلى تحديد المجالات التي يتعين أن نعمل فيها أكثر. فخطة العمل الوطنية والتمويل الجديد اللذان أعلنت عنهما هما خطوتان هامتان، وسوف نمضي فيهما قدماً بالتزام كامل، ولكن مثلما قال العديدون بالفعل، إن خطط العمل والتمويل ليسا سوى خطوات نحو أهداف أوسع نطاقاً.

ومشروع البيان الرئاسي الذي نأمل أن يُعتمد يدعو إلى إجراء جرد آخر بعد خمس سنوات، والأفضل أن يكون لدينا المزيد للإفادة عنه، والأفضل أن نكون أنجزنا ما هو أكثر من الآن وحتى ذلك الحين. وإذا لم نفعل ذلك، فسيكون هناك من يفقد الإيمان بقدرتنا الدولية على الاستجابة لهذه الحاجة الطاغية لأننا في نهاية المطاف، نقيس تقدمنا بالتحسن الذي يطرأ على الحياة اليومية للشعوب حول العالم. تلك يجب أن تكون قضيتنا، وتمكين النساء بغية الإسهام بمواهبهن كافة في هذه القضية هو مطلبنا.

أشكر الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الممثلين هنا على الانضمام إلينا في هذه المهمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ماكيكو كيكوتا، نائبة وزير الخارجية للشؤون البرلمانية في اليابان.

السيدة كيكوتا (اليابان) (تكلمت باليابانية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): إنني مسرورة جداً لأن المناقشة المفتوحة اليوم قد جرى تنظيمها برئاسة النائب الأول لرئيس وزراء أوغندا، السيد إريا كاتيغايا، ويشارك فيها مسؤولون رفيعو المستوى من الدول الأعضاء.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، بان كي - مون؛ والمديرة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، السيدة ميشيل باتشيليت؛ ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السيد حميدون علي؛ والسيدة ثلما أووري، بالنيابة عن الفريق الاستشاري للمجتمع المدني لدى الأمم المتحدة المعني بالمرأة، والسلام، والأمن، على بياناتهم المفعمة بالأفكار الثاقبة.

بادئ ذي بدء، وفي هذه الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار التاريخي لمجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أود مرة أخرى أن أؤكد، إلى جانب جميع الموجودين هنا، على جوهر رسالة القرار، وهو أن السلام الدائم لا يمكن تحقيقه على الإطلاق بدون مشاركة النساء.

فعلى مدى السنوات العشر الماضية، شاركت الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني في بذل جهد لتحقيق السلام عن طريق تعزيز حماية النساء ومشاركتهن. ومع ذلك، عندما نتذكّر بأن النساء والأطفال الأبرياء لا يزالون الضحايا الرئيسيين لكل صراع، نعلم أن هناك العديد من التحديات التي ما فتئ يتعين التغلب عليها. وبغية التغلب عليها، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعالج بطريقة شاملة مسائل المنع، والمشاركة، والحماية، والانتعاش.

وأحد المفاتيح لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هو الرصد. لذلك، تعلق اليابان أهمية كبرى على استعمال مجموعة المؤشرات التي وضعت لمساعدتنا على التحديد الشامل لما هو مطلوب من أجل تحقيق الأهداف الواردة في القرار. وأعتقد أن المؤشرات يجب تطبيقها عالميا، بغرض منع نشوب الصراعات وتوفير الإنذار المبكر على السواء عندما يوشك الصراع على الاندلاع. وتدعم اليابان، بالتالي، تأييد مجلس الأمن لمجموعة المؤشرات، وتشجع كيانات الأمم المتحدة ودولها الأعضاء على استعمالها المبكر.

وترحب اليابان كذلك بالالتزامات الواردة في خطة العمل لبناء السلام على نحو مراع للمنظور الجنساني، التي قدمها الأمين العام (انظر S/2010/466)، وتأمل أن تترجم إلى أفعال في الميدان بالسرعة الواجبة.

ولدى تنفيذ استراتيجيات بناء السلام، فإن السبل التي يستعملها المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، لتوفير المساعدة تسفر عن نتائج كبيرة، ويجب احترام ملكية البلدان المعنية. وطالما لدينا هيكل مختلف لتوفير الدعم في كل بلد، نحتاج بشكل خاص إلى وضع استراتيجية قطرية مخصصة ذات منظور جنساني عن طريق تعزيز عمليات حفظ السلام، والبعثات السياسية، وعمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، والجهود الأخرى.

وتأمل حكومة اليابان، عندما يبدأ جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة عمله في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بقيادة السيدة باتشيليت، أن يضطلع بالقيادة في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). واليابان، من جانبها، مرشحة للانضمام إلى أول مجلس تنفيذي لجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، وهي عاقدة العزم على توفير كل الدعم الممكن لأنشطة الكيان الجديد.

وفي نيسان/أبريل من هذا العام، استضافت اليابان المناقشة الوزارية المفتوحة التي أجراها مجلس الأمن بشأن بناء السلام بعد الصراع (أنظر S/PV.6299)، وترأسها أوكادا، وزير الخارجية حينئذٍ. والبيان الرئاسي الذي اعتمد في نهاية تلك الجلسة أشار إلى ضرورة وضع ”نهج متكامل يعزز الترابط بين الأنشطة السياسية والأمنية والإنمائية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون“ (S/PRST/2010/7). ونعتقد أن النهج نفسه فعال في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

عندما تندلع الصراعات، يتعرض المدنيون دوماً لخطر العنف، لذلك إن حماية النساء والفتيات مسؤولية هامة يجب أن يتحملها المجتمع الدولي. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب تعزيز التعاون بين عمليات حفظ السلام والمنظمات العاملة في المجال الإنساني، لعل أصوات الناس في المنطقة التي يستبد بها الصراع تُسمع وتتم معالجة مشاكلهم بصورة ملائمة. كذلك علينا أيضا أن نعزز الحكم في هذه البلدان، بما في ذلك مجالات سيادة القانون وإعلاء شأن حقوق الإنسان، وتعزيز إصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك القطاع العسكري والشرطي، وكفالة دمج المنظور الجنساني في جميع تلك الأنشطة لحماية النساء والفتيات.

وثمة نقطة أخرى يجب أخذها في الحسبان، ألا وهي أن جهود السلم والأمن لا بد من أن تصاحبها تنمية اجتماعية واقتصادية. وبصورة خاصة، فإن تحقيق الاستقرار في المجتمعات الخارجة من الصراع، لا يحتم فقط إعادة التعمير على الصعيد القطري، بل من الجوهري أيضا إعادة بناء المجتمعات وتمكين الناس المتأثرين بالصراعات، واستخدام نهج العمل من الأسفل إلى الأعلى. ويجب على النساء المشاركة بصورة كاملة وفعالة في إعادة بناء المجتمع، والتنمية، ورسم الاستراتيجيات بعد انتهاء الصراع. ومن الحيوي التعاون مع المجتمع المدني. فتلك العناصر تشكل منهاج الأمن البشري الذي توليه اليابان أهمية كبرى.

إن اليابان في مبادرتها بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية، التي أعلنتها في عام ٢٠٠٥، اشترطت عند تنفيذ المساعدة الإنمائية الرسمية في البلدان التي يوجد فيها صراع، أو البلدان الخارجة لتوها من الصراع، وجوب النظر بصورة ملائمة في احتياجات النساء والضعفاء من المنظور الجنساني في جميع المراحل ابتداء من استمرار تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة إلى بناء السلام. ومن خلال هذه المبادرة، تسهم اليابان في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

أما في أفغانستان، حيث ما برح الكثير من النساء يواجهن الفقر والعنف، فتقدم اليابان إلى النساء طائفة من أشكال الدعم، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تعزيز التمكين الاقتصادي وتقليص حدة الفقر. والآن وفي هذه اللحظة الحرجة في البلد، تلتزم اليابان بزيادة مساعدتها من أجل تمكين المرأة بغية مساعدة المرأة الأفغانية على الانتقال من كونها ضحية للصراع إلى عنصر من عناصر إحلال السلام.

إن حكومة اليابان بتطبيقها المنظور الجنساني في مجالات حفظ السلام وبناء السلام، إنما تسعى إلى تهيئة بيئة يمكن فيها للمزيد من النساء القيام بأدوار نشطة. وللاستشهاد ببضعة أمثلة على جهودها في هذا المجال، فقد أرسلت اليابان أفرادا من قوة الدفاع عن النفس من الإناث لتدريب حفظة السلام في أفريقيا، وقد قبلت نساء من تيمور – ليشتي في أكاديمية الدفاع الوطني، ويتوقع لهؤلاء النسوة، بعد أن يكملن تدريبهن أن يلتحقن بصفوف القوات الوطنية في بلدهن. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، كجزء من المساعدة في إضفاء الطابع الديمقراطي على قطاع الشرطة، توفر اليابان التدريب لعدد من أفراد الشرطة من الإناث بغية حماية وتعزيز حقوق الإنسان للنساء والأطفال. وقامت اليابان أيضا في السنوات الثلاث الماضية، من خلال برنامجها لتنمية الموارد البشرية في آسيا من أجل بناء السلام والذي يستهدف نساء مشاركات يابانيات

وآسيويات، بتدريب ٥٥ امرأة ليصبحن بناة سلم مدنيات محترفات، ويعمل العديد منهن الآن في الميدان.

وفي الإعداد للذكرى العاشرة لاتخاذ القرار، تعززت المشاركة في صفوف أصحاب المصالح من خلال إنشاء اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى والفريق الاستشاري المؤلف من المجتمع المدني. لكننا اليوم نحتاج إلى إعادة تأكيد التزامنا بتنفيذ ذلك القرار والحفاظ على الزخم الذي تحقق في هذه الجلسة في السنوات العشر المقبلة. واليابان من جانبها تود أن تؤكد من جديد التزامها بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بالعمل منفردة ومع بقية أعضاء المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة السيدة كيكوتا على بيانها.

أعطي الكلمة الآن لرئيسة اللجنة الوطنية لمنع العنف ضد المرأة واستئصال شأفته في المكسيك، السيدة لورا كاريرا.

السيدة كاريرا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): إنني ممتنة للبيانات الاستهلالية القيّمة التي أدلى بها الأمين العام، وميشيل باتشيليت، وآلان لوروا، والسفير حميدون، وتيلما أوري. كذلك أشكر السيد إريا كاتثغايا، النائب الأول لرئيس وزراء أوغندا على دعوته إلى عقد هذه المناقشة الهامة جدا.

أود أن أنقل إلى السيدة باتشيليت أحر تهاني حكومة المكسيك على تعيينها رئيسة لجهاز الأمم المتحدة للمرأة. إنها باضطلاعها بولايتها الهامة بوسعها الاطمئنان إلى أن لها في المكسيك حليفة ملتزمة بالمساواة بين الجنسين بالنسبة لنساء العالم، وبخاصة بالنسبة لنساء أمريكا اللاتينية. إننا نفخر أيما فخر بتعيينها.

قبل عشر سنوات عندما اتخذ المجلس القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أقر بأن النساء والفتيات يعانين بشدة من آثار الصراعات المسلحة، ومرارا كانت النساء ضحايا بصورة محددة ومتعمدة لسائر أشكال العنف. وقد اتخذ مجلس الأمن خطوة هامة بدمجه موضوع المرأة والسلام والأمن في جدول أعماله، وباعترافه بأهمية مشاركة المرأة في جميع مراحل الصراع المسلح، وفي إعادة البناء بعد انتهاء الصراع وفي بناء السلام.

إن النساء جزء من الحل للمشاكل الهيكلية للصراع وأحد محركات إعادة التعمير، ولكن، ما لم تتوفر لدينا أدوات أو آليات فعالة لكفالة مشاركتهن، فإننا نديم عدم المساواة وحلقة العنف وتأخير حل هذه الصراعات ذاتها.

لقد وضع المجتمع الدولي إطارا قانونيا متينا لحماية المرأة في الصراعات المسلحة. أما التحدي فيكمن في تحقيق مشاركتها الكاملة، بالنظر إلى عدم احترام أطراف الصراع لمعايير القانون الدولي. ويؤكد وفدي من جديد أهمية وجود استراتيجية شاملة للامتثال للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان بوصف ذلك عنصرا جوهريا في حالات الصراع.

إن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية جاء خطوة هامة في النضال ضد العنف الجنسي والعنف المتصل بنوع الجنس. والمكسيك مقتنعة اقتناعا تاما بأننا لن نتمكن من تحقيق السلام الدائم من دون ضمان إقامة العدل وزيادة المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب. لذلك نؤيد قرار الأمين العام بالشروع في إجراء تحقيق محايد ومستقل في حالات العنف الجنسي في جمهورية غينيا وتيمور – ليشتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهذا من قبيل ذكر بضع حالات فقط.

منذ عام ٢٠٠٠، زاد عدد النساء اللواتي تم تعيينهن ممثلات خاصات أو في مراكز رفيعة أخرى، وقد تم نشر مستشارين في الشؤون الجنسانية تقريبا في نصف البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، شهدنا زيادة في مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وكذلك في وظائف عملياتية في عمليات حفظ السلام.

على الرغم من هذا التقدم، لا يزال يتعين فعل الشيء الكثير عندما يتعلق الأمر بمسؤوليتنا للعمل بفعالية على تلبية احتياجات النساء وضمان عدم معاناتهن من آثار العنف المتأصل في الصراعات المسلحة.

تعتقد المكسيك أن من الحيوي أن ينتهج مجلس الأمن نهجا جنسانيا منظما في أنشطته وقراراته بوصفه عنصرا مركزيا في السلم والأمن الدوليين وليس شيئا هامشيا أو منفصلا. إن دمج المنظور الجنساني في حفظ السلام يستدعي تعاونا وتنسيقا وثيقين في المجالات التالية. أولا، اتخاذ قرارات واضحة متسقة؛ والقيام بجهود تكميلية داخل الهيئات السياسية للأمم المتحدة في إطار ولاياتها؛ وتلقي الدعم من سائر برامج الأمم المتحدة والصناديق والوكالات التابعة لها والتعاون مع المنظمات الإقليمية؛ وتعزيز أنشطة الشركاء الاستراتيجيين من قبيل المجتمع المدني والوكالات العاملة في المجال الإنساني، وأخيرا قيام الدول بعمل حسن التوقيت على الصعيد الوطني.

لذلك نرحب بالمؤشرات التي ضمنها الأمين العام في تقريره، كونها تعمل كأداة قيّمة للتخطيط وصنع القرار ويمكن استخدامها كأداة تشخيصية وخريطة طريق. والأمر الأهم هو أن نتمكن، في السنوات المقبلة، من أن نقيم على نحو مؤكد ما إذا كنا نسير في الاتجاه الصحيح.

ويمكن أن تضع هذه المؤشرات الأساس لإعداد نهج متسق ومنسق لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتحقيقا لذلك، يتعين علينا بذل جهود إضافية لكفالة تنفيذه بصورة فعالة، وفي المقام الأول، لكي نغير الواقع الفعلي. ويجب على المجلس أن يبدأ بتنفيذ المؤشرات في عمله وفي قراراته.

إن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين هما مسؤوليتنا المشتركة. ويجب على جميع الدول اتخاذ التدابير الضرورية على ضوء حالة كل منها. وتفهم المكسيك أن أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تهم أيضا البلدان التي لا تواجه حالة صراع مسلح. وفي إطار نهج يستهدف منع العنف، أبرز بلدي الحاجة إلى إجراء مناقشة بشأن تنفيذ ذلك القرار.

وظاهرة العنف وآثارها على النساء والفتيات ليست بغريبة على المكسيك. ونسعى إلى اعتماد نهج شامل للوقاية الاجتماعية من العنف، مع بذل جهود لتعزيز تدابير الحماية. وبينما يواجه بلدي التحديات، يتلقى العاملون في المؤسسات المكلفة بكفالة استتباب الأمن وإنفاذ القانون، الشرطة الاتحادية والقوات المسلحة، تدريبا جنسانيا وتنضم أعداد متزايدة من النساء إلى هذا الجهد الهام.

وفضلا عن ذلك، ونظرا لإدراكنا ضرورة مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة العامة، فقد شجعنا على إجراء التعديلات التشريعية اللازمة لكفالة إشراكها على قدم المساواة في عمليات صنع القرار في مجال الأمن العام، وكذلك منع العنف.

وبلدي سعيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع المدني باعتباره قاطرة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وبوصفه قوة للتغيير في الميدان. ونسترعي انتباه مجلس الأمن إلى أهمية المنظور الجنساني وإلى الأعمال البغيضة ضد المرأة، من أعمال عنف ذات صلة بنوع الجنس وأعمال عنف جنسي.

وقد استرعى الاجتماع المعقود بصيغة آريا مؤخرا انتباهنا إلى أهمية توسيع نطاق مشاركة المرأة في عمليات السلام، وكذلك تلبية احتياجات الفئات الضعيفة بشدة مثل النساء ذوات الإعاقة.

ونطاق القرار ١٣٢٥ لم يُستنفد بعد، مثلما قيل كثيرا في هذا المحفل. بل على العكس، ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لكفالة تنفيذ القرارات الأربعة المتخذة بشأن الموضوع. واليوم، يمكننا القول إننا على المسار الصحيح.

والمكسيك تعتقد أن هذه المناقشة المشتركة تقربنا من بلوغ هدف إزالة آثار الصراع على المرأة وكفالة مشاركتها على قدم المساواة في جميع مجالات السلم والأمن الدوليين. وستكون القرارات التي اتخذناها لحماية حقوق المرأة وكفالة مشاركتها أفضل استثمار لنا في إيجاد مستقبل يعمه السلام والاستقرار. واليوم، فإن أمامنا هذه الفرصة، وكذلك المسؤولية الملازمة لها تجاه النساء والفتيات في العالم.

وأود أن أختم كلمتي بالإعراب عن تأييد المكسيك لمشروع البيان الرئاسي الذي سيُعتمد في هذه الجلسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البوسنة والهرسك.

السيدة جولاكوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب البوسنة والهرسك بعقد هذه الجلسة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وتقدر ذلك كثيرا. ونعتبر هذه الذكرى السنوية فرصة لاستعراض إنجازاتنا وتقييم الجهود التي لا يزال يتعين علينا لذلها في العقد المقبل لتنفيذ أحكام القرار بالكامل وتعزيز مشاركة المرأة في السلام والأمن.

ونود أن نشكر الأمين العام بان كي - مون ووكيلة الأمين العام ميشيل باتشيليت ووكيل الأمين العام آلان لوروا ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي سعادة داتوك حميدون علي والسيدة تيلما أوري على الإحاطات الإعلامية الشاملة التي قدموها. ونرحب ترحيبا حارا بوزراء النمسا والولايات المتحدة وأوغندا ونائب وزير خارجية اليابان والسيدة لاورا كاريرا (المكسيك)، وكذلك بالوزراء الآخرين الحاضرين هنا اليوم.

بداية، أود أن أشدد على أن البوسنة والهرسك تدعم دعما كاملا تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والذي أدمجت أحكامه في خطة العمل الجنسانية للبوسنة والهرسك وفي خطة العمل لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في البوسنة والهرسك للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣.

وإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة وتعيين رئيسة له وتعيين الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع تطورات هامة حدثت مؤخرا. ونعتقد أنها ستكفل عمل الأمم المتحدة بطريقة متضافرة ومنسقة وستعزز قدرة منظومة الأمم المتحدة على مقابلة الالتزام بالمساواة بين الجنسين بتوفير القيادة والموارد والخبرة المطلوبة لإحداث تغييرات في الميدان. وسيكون الاستمرار في تطوير مؤشرات رصد تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) خطوة هامة في توسيع نطاق جدول الأعمال هذا.

تسبب الصراعات المعاصرة نشوء حالات تتضرر فيها النساء والأطفال أشد الضرر نتيجة تدهور الظروف المعيشية والحقوق الأساسية. والصراعات غالبا ما يواكبها الحرمان من الحقوق وأعمال العنف. ونشدد على أن الاغتصاب أمر غير مقبول كسلاح حرب. ويجب تكثيف وزيادة تنسيق الجهود لمكافحة الإفلات من العقاب وتوفير المساعدة للضحايا ومساءلة الجناة. ومما يؤسف له أن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس غالبا ما يستمران بعد التوصل إلى اتفاقات سلام، وذلك بسبب عدم كفاية الاستثمار في استراتيجيات الحماية والوقاية أو بسبب ضعف المؤسسات الأمنية والقضائية.

وندرك أن السلام لا يمكن أن يكون مستداما ما لم تقم المرأة بدور حاسم في العملية. ومن ثم، نشدد على أهمية مشاركة المرأة بصورة كاملة وفعالة في جميع مراحل عمليات السلام، بمنحها دورا متساويا في منع نشوب الصراعات وحلها، وكذلك في مهام بناء السلام في مرحلة مبكرة. ويجب إشراك المرأة مشاركة كاملة في محادثات السلام وتقييم احتياجات ما بعد انتهاء الصراع وفي وضع إطار التخطيط. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة فيما يتعلق

بالمخصصات المالية لتلبية احتياجات المرأة الخاصة وتحسين المساواة بين الجنسين.

وقد خطت البوسنة والهرسك خطوات هامة على طريق إدماج المنظور الجنساني في السياسات الوطنية. فنحن من بين أوائل البلدان في منطقة غرب البلقان التي اعتمدت خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتشمل الأهداف الواردة في الخطة زيادة مشاركة المرأة في وظائف صنع القرارات على جميع مستويات الإدارة العامة وزيادة عدد النساء في الوظائف القيادية في الشرطة والقوات العسكرية وزيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام وتطبيق منظور جنساني في تدريب الأفراد المشاركين في بعثات حفظ السلام. وتشمل الأهداف أيضاً زيادة معرفة إدارات الدولة وقدرتها على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتحسين التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية في تنفيذ القرار. ولكل هدف في خطة العمل الوطنية جدول زمني ومؤشرات لرصد التنفيذ.

واعتمدت البوسنة والهرسك أيضاً خطة عمل جنسانية. وتربط الوثيقتان بين الأنشطة في البوسنة والهرسك والأنشطة الدولية من خلال التصدي لمفهوم أوسع للمرأة والسلام والأمن، وترجمة ذلك إلى التزامات سياسية فعلية وتعميم مسائل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بين القطاعات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة. ونحن مقتنعون بأن هذه الأنشطة تسرّع بالتأكيد تنفيذ القرار في البوسنة والهرسك وتسهم في تحقيق الهدف المشترك الخاص بتمكين المرأة وحمايتها.

في الواقع، أُنجِز الكثير خلال العقد المنصرم. لكن لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله للحصول على نتائج حقيقية لصالح النساء على أرض الواقع. ومن أجل تلك الغاية، من الأهمية بمكان أن يستمر مجلس الأمن في استخدام كل الأدوات المتاحة له لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، حسب الاقتضاء.

وفي الوقت نفسه، يجب أن تتخذ الدول الأعضاء إجراءات حاسمة، بالترادف مع أهداف وخطوط أساس ومؤشرات واضحة لرصد تنفيذ القرار وتقييمه. لقد حُددت أهداف المستقبل. وعلينا الآن أن نتحلى بالإرادة والمثابرة لتحقيقها. وأستطيع أن أؤكد للمجلس تعاون البوسنة والهرسك الكامل في هذا المسعى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد فرنسا البيان الذي سيتم الإدلاء به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

يظل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) غير كامل. فالعنف الجنسي لا يزال عند مستويات غير مقبولة، ولا تشكل النساء إلا ٧ في المائة من أفرقة مفاوضات السلام. لذلك، لا يزال ثمة الكثير جداً مما يتعين عمله. وينبغي أن تكون هذه الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بداية لانطلاق جهود جديدة يبذلها المجتمع الدولي.

وتضطلع فرنسا بشكل كامل بدورها في هذه الجهود، كما يدل على ذلك اعتمادها خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتحدد خطة العمل الوطنية أربعة أهداف استراتيجية هي: حماية النساء من العنف وتعبئة الجهود لكفالة احترام حقوقهن الأساسية؛ وكفالة مشاركة المرأة في إدارة الصراع وحالات ما بعد الصراع من خلال تعزيز مشاركة النساء المباشرة في بعثات حفظ السلام ودعم جهود المجتمع المدني؛ وزيادة الوعي بحقوق المرأة من خلال البرامج التدريبية؛ وتطوير العمل السياسي والدبلوماسي لتعزيز جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، لا سيما في الاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن.

اضطلعت فرنسا بدور فعال في إعادة صياغة الوثائق التشغيلية للسياسة الأمنية والدفاعية للاتحاد الأوروبي لتشمل حماية المرأة في حالات الصراع وتعزيز دورها فيما يتعلق بالخروج من الأزمات. وفي ذلك الصدد، تعتقد فرنسا أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تركز في المستقبل على ثلاث أولويات هي: مكافحة العنف الجنسي؛ واستخدام مؤشرات من قبل منظومة الأمم المتحدة لرصد تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ وزيادة إسهام المرأة في تسوية الصراعات.

فيما يتعلق بمكافحة العنف الجنسي، تدعم فرنسا ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات الصراع، وتدعو إلى التعجيل بتعيين مستشارات لحماية المرأة في بعثات حفظ السلام. ونحن نتطلع إلى تقديم اقتراحات محددة في التقرير المقبل للأمين العام بشأن تنفيذ القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، المتوقع صدوره في كانون الأول/ديسمبر.

وبعبارات عامة، ستواصل فرنسا جهودها لإدماج النهج الذي أوصى به القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عمليات حفظ السلام، ولإقناع أطراف النزاع أنفسها بعمل الشيء نفسه في عمليات السلام الخاصة بهم.

وتشكل مكافحة الإفلات من العقاب جزءاً لا يتجزأ من نهجنا. وبعد عمليات الاغتصاب الجماعي التي وقعت في واليكاليه الصيف الماضي بجمهورية الكونغو الديمقراطية، نحن ندعو مجلس الأمن إلى أن يظل متيقظاً لرصد الامتثال للتوصيات التي تضمنها بيانه الرئاسي الصادر في ١٧ أيلول/سبتمبر (S/PRST/2010/17) بهدف معاقبة مرتكبي الجرائم ومنع وقوع هذه الفظائع مرة أخرى.

كما تمثل مؤشرات رصد تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أداة مفيدة بالنسبة للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة لرصد التقدم المحرز، ولملاحظة النكسات عند الاقتضاء. كما يمكنها أيضاً أن توفر إنذاراً مبكراً، بحيث يكون من الممكن استباق الأزمات ومنعها من التحول إلى نزاعات مسلحة. وندعو الأمين العام إلى تشغيل هذه المؤشرات في أسرع وقت ممكن. ومن شأن ذلك أن يساعد في تحسين رصد تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وفي ذلك الصدد، اسمحوا لي مرة أخرى بأن ألفت الانتباه إلى الحالة في غينيا، حيث يشكل إعلان تأجيل الانتخابات الرئاسية والحوادث التي وقعت في الأيام الأخيرة مصدر قلق، بما في ذلك فيما يتعلق بالمرأة، إذا وضعنا في الحسبان ما حدث في مذبحة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ والأيام التي تلتها.

وأخيراً، فيما يتعلق بمشاركة المرأة في تسوية الصراعات، ترحب فرنسا بالتقدم المحرز. وقد أوضح ذلك السيدة باشولي والسيد لوروا، ولن أعود إلى ذلك الآن.

وفي ختام كلمتي، أثني على إنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة وتعيين السيدة باشولي مديرة تنفيذية له. وإلى جانب إسهام مجلس الأمن، يجب أن تكثف منظومة الأمم المتحدة كلها عملها من أجل تحرير المرأة من شبح الحروب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): في بداية كلمتي، اسمحوا لي بأن أتقدم إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، على تنظيمكم هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى. وأثني على جهود الوفد الأوغندي في إعداد البيان الرئاسي الذي قمنا بإقراره في وقت سابق اليوم. ونرحب أيضاً بحضور وزراء من النمسا والولايات المتحدة واليابان، فضلاً عن وزراء آخرين ومسؤولين كبار وممثلين لمنظمات المجتمع المدني. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للأمين العام على

تقريره الشامل (S/2010/498)، الذي تضمّن توصيات قيمة بشأن التصدي للتحديات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وأغتنم هذه الفرصة لأرحب بوكيلة الأمين العام ميشيل باشولي وأؤكد لها دعم بلدي الكامل وتعاونه.

وإذ نحتفي بالذكرى العاشرة لصدور قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تلتزم تركيا التزاماً قوياً بالتنفيذ الكامل لذلك القرار وبتنفيذ ثلاثة قرارات لاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن.

ومنذ اتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أحرز تقدم شمل نطاقا واسعا من المسائل المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق النساء والفتيات في الحالات المتأثرة بالصراع. وبفضل جهود المجتمع الدولي، أخذ يترسخ الفهم العميق للحاجة إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بوصفهما شرطين مسبقين أساسيين للسلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، أود أن أشيد بجهود مختلف كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المرأة التي تعمل بتفان لتحقيق الأهداف الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

بيد أنه على الرغم من التقدم المحرز حتى الآن، لا يسعنا إلا أن نلاحظ بأن هناك الكثير من العمل الذي ما زال يتعين القيام به، ولا سيما في مجال التنفيذ. وكما تبين لنا من مناقشة اليوم ومن تقرير الأمين العام، ما زالت هناك معوقات هيكلية ومؤسسية، يجب أن نتغلب عليها بغية التصدي للتحديات التي نواجهها.

إننا نؤمن بالحاجة الملحة لحماية المرأة وتمكينها. وبالمثل، هناك حاجة لاتخاذ تدابير فعالة بالقدر نفسه لتعزيز مشاركة المرأة في العمل من أجل السلام، بما في ذلك في جهود الانتعاش بعد انتهاء الصراع، لأن ذلك يعزز فعالية تلك الجهود. وفي واقع الأمر، علينا ألا ننسى أن المرأة في البلدان الخارجة من الصراع ليست مجرد ضحية للحرب. بل كما أكد ذلك الأمين العام اليوم، المرأة هي أداة للتغيير إلى الحداثة والتحول.

وعلينا أن نضاعف جهودنا لمكافحة الإفلات من العقاب. وينبغي اتخاذ تدابير هادفة وتدريجية ضد مرتكبي أعمال العنف القائمة على نوع الجنس والاغتصاب. إننا نؤمن بأننا لدى تصدينا إلى مسألة أمن المرأة، يجب أن ننتقل من اتباع النُهج المخصصة إلى النهج المنهجية. ولهذا الغرض، يجب أن تتحول الدعوات الواردة في القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) إلى جزء منتظم من عمل المجلس. إن لمجموعة المؤشرات الشاملة الواردة في مرفق تقرير الأمين العام فائدة كبرى تساعد الأمم المتحدة والدول الأعضاء على تقييم حالة التنفيذ وتحديد الإجراءات اللازمة للتغلب على التحديات من حيث التنفيذ.

إننا على ثقة بأن الجهاز المعني بشؤون المرأة المنشأ حديثا سيواصل تعزيز عملنا من خلال مساعدة الأمم المتحدة على مواصلة جهودها بطريقة أكثر انتظاما وتنسيقا في المجالات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

كما أننا نؤمن بأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يجب أن يكونا في صميم جهودنا. إن الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف الثالث – تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة – تعزز بلا شك تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وينبغي للمجتمع الدولي أن يستعرض بشكل منتظم تنفيذ الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة به.

ونحن نرى أن الأمم المتحدة يجب أن تبلور وتعتمد إطارا شاملا يتضمن الأهداف والغايات والمبادئ التوجيهية المتفق عليها والمحددة زمنيا لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على التزام بلدي بحقوق الإنسان للمرأة في كل أرجاء العالم. إننا نرغب في أن نرى المرأة تحتل مكانها المستحق في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمجتمعاتها. ونحن في تركيا ملتزمون بهذا الهدف. ولذلك، سنواصل دعمنا لتنفيذ القرارات بشأن المرأة والسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيجيريا.

السيدة أوغو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): لا بد لي أن أخصص أول كلمات بياني للإشادة بكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الميمونة للاحتفال بمرور عقد على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولا بد لي أيضا من التقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة S/2010/498، بل على التقرير السابق الوارد في الوثيقة S/2010/466، بشأن مشاركة المرأة في بناء السلام. إننا نعتقد أن التقريرين يستوفيان النظر في طريقة تحسين مركز المرأة في كل مرحلة من دورة الصراع.

كما أود أن أرحب بحضور عدد من الوزراء، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السيد حميدون علي، والآخرون الذين انضموا إلينا في إحياء هذه الذكرى. وأرحب بشكل خاص بالسيدة ميشيل باشلي وأهنئها على دورها الجديد، بصفتها المديرة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة لشؤون المرأة. وتقر نيجيريا بأهمية تجميع جهود مختلف الأطراف الفاعلة في الأمم المتحدة في هذا المجال. ونحن على ثقة بأن السيدة باشلي وفريقها سيقدمون إسهاما كبيرا في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال المرأة والسلام والأمن.

ومن الحقائق المعروفة جيدا أن المرأة نادرا ما تبادر إلى إشعال الصراعات العنيفة، ومع ذلك، فهي تعاني من أقسى عواقبها على الجبهات المتعددة: الجسدية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي كثير من الأحيان تقع المرأة ضحية لبطش أمراء الحرب، الذين يستخدمون الاغتصاب والعنف الجنسي بشكل منهجي كسلاح من أسلحة الحرب. ومما يضاعف من معاناتها، استبعادها من عمليات اتخاذ القرارات التي من شأنها أن تؤدي إلى السلام والاستقرار.

ومهما بلغت شدة كآبة هذه الخلفية، فإن هناك ما يبرر الاحتفاء بالتقدم المتواضع المحرز خلال العقد الأول منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

فعلى الصعيد العالمي، كرس المجلس اهتماما أكبر لمسألة المرأة والسلام والأمن، مما أدى إلى اتخاذ القرارات ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩). إن تعيين السيدة فالستروم ممثلة خاصة للأمين العام بشأن العنف الجنسي في الصراع، وتعيين السيدة باشلي على رأس جهاز الأمم المتحدة لشؤون المرأة المنشأ حديثا، يسهمان في إعطاء زخم أكبر للجهود الرامية إلى إدراج المرأة على رأس جدول الأعمال العالمي. وحينما نأخذ في الحسبان الأعمال التي قامت بها الأطراف الفاعلة الأخرى في الأمم المتحدة، نجد أن الجهد الجماعي للمنظمة المتعلق بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على مدى العقد الماضي كان هاما للغاية.

ويسعد نيجيريا أن تعتبر إنجازاتها جزءا من ذلك التقدم المتواضع. ويمكن أن نلخص أولوياتنا بشأن المرأة في أربع كلمات: التمكين، والمنع، والحماية، والتعزيز. إننا نقر بالدور المحوري الذي تؤديه المرأة في منع نشوب الصراع، ونولي اهتماما خاصا إلى أوجه ضعفها الخاصة في أوقات الصراع.

وقد عملنا في كل جوانب الحكومة، بما في ذلك استراتيجيات عمل الشرطة والقوات العسكرية، على كفالة تمثيل المرأة بصورة ملائمة. ولدينا ثمان وزيرات في المجلس

التنفيذي الاتحادي، وثمان عضوات في مجلس الشيوخ، و ٢٨٠ قاضية، بما في ذلك ثلاث قاضيات في المحكمة العليا لنيجيريا. وتشغل امرأة أعلى منصب ضابط شرطة في قوة الشرطة المركزية لنيجيريا. وفي عام ٢٠٠٧، انتخبت امرأة نيجيرية لأول مرة في أفريقيا رئيسة لمجلس النواب، وهو رابع أعلى منصب سياسي في نيجيريا.

ونيجيريا، بوصفها موقعة على إعلان داكار للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الصادر في الشهر الماضي، التزمت بالإسراع في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد دعا الإعلان إلى وضع خطة عمل إقليمية في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لدعم خطط العمل الوطنية. وسوف تنسق الجماعة في هذه العملية وتتعاون مع مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومع جهاز الأمم المتحدة لشؤون المرأة.

وتحتل نيجيريا المرتبة الأولى بين البلدان المساهمة بقوات من حيث عدد النساء العاملات بين أفرادها العسكريين وأفراد الشرطة ممن يرتدون الخوذ الزرق في عمليات حفظ السلام الجارية، إذ يبلغ عدد حفظة السلام من الإناث ٣٧٣. ونحن نعتقد أن حفظة السلام من الإناث يتمتعن بمزية نسبية عند الاتصال مع المجتمعات المحلية بشأن مسائل من قبيل الاستغلال والإيذاء والعنف الجنسي. وفي هذا الصدد، نحيي الحصر التحليلي الذي جرى هذا العام للممارسات الجيدة للاستراتيجيات المستخدمة من قِبل حفظة السلام العسكريين لمنع العُنف الجنسي ضد النساء والفتيات، والزيادة العامة في عدد الإناث من ضباط الشرطة والمستشارين الجنسانيين في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية التابعة للأمم المتحدة.

وعلى الرغم من العمل الشاق الذي يقوم به المجتمع الدولي وما يعرب عنه كثيرا من التزامات بمبادئ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ما زالت التحديات الخطيرة قائمة. ويلاحظ الأمين العام في تقريره أنه ”من الصعب تحديد أو تقدير أي إنجازات هامة تحققت بعد عشر سنوات من اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)“ (S/2010/498، الفقرة ٣). وتذكرنا عمليات الاغتصاب الجماعي التي وقعت في تموز/يوليه في منطقة واليكاليه في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن جهودنا لمكافحة العنف الجنسي ما زالت غير فعالة. ولا يمثل هذا فشل بلد واحد أو منظمة، وإنما فشل استجابتنا الجماعية الدولية.

وما من مكان يتجلى فيه هذا الفشل بوضوح أكثر من العديد من هياكلنا لصنع القرار، التي تقلل تمثيل المرأة في عمليات منع نشوب الصراعات وصنع السلام. ونحن لا نخسر الإسهام الفريد الذي يمكن أن تقدمه النساء للسلام والاستقرار فحسب، ولكننا نجعل أنفسنا متواطئين في تهميشهن أيضا. وليس مستغربا أن حالات الإقصاء هذه قد أسهمت في ضعف التماسك الاجتماعي وهشاشة نظم القيم الاجتماعية وثقافة الإفلات من العقاب.

ويبرز تقرير الأمين العام مجالات القوة والضعف في نهجنا الحالي. ويمكن لتوصياته، إذا حصلت على الدعم، أن تعزز التنسيق والفعالية. إن مشكلة التجزؤ والتداخل في منظومة الأمم المتحدة تستدعي وضع إطار للتنفيذ والمساءلة. ونظرا لأن خطة العمل على نطاق المنظومة لم تسفر عن تحسينات قابلة للقياس في ذلك الإسهام الذي قدمته منظومة الأمم المتحدة لتمكين المرأة في حالات الصراع، فإنها لا تشكل نموذجا يحتذى به على المستوى القطري. ونحن ندرك الحاجة إلى مزيد من التفصيل لنموذج الإبلاغ والتوجيه بشأن جمع البيانات المتوخيين من أجل التأكد من إمكانية تطبيق المؤشرات الواردة في تقرير الأمين العام من أجل الرصد والتقييم الفعلي لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في جميع أنحاء العالم.

إن أعضاء أسرة الأمم المتحدة ككل مسؤولون عن التغيير الذي نسعى إليه جميعا اليوم. ولذلك من الأهمية بمكان

أن يمضي مجلس الأمن بالمؤشرات قدما ويبقى مطلعا على التحديات المستمرة التي تواجه تنفيذ القرار. وأود أن أشجع الدول التي لم تضع وتستخدم بعد خططها الوطنية بما يتفق مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على القيام بذلك، وبذل الجهود فعلا لإدماج المنظورات الجنسانية في عملية وضع السياسات في جميع المراحل التي تمر بها دورة الصراع.

نحن نعتقد أنه لا يمكن استدامة السلام الحقيقي إلا عندما يحقق كل فرد من البشر الحرية ويحصل على الكرامة ويعيش حياة مرضية. وهذا هو الهدف النهائي للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على بيانه هذا الصباح وأن أهنئ السيدة باتشيليت، وآلان لوروا، والسفير علي، وتيلما أوري والوزراء المشاركين على مداخلاتهم الهامة. وأود أيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أشكر أوغندا على قيادة جهود المجلس للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

لقد اتخذ هذا المجلس قرارات عديدة على مدى عقود، ولكن القليل منها غيّر الطريقة التي ننظر بها إلى الصراع. إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فعل ذلك تماما. ففي كثير من النواحي، فتح القرار عيون المجلس على ما يبدو الآن واضحا – إن المرأة ليست الضحية الرئيسية للعديد من الصراعات فحسب، بل إنها ضرورية لمنع الصراعات وتسويتها أيضا.

ويأسف وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ لعدم تمكنه من الحضور إلى هنا، لكنه أصدر اليوم بمناسبة هذه المناقشة بيانا سأقتبس منه الآن.

”كرس عدد لا يحصى من النساء حياتهن، وفي بعض الحالات ضحين بحياتهن من أجل إحلال السلام في المجتمعات التي مزقتها الحرب ومن أجل الدفاع عن حقوق الإنسان.

”اليوم... نحن نشيد بهؤلاء النساء ونؤكد من جديد التزامنا بالعمل على حماية النساء في الصراعات المسلحة وعلى مشاركتهن الفعالة في تسوية الصراعات.

”ولا يمكن لأي مجتمع معالجة مشاكله بالاعتماد على مواهب نصف السكان فحسب. ولا يمكن تحقيق... السلام الدائم... ما لم يتم تحقيق العدالة لضحايا الحرب من الإناث وما لم يقمن بدور فعال في إعادة بناء المجتمعات التي تُحترم فيها حقوقهن وتُسمع أصواتهن“.

ويمثل اليوم أول فرصة للتفكير في التقدم الذي أحرزناه منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي الأمم المتحدة، لدينا الآن ممثلة خاصة للأمين العام لمواجهة العنف ضد المرأة في الصراعات، ووكالة جديدة في شكل جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، وعدد أكبر من النساء في مناصب قيادية. وخارج الأمم المتحدة، اعتمدت ٢٢ من الدول الأعضاء خطط عمل وطنية. وأصبح شائعا بصورة متزايدة إقامة الشراكات بين الحكومات والمنظمات النسائية وإدماج المنظورات الجنسانية في السياسات الإنمائية والسياسية والدفاعية. وينبغي أن نشيد أيما إشادة بالدور الذي تقوم به الجماعات النسائية والمجتمع المدني من أجل بناء الوعي وتعزيز الحُجة لصالح تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على أرض الواقع.

لكن الحوادث التي واقعيا مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعمل تذكيرا واقعيت بحجم التحديات التي ما زلنا نواجهها. ونحن نرحب باعتقال شخصين بارزين

بسبب عمليات الاغتصاب الجماعي التي وقعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال هذا الصيف بوصف ذلك الإشارة الأولى على أنه لن يتم التسامح مع الإفلات من العقاب. وكما شهد مجلس الأمن في بعثتنا التي قمنا بها مؤخرا إلى السودان، فإن العنف الجنسي ما زال يدمر حياة النساء اللواتي يحاولن إعادة بناء المجتمعات المحلية في دارفور. ومع ذلك، توفرت لنا أيضا خلال تلك الزيارة فرصة الاستماع لكيفية سعي القيادات النسائية المُلهِمة بشكل جدي لإعادة بناء مجتمعات ديمقراطية وشاملة للجميع في جنوب السودان. وإجمالا، وكما يؤكد التقرير الأخير للأمين العام (S/2010/498)، فإن عبء الصراع ما زال يتحمله في المقام الأول جزء من المجتمع الذي نعتمد عليه في إعادة بناء الأسر والمجتمعات المحلية.

واستشرافا للمستقبل، هناك ثلاثة تحديات رئيسية يجب أن نركز عليها في السنوات المقبلة.

أولا، نحن ما زلنا نفتقر إلى وسائل فعالة لفهم المشكلة ورصد تأثير عملنا. ويمثل اعتماد المؤشرات اليوم خطوة هامة إلى الأمام. وسنتمكن، للمرة الأولى، من إدراك حجم التحديات التي نواجهها، وتقييم التقدم الذي نحرزه وتوجيه نهجنا على نحو أكثر فعالية. ونشجع الأمين العام على تشغيل هذه المؤشرات على أوسع نطاق ممكن.

ثانيا، ما زالت المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا بشكل حاد في مفاوضات السلام، وغالبا ما تكون مهمشة في الجهود الرامية إلى بناء السلام المستدام. وكما قال آخرون، فإن أقل من واحد في كل خمسة اتفاقات للسلام يتضمن أحكاما محددة بشأن حقوق المرأة واحتياجاتها. ونحن بحاجة إلى كفالة إدراج المرأة في تسوية الصراعات وبناء السلام بعد انتهاء الصراع بوصفه أمرا مفروغا منه. ونرحب بتقرير الأمين العام عن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466) باعتباره خطوة هامة في ذلك الاتجاه.

ثالثا، يجب أن نضمن أن المجتمع الدولي بأسره يتحمل المسؤولية عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وهذا يتطلب أكثر من مجرد عبارات دافئة؛ بل يتطلب إجراءات هادفة من شأنها في نهاية المطاف أن تُحدث تغييرا في حالة المرأة على أرض الواقع. إن إحداث هذا الفرق، أي حماية المرأة ودعم مشاركتها في حل النزاع وبناء السلام، هو تحد عالمي يتطلب عملا من الدول الأعضاء كافة.

تحل الذكرى السنوية العاشرة ومعها زخم جديد لعمل المجلس بشأن المرأة والسلام والأمن. والتحدي الآن أن نترجم ذلك الزخم إلى عمل ملموس على أرض الواقع. والمملكة المتحدة مستعدة للاضطلاع بدورها. وقد اعتمدت الحكومة البريطانية للتو خطة عمل جديدة تحدد التزاماتنا في المستقبل، بما في ذلك وضع استراتيجيات محددة لدعم المرأة في البلدان ذات الأولوية، مثل أفغانستان ونيبال وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعلينا جميعاً، الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، أن نغتنم الفرصة ونمضي بهذه الخطة الطموحة قدماً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على بيانه إلينا صباح هذا اليوم. كما أود أن أوجه تحية خاصة للسيدة ميشيل باتشيليت، وكيل الأمين العام، بصفتها رئيس جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة. ويسعدنا تعيينها في هذا المنصب، ونتعهد بدعمنا الكامل لها.

وأرحب بإسهامات العديد من الوزراء والمسؤولين الرفيعي المستوى. كما أنوه بحضور السيدة مارجو ولستروم، الممثل الخاص للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في الصراع. وأعرب عن الامتنان للسفير حميدون علي، ووكيل الأمين العام آلان لوروا والسيدة تيلما أوري على ملاحظاتهم.

منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، قبل عشر سنوات، فجر هذا القرار ثورة من الأفكار. لقد وضع دور المرأة كعامل سلام في صدارة جدول الأعمال المتعدد الأطراف. كما أنه انحاز لقضية تعيين النساء في مناصب صنع القرار ذات الصلة بالسلم والأمن. واستقطب المجتمع المدني وغير طريقة تفاعله مع المجلس. وساعدنا في فهم أهمية المرأة في بعثات حفظ السلام وحفز الكثير من الحكومات على نشر المزيد من المجندات من الجيش والشرطة، بل وفي بعض الحالات تشكيل وحدات كل أعضائها من النساء.

ولكن، ما زال هناك الكثير الذي يتعين إنجازه. فاستخدام العنف الجنسي كسلاح حرب لا يزال مستمراً، وبعثات حفظ السلام ما فتئت تكافح لحماية المرأة. وما زالت مشاركة المرأة وتمثيلها يشكلان نسبة صغيرة مما ينبغي أن تكون عليه تلك المعدلات. ولكن، اليوم على الأقل، لدينا فهم أفضل كثيراً للتحديات التي نواجهها والأهداف التي يجب أن نحققها. وهذا ليس بالإنجاز الهيّن، وينبغي الاحتفاء به والبناء عليه.

وفي مناقشاتنا بشأن سبل تعزيز تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أصبح دور المؤشرات في بؤرة اهتمامنا. فالمؤشرات أداة هامة لتحسين المعلومات عن أثر الصراع المسلح على المرأة والدور الذي يمكن أن تضطلع به في بناء السلام. وسوف تمكننا هذه المؤشرات من الاستجابة بمزيد من الفعالية وتحسين إجراءاتنا في حماية النساء وإشراكهن في عمليات السلام. والبرازيل ترحب بهذه الجهود وسوف تتابع عن كثب مساعي الأمانة العامة لتفعيلها.

ومثل جانب كبير من القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإن معظم المؤشرات لا تنطبق إلا على بلدان في صراع أو خارجة منه. ومع ذلك، فإن بعض المؤشرات ذات قابلية أوسع للتطبيق، مثل تلك المتعلقة ببعثات الأمم المتحدة الميدانية أو التحقيق في ادعاءات الاستغلال الجنسي والاعتداءات من جانب حفظة السلام. وهذا يضفي على مجموعة المؤشرات طابعاً عالمياً بحق. وفي هذا السياق، نحيط علماً مع التقدير بالمشاورات الواسعة النطاق التي أجرتها الأمانة العامة مع المجموعات الإقليمية أثناء إعداد المؤشرات.

غير أن هذه المؤشرات، على أهميتها، ليست كافية. فهي مجرد وسيلة إلى غاية. وعلينا أن نواصل العمل لإحداث تغييرات ملموسة من خلال العمل. ومن الأهمية زيادة المشاركة من جانب الحكومات المعنية. وخطط العمل الوطنية أدوات مهمة في هذا الشأن، لا سيما إذا كانت تشمل أيضاً طائفة من الأطراف الفاعلة، بما في ذلك المجتمع المدني. ومن المهم كذلك دعم خطط العمل بتمويل كاف.

وإذا ما أردنا معالجة شواغل المرأة واحتياجاتها في حالات الصراع بطريقة سليمة، وإذا كان للمرأة أن تقوم بدور متساو في صون السلام، لا بد من تمكينها سياسياً واقتصادياً. وتمثيل المرأة على كل مستويات صنع القرار ووصولها إلى الفرص الاقتصادية أمران أساسيان في هذا الصدد. وفي حالات ما بعد الصراع، حيث يعاد بناء المؤسسات وتوطيدها تدريجياً، كثيراً ما تسنح الفرصة للتغلب على مظاهر عدم المساواة الجنسانية التاريخية. وفي هذا السياق، لا بد من إيلاء اهتمام خاص لدور المرأة في عمليات الإصلاح الدستوري والسياسي والتعليمي، وكذلك البرامج الرامية إلى التنشيط الاقتصادي.

بناء السلام وحفظ السلام من السبل الهامة التي يمكن للأمم المتحدة من خلالها تعزيز دور المرأة كعامل سلام؛ وبذلك لا تقتصر مهمة تمكين المرأة وحماية حقوقها على مستشاري الشؤون الجنسانية في بعثات حفظ السلام، بل إنها ستكون مسؤولية تتقاسمها كل مكونات البعثة. ويمكن للاستراتيجيات على نطاق البعثة، التي تشمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية وغيرها من الأطراف الفاعلة، حيثما أمكن، تطوير خطط لحماية المرأة، وكفالة إسماع صوت المرأة، وتيسير مشاركة المرأة في مفاوضات السلام، ودعم ريادة المرأة والمنظمة، والنهوض ببناء القدرات التي تدعم تمكين المرأة. ونثني على إدارة عمليات حفظ السلام للتقدم الذي أحرزته في هذا الصدد، ونرحب بالاقتراحات التي طرحها للتو وكيل الأمين العام آلان لوروا لزيادة تعزيز دور المرأة في حفظ السلام.

وفي بلدي، هناك شواهد بليغة على أن المرأة، عندما يتم تمكينها، يمكنها أن تعمل بنجاح على تغيير حياتها وحياة من حولها. وبموجب ”بولصا فاميليا“، وهو برنامج للحوالات النقدية المشروطة انتشل ملايين البرازيليين من دائرة الفقر، وللنساء الأفضلية في تلقي الحوالات. ونتيجة لذلك، زادت قوة المساومة لديهن في العلاقات الأسرية، وأصبح تأثيرهن أقوى في مسائل مثل تنظيم الأسرة وتعليم الأطفال واستخدام دخل الأسرة. وعلى الرغم من أن واقع البرازيل يختلف إلى حد كبير عن بلدان ما بعد الصراع، نعتقد أن تجربتنا ترسي قاعدة أساسية للنهوض بدور المرأة في هذه المجتمعات.

ولذلك، فإننا نسعى جاهدين لضمان مراعاة المرأة واحتياجاتها في تعاوننا مع بلدان ما بعد الصراع. ويحضرني مثالان، يتعلق كلاهما بهايتي: تعاوننا مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومع منظمة أوكسفام لدعم تنفيذ خطة هايتي الوطنية لمنع العنف ضد المرأة، من خلال بناء القدرات والتوعية؛ ودعمنا لإنشاء مركز للتدريب المهني على الحرف والخدمات، الذي سيضم برامج مكرسة للمرأة خصيصاً.

وختاماً، لقد مكننا القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من أن يكون لدينا فهم وتقدير أفضل للدور التحويلي الذي يمكن للمرأة أن تقوم به في حالات الصراع وما بعد الصراع. وعلينا أن نسعى جاهدين من أجل ضمان أن تتحقق أهدافه كاملة.

السيد إيسوزي – نغوندي (غابون) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يبدأ بتقديم الشكر لكم، سيدي، على المبادرة بعقد هذه المناقشة لتقييم تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في ذكراه السنوية العاشرة، التي يحتفل بها المجلس اليوم. ونود أيضاً أن نشيد ببلدكم، أوغندا، على الجهود المبذولة لتنظيم هذه الجلسة الهامة. يود وفدي كذلك أن يشكر الأمين العام على بيانه الهام.

ونرحب بحضور السيدة ميشيل باتشيليت، وكيلة الأمين العام المعنية بالمساواة الجنسانية وتمكين المرأة ونشكرها على عرض التقرير السنوي للأمين العام عن المرأة والسلام والأمن(S/2010/498) . أخيراً، نود أن نرحب بمشاركة الوزراء الذين أتوا إلى هنا لترؤس وفودهم؛ والسيدة آشا – روز ماغيرو، نائبة الأمين العام؛ وسعادة السيد حميدون علي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والسيد آلان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والسيدة تيلما أوري. نشكرهم جميعاً على إسهاماتهم في الورقة المفاهيمية التي قدمتموها، السيد الرئيس، تدعوننا إلى استعراض التقدم المحرز بعد عشر سنوات على اتخاذ المجلس للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونود أن نتكلم عن نقطتين – التقدم الذي أحرزناه والتحديات الماثلة أمامنا ونحن نسعى إلى تحقيق التنفيذ الفعال لهذا القرار الرئيسي.

لقد شكل اتخاذ هذا القرار خطوة تاريخية في نظر الأمم المتحدة في مشاركة المرأة في عملية السلام وتعزيز حماية المرأة والفتاة من العنف في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع. وقرارات المجلس ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) جعلت من الممكن تحسين تنسيق جهود المجتمع الدولي الرامية إلى كفالة مشاركة أكبر من قِبل المرأة في السعي إلى حلول لمشكلتَي السلام والأمن. وكما يشير إلى ذلك بحق تقرير الأمين العام، تشكل هذه المسألة الآن جزءا لا يتجزأ من جدول أعمال مجلس الأمن. وبالمثل، تشمل تقارير كثيرة للأمين العام عن عمليات حفظ السلام معلومات عن إجراءات ترمي إلى ضمان مشاركة المرأة في منع نشوب الصراع وإدارته وبناء السلام.

وعلى المستوى الوطني، تناولت بلدان كثيرة المسألة باعتماد خطط عمل تسعى إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. واتخذت غابون، من ناحيتها، تدابير ملموسة تمكّن الكثير من النساء من تولي مسؤوليات هامة اليوم، بما في ذلك مسؤوليات على أعلى المستويات في جميع فروع الجيش وقوة الشرطة. ودورهن في السعي إلى إيجاد الحلول لمشاكل الأمن في بلدنا دور حاسم.

وجسد رئيس الجمهورية، فخامة علي بونغو أونديمبا، هذا المسعى الهام بترقية امرأة ذات تجربة كبيرة إلى منصب وزير الدفاع الرفيع المستوى. وتقع عليها الآن المسؤولية الثقيلة، وهي مسؤولية توجيه عمل الحكومة في مجالي الدفاع والأمن.

وفي إطار الأمم المتحدة، يجب علينا أن نرحب بجهود الأمين العام الرامية إلى كفالة زيادة مشاركة المرأة في المناصب المسؤولية في بعثات السلام. وقد كان الأمر كذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى وليبريا وتيمور - ليشتي ونيبال وقبرص.

ومن الناحية العملية، فإن الإسهام الهام للمرأة في مختلف مجالات عمليات حفظ السلام إنجاز يستحق التنويه كما أحسنت فعلا السيدة باتشيليت والسيد لوروا. وأود أن أؤكد مجددا هنا على استعداد غابون لمواصلة العمل عن كثب مع الأمم المتحدة ودول أعضاء أخرى بغية تولي حصتها من المسؤولية عن تعزيز التقدم المحرز حتى الآن.

وعلى الرغم من أننا مسرورون بهذه المنجزات الهامة، فلا يسعنا سوى أن نُقر بأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله بغية التوصل إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويقودني ذلك إلى نقطتي الثانية.

يتفق الجميع على أن النساء والأطفال هم الأهداف الرئيسية للصراع المسلح. إنهم يشكلون أغلبية اللاجئين والمشردين في العالم. والعنف ضد النساء والفتيات انتهاك سافر لحقوق الإنسان. والمسؤولون عن هذه الجرائم الحقيرة تنبغي مقاضاتهم وتقديمهم إلى العدالة. وفي هذا المجال، يجب على مجلس الأمن أن يكفل، عن طريق لجان الجزاءات التي أنشأها، احتراما صارما للقانون الإنساني الدولي في حالات الصراع المسلح، ويجب عليه أيضا أن يضمن بناء القدرات للدول في مجال العدالة الجنائية بغية إنهاء الإفلات من العقاب. ولذلك فإن بعثات السلام يجب أن تكون مجهزة بقدرات تشغيلية أكبر حتى يمكنها أن تحمي النساء والفتيات على نحو أفضل. وفي الواقع، إن التحدي الحقيقي هنا هو تحويل الرؤية الاستراتيجية، المجسدة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، إلى حقيقة واقعة ملموسة.

ومن وجهة النظر هذه، فإن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام تستحق نظرنا. وفيما يتعلق بالمؤشرات، فإن تقرير الأمين العام يشير إلى أن كثيرا منها لن يتم تفعيله إلا بعد سنتين من الآن. ونحن نشجع الأمين العام على مواصلة مشاوراته مع الدول الأعضاء ومع المجموعات الإقليمية بشأن الطرائق العملية لهذه المؤشرات.

وختاما، يود وفد بلدي أن يقدم تأييده الكامل للبيان الرئاسي (S/PRST/2010/22) الذي اعتُمد في بداية هذه المناقشة. ونعرب عن رغبتنا في أن يسمح الكيان الجديد، جهاز الأمم المتحدة لشؤون المرأة، تحت قيادة السيدة ميشيل باتشيليت، التي نرحب بتعيينها مرة أخرى، بقدر أكبر من التعاون والتنسيق وبعمل أكثر فعالية من قِبل الأمم المتحدة في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) طيلة العقد القادم. ونحن على اقتناع بأننا، بالإسهام الأساسي من المرأة، سننجح في تحقيق تطلعاتنا لمزيد من السلام والأمن في بيئة دولية تتسم بالصراع المتكرر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولا بأن أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة وحسنة التوقيت. واسمحوا لي أيضا بأن أشكر معالي الأمين العام بان كي - مون؛ والسيدة أشا - روز ميغيرو، نائبة الأمين العام؛ والسيدة ميشيل باتشيليت، وكيلة الأمين العام للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والسيد آلان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ وسعادة السيد حميدون علي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والسيدة تيلما أوري على إحاطاتهم الإعلامية. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالوزراء المشاركين في مناقشتنا اليوم.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لنغتنم هذه الفرصة لدراسة التقدم المحرز، وأيضا التحديات المتواصلة. فخلال العقد الماضي، بذلت منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني جهودا كبيرة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عن طريق مجموعة واسعة من التدابير والمبادرات. وأُحرز تقدم كبير في زيادة الوعي بالتهديد الذي يشكله العنف الجنساني للسلم والأمن وبتكلفة استبعاد المرأة من عمليات السلام. وفي السنوات العشر منذ اتخاذ القرار، اتخذت خطوات كثيرة في الميدان، بما في ذلك زيادة عدد المستشارين في المجال الجنساني، واعتماد مبادئ توجيهية للعمل الميداني ووضع خطة عمل على نطاق المنظومة. ونظمت الدول الأعضاء المشاورات ووضعت خطط العمل الوطنية، وعززت منظمات المجتمع المدني أنشطتها لدعم دور المرأة في مجالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع. إن إنشاء كيان جديد للأمم المتحدة معني بالمسائل الجنسانية وتعيين الرئيسة ميشيل باتشيليت رئيسة له، وتعيين السيدة مارغوت فالستروم بوصفها الممثلة الخاصة بشأن العنف الجنساني في الصراع وإنشاء لجنة توجيهية رفيعة المستوى للمرأة والسلام والأمن قد ولدت زخما فريدا داخل الأمم المتحدة وخارجها.

بيد أنه على الرغم من هذه الجهود الهامة، فإن الظروف التي تواجهها النساء والفتيات في حالات الصراع المسلح لا تزال بغيضة، وثمة افتقار إلى أساليب فعالة لرصد أثر التدابير المتخذة لحمايتهن، كما يشير الأمين العام إلى ذلك في تقريره (S/2010/498). ولا يزال الاغتصاب يُستعمَل دون هوادة بوصفه سلاحا في الحرب، كما ذكرتنا على نحو صادم أحداث تموز/يوليه ٢٠١٠ في المقاطعات الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن بين ٣٠٠ اتفاق سلام منذ عام ١٩٩٨، لا يتضمن سوى ١٨ منها إشارة عابرة للعنف الجنسي، الذي لا يزال أقل جرائم الحرب إدانة. ومن المشاكل التي تثير القلق بصورة خاصة، مشكلة العنف الجنسي ضد النساء المشردات، وهي ظاهرة منتشرة ومتنامية. ومن بين وسائل كفالة منع أعمال العنف هذه والتصدي لها بشكل فعال، نشر المبادئ التوجيهية التي حددتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

وبينما ترعى النساء أسرها وتربي أطفالها، يضطلعن بدور مهم في استعادة نسيج المجتمع وتجاوز جراح الحرب. ورغم ذلك، لم تضمد جراحها على النحو الواجب. وفي هذا الصدد، فإن إصلاح القطاع الأمني وكفالة احترام سيادة القانون بطريقة تستجيب للمنظور الجنساني أمر يكتسي أهمية حاسمة. وينبغي مساعدة مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع في تلك المجالات في أبكر وقت ممكن بغية كفالة عدم إيذاء الشرطة والجيش لذات السكان الذين يفترض أنهم يحمونهم.

وفي مفاوضات السلام الأخيرة، مثلت المرأة أقل من ٨ في المائة من المشاركين وأقل من ٣ في المائة من الموقّعين. ويعرّض ذلك الأمر السلام الدائم للخطر، حيث أن النساء شريكات مهمات في دعم الركائز الثلاث: الانتعاش الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والشرعية السياسية، كما أكد الأمين العام في تقريره الأخير (S/2010/466).

إن إشراك النساء في محادثات السلام ليس كافيا في حد ذاته. فقد كانت النساء في بعض مجتمعات ما بعد الصراع ضحايا للعنف الجنسي، وتعرضت الأرامل والفتيات اليتيمات للنبذ، مما يفاقم التحديات التي لا بد أن نتغلب عليها ويعرّض آفاق تحقيق السلام الدائم للخطر. ومن ثم، لا بد من بذل مزيد من الجهود المتضافرة بغية زيادة الوعي بين الرجال وتوعيتهم بأهمية صون حقوق المرأة من أجل السلام الدائم ومن أجل رفاه المجتمع قاطبة.

إن النقص في تمويل احتياجات المرأة في خطط التعافي بعد الصراع مستمر. ويمكن للمانحين الاضطلاع بدور بنّاء للغاية في هذا الصدد عن طريق دعم تعليم النساء والفتيات. وينبغي أن يساعد المانحون أيضا المرأة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن طريق ملكية الأرض والمؤسسات البالغة الصغر والتدريب على اكتساب المهارات.

وكما أشار الأمين العام، لا بد أن تكفل الدول الأعضاء استمرار دعمها لمشاركة المرأة في بناء السلام. ولئن كانت الحكومات تتحمل المسؤولية الأساسية عن اتخاذ إجراءات في بلدانها، عند الاقتضاء، لا بد أن تكون قادرة على أن تعول على الدعم الثابت لشركاء الأمم المتحدة. وعلى الرغم من زيادة مشاركة المرأة في بعثات الأمم المتحدة، فإن ٣ في المائة فقط من حفظة السلام النظاميين و ٨ في المائة من شرطة الأمم المتحدة من النساء. إن زيادة أعدادهن ستساعد في تحسين شعور المرأة بالأمن في الحالات المعرضة فيها لظروف تتسم بالخطورة.

وأخيرا، ينبغي أن تكون الجهود الرامية إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أكثر اتساقا. ولذلك، ثمة حاجة إلى وضع إطار استراتيجي يتضمن أهدافا ومؤشرات محددة جيدا. إن مجموعة المؤشرات الأولية المرفقة بتقرير الأمين العام (S/2010/498) أداة مهمة لتقييم التقدم المحرز وتتبع تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في حالات الصراع وحالات ما بعد الصراع. ولا ينبغي اعتبار المؤشرات التزاما بالإبلاغ، وإنما وسائل لتيسير مشاركة الدول الأعضاء. ولا ينبغي قياس التقدم المحرز حصريا عن طريق البيانات والأرقام، بل ينبغي قراءة كل مؤشر في سياقه المحدد.

وعلى مدى العقد القادم، سيقاس نجاحنا في حماية المرأة في حالات الصراع وفقا للتأثير الحقيقي لإجراءاتنا في الميدان. والإطار والأدوات موجودة. فلنتأكد من أننا ندعمها بالإرادة السياسية الضرورية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون لكل أولئك الذين افتتحوا مناقشة اليوم على تقييماتهم ومعلوماتهم. ونود بصفة خاصة،

أن نرحب بالسيدة ميشيل باتشيليت، في منصبها الجديد كوكيلة للأمين العام للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والمديرة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ونتوقع أن تساعد أنشطة ذلك الكيان في دعم وتعزيز فعالية الأمم المتحدة بشأن القضايا الجنسانية.

وخلال ١٠ سنوات منذ اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٤ (٢٠٠٠)، أصبح هذا الصك مرجعا فعالا لحماية المرأة في الصراع وتعزيز دور المرأة في منع نشوب الصراع وحله وفي التعافي بعد الصراع. من دواعي الأسف أن النساء والأطفال لا يزالون يسقطون ضحايا لهجمات متعمدة، بما في ذلك الأعمال الإرهابية والانتهاكات الأخرى للقانون الإنساني الدولي. لقد بينت التطورات الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مدى المأساة التي لا تزال تمثلها مشكلة العنف الجنسي.

وفي الوقت نفسه، يعني الطابع المتنوع للعنف أنه يجب إيلاء الاهتمام الواجب لجميع فئاته. وينبغي عدم اختزال موضوع المرأة والسلام والأمن في مجرد ظواهر فردية. لقد شكل هذا النهج المتوازن الأساس للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ويساورنا بالغ القلق إزاء قتل أو جرح النساء والأطفال، بما في ذلك نتيجة الاستخدام العشوائي والمفرط للقوة. وغالبا ما تُرتكب هذه الجرائم بدون عقاب. ونعتقد أن مجلس الأمن ينبغي بلا شك أن ينظر في هذه الحالات.

إن حالات الأزمة المتشعبة التي تعاني فيها المرأة تتطلب ألا يتناولها مجلس الأمن فحسب، بل أيضا الجمعية العامة ولجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان ولجنة مركز المرأة، في إطار ولايات كل منها. وفي هذا السياق نرى أنه من الأهمية بمكان تجنب الازدواجية والسعي إلى التكامل بين المهام ذات الصلة لهذه الأجهزة. ونظرا لنطاق المسائل الجنسانية، فإن قصرها حصريا على مجلس الأمن سيثير اختلالات من حيث الاتساق على نطاق المنظومة، وسيقوض التنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ونحن ممتنون للأمين العام على إعداد التقرير المعروض على المجلس (S/2010/498). وفي الوقت نفسه، نعتقد أن المؤشرات التي يحددها لا تزال بحاجة إلى مقارنة بالواقع والممارسة من حيث فعاليتها إزاء التحقيق التام لإمكانات القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وينبغي النظر مرة أخرى في فعالية المؤشرات بعد أن تقرها منظومة الأمم المتحدة وبعد تقديم تقرير الأمين العام ذي الصلة. وفيما يجري إقرار المؤشرات، ينبغي أن تستخدم بطريقة محسوبة وفي الحالات المتعلقة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فحسب، كما نص على ذلك البيان الرئاسي الذي اعتُمد اليوم (S/PRST/2010/22).

وإذ نحتفل اليوم بمرور ١٠ سنوات على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ينبغي أن نشدد على أنه لا يزال يتعين عمل الكثير. ينبغي أن يولي شركاؤنا في المجلس والوكالات والآليات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة اهتماما أكبر لكيفية إشراك المرأة في التنفيذ عن طريق تعزيز المساواة بين الجنسين عند إنشاء وحدات حفظ السلام وفي القضايا الأخرى ذات الصلة في ولايات البعثات. ومن الواضح أنه لا بد من تناول هذه القضايا على أساس سمات كل حالة محددة.

ونحن مقتنعون بأن الجهود الواضحة لمجلس الأمن، في إطار ولايته لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ستكفل الحفاظ على فعالية القرار وتعززها في العقود القادمة. وتعتزم روسيا المشاركة بنشاط تحقيقا لهذه الغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الصين.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): تحل هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والذكرى السنوية الخامسة عشرة للمؤتمر

العالمي الرابع للمرأة، الذي عقد في بيجين. لذلك تكتسي مناقشة مجلس الأمن المفتوحة اليوم بشأن المرأة والسلام والأمن أهمية خاصة.

لقد ركز القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) اهتمام المجتمع الدولي على المرأة في الصراع، وهو يوفر الأساس كي يتعاون المجتمع الدولي في مساعدة البلدان في حالات ما بعد الصراع لحماية حقوق المرأة ومصالحها. والمجتمع الدولي يتعين عليه أن يفعل الكثير فيما يتصل بالتنفيذ الشامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وهنا أود أن أشدد على النقاط الأربع التالية.

أولا، بغية كفالة أن تحظى المرأة بالحماية من الأذى أثناء الصراع المسلح، يتعين بذل الجهود الرامية إلى القضاء على الأسباب الجذرية للصراع. فتمكين المرأة من الاضطلاع بدور كامل في مجال السلام والأمن سيقدم مساهمة إيجابية في منع الصراعات والتقليل منها. كما أن منع اندلاع الصراعات وحماية حقوق النساء ومصالحهن سيعتمدان على الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للانخراط في الدبلوماسية الوقائية والتسوية السلمية للمنازعات عن طريق الحوار والتشاور وعن طريق إزالة الأسباب الجذرية للصراع.

ثانيا، إن الحكومات التي تعيش في حالة صراع أو في مرحلة ما بعد الصراع تتحمل المسؤولية الأولية عن حماية النساء في بلدانها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة للبلدان المعنية وأن يحصل على تفهمها وتعاونها في سبيل مساندتها في بناء القدرة، بما في ذلك النهوض بإصلاح القطاع الأمني وتعزيز سيادة القانون وتحسين الآليات القضائية وآليات الإغاثة. والصين تؤيد الأمين العام في تعيين مزيد من النساء ممثلات خاصات له في بذل المساعي الحميدة وجهود الوساطة السياسية.

وتدين الصين استخدام العنف الجنسي كوسيلة للحرب. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية مشتركة عن منع العنف الجنسي في حالات الصراع. وهي تؤيد وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في جهودها المتواصلة لتوفير الدعم المطلوب لضحايا العنف الجنسي.

ثالثا، إن كفالة مشاركة المرأة في العمليات السياسية والانتعاش والتعمير جزء هام من تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وإن المشاركة الفعالة للمرأة في العمليات السياسية وجهود التعمير الوطنية والمصالحة الوطنية ستساهم في صون الاستقرار الاجتماعي وتوطيد أركان السلام في البلدان فيما بعد الصراع. وفي عملية التعمير فيما بعد الصراع ينبغي أن يكون للمرأة صوت أعلى وأن تضطلع بدور أكبر في صنع القرار. وإن احتياجات المرأة وشواغلها الخاصة يجب تلبيتها ومراعاتها ويجب توفير فرص العمل للنساء لكفالة أن تتوفر لهن أسباب الرزق.

رابعا، ينبغي تقسيم العمل بين أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة؛ وينبغي لتلك الأجهزة أن تعمل معا، كل على أساس ولايته، في معالجة مسألة المرأة والسلام والأمن. ولئن كان ينبغي لمجلس الأمن أن ينشغل بالحالات التي تنطوي على تهديد للسلم والأمن الدوليين، ينبغي لكيانات الأمم المتحدة الأخرى، مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان وجهاز الأمم المتحدة والمرأة، أن تضطلع بدور تام سعيا إلى تحقيق الفائدة القصوى من تجميع الطاقات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن معالي السيدة بفرلي جي أودا، وزيرة التعاون الدولي في كندا، إلى الإدلاء ببيانها.

السيدة أودا (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن حكومة كندا أود أن أتقدم بالشكر للرئاسة الأوغندية للمجلس على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة المكرسة للمرأة والسلام والأمن في هذا الوقت المناسب للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للقرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

اسمحوا لي أولا أن أتكلم قليلا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، وهي شبكة غير رسمية من أكثر من ٤٠ دولة عضوا مهتمة، تترأسها كندا. لقد اضطلعت مجموعة الأصدقاء بدور نشيط في التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر استضافت كندا، بصفتها رئيسة المجموعة، حدثا وزاريا شارك فيه الأمين العام ووزراء بلجيكا وسيراليون وشيلي وليبريا وناميبيا والنمسا والمملكة المتحدة وفريق المجتمع المدني الاستشاري. وقد قدم الحدث الدليل على عزم المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات ملموسة محددة زمنيا وقابلة للقياس بشأن المرأة والسلام والأمن. ويحدونا الأمل أن نرى اليوم ثمار ذلك الحدث.

ترحب مجموعة الأصدقاء بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2010/498)، بما في ذلك المجموعة الشاملة من المؤشرات بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). والأصدقاء يدعون مجلس الأمن إلى اعتماد تلك المؤشرات ووضعها موضع التنفيذ. ونحث المجلس على استحداث إطار عمل للمساءلة حتى يكفل القيام بطريقة منهجية بمعالجة الفجوات ومواجهة التحديات وتسريع التقدم في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ثم إننا ندعو مجلس الأمن إلى أن يكفل توفر روح الزعامة بشأن مسألة المرأة والسلام والأمن داخل إطار المجلس.

والأصدقاء يهنئون السيدة ميشيل باتشيليت بمناسبة تعيينها رئيسة لجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة ويساندون بقوة دور ذلك الجهاز في تقديم الدعم وتوفير القيادة في مجال المرأة والسلام والأمن داخل منظومة الأمم المتحدة.

أتكلم الآن بصفتي ممثلة كندا وأطمئن المجلس على أن كندا تؤيد تأييدا قويا توصيات الأمين العام بوضع مجموعة متفق عليها من الأهداف والغايات والمؤشرات للاسترشاد بها في تنفيذ القرار أثناء العقد التالي. وكندا، بالإضافة إلى دعوتها مجلس الأمن إلى اعتماد المجموعة الشاملة من الأهداف، فإنها تدعو إلى كفالة البدء في تطبيق تلك المؤشرات في الميدان في أسرع وقت ممكن. وتتطلع كندا إلى قيام مجلس الأمن باستعراض البيانات المجمعة من المؤشرات في المستقبل. وتلك المعلومات ستكون مفيدة جدا وستساعدنا في جهودنا لحماية السكان المدنيين في حالات الصراع المسلح.

على سبيل المثال، ينبغي لتلك المعلومات أن تساعد في تطوير ولايات واضحة لعمليات الأمم المتحدة للسلام، مما يساعد حفظة السلام في الميدان على تنفيذ استراتيجيات الحماية الموجهة. وستساعد البيانات أيضا في إعداد التدريب الموجه لحفظة السلام قبل الانتشار وأثناء البعثة على السواء. وتنوه كندا بأن تقرير الأمين العام يشير إلى الحاجة المستمرة إلى تحسين المشاركة المجدية للمرأة في عمليات السلام. وكندا يسرها أن تدعم عمل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للمرأة وإدارة الشؤون السياسية في سعيهما المشترك إلى كفالة أن تستفيد عمليات السلام من المشاركة المباشرة للنساء على جميع المستويات، وضمان أن يُظهر الوسطاء أنهم يمتلكون فهما أفضل للآثار المتصلة بالأمور الجنسانية والمترتبة على شتى جوانب اتفاقات السلام، والتيقن من أن الاتفاقات تنص على علاجات للحالات الطارئة للنساء والفتيات في الصراع لتمكينهن من المشاركة التامة في أنشطة الانتعاش فيما بعد الصراع.

مثلما قلنا في المناقشة المفتوحة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.6396)، تعرب كندا عن رضاها على جهود الأمين العام الملموسة للتقليل من التفاوتات في مشاركة المرأة في جهود بناء السلام، ونؤيد الأمين العام في خطة عمله ذات النقاط السبع. وتكرر كندا الشواغل التي أثيرت أثناء استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. ونشجع الأمم المتحدة والدول الأعضاء على كفالة جعل

أصوات وشواغل المرأة جزءا من جميع أعمال لجنة بناء السلام، عن طريق التشكيلات القطرية المحددة وعلى مستوى الميدان.

وتؤيد كندا جهود السيدة مارغو والستروم، الممثلة الخاصة للأمين العام لشؤون العنف الجنسي في حالات الصراع، الرامية إلى توفير الزعامة الاستراتيجية وتعزيز آليات الأمم المتحدة التنسيقية لتسخيرها لمعالجة العنف الجنسي في حالات الصراع المسلح. إن الأعمال المنهجية الأخيرة للعنف الجنسي المرتكبة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية تبرهن على الحاجة إلى عمل السيدة والستروم. وإن كندا تدعو منظومة الأمم المتحدة إلى كفالة أن يكون مكتب السيدة والستروم مجهزا تجهيزا كافيا بالموارد وقادرا على اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب.

وعلى نطاق أوسع، نتفق مع الأمين العام بقوة على الاعتراف بالحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة لمعالجة العنف الجنسي في حالات الصراع. وفي هذا الصدد نرحب بفقه محكمة العدل الدولية والمحاكم الجنائية الدولية بإقرار أن الاغتصاب والعنف الجنسي يمكن اعتبارهما جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وإن الأفراد المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم يجب أن يحاسبوا أمام العدالة. وهذا يشمل بالطبع المسؤولية المترتبة على تولي المسؤولية القيادية. وستواصل كندا دعوة الدول إلى إجراء التحقيقات في تلك الجرائم والمقاضاة عليها، وإلى التعاون مع المدعين العامين الدوليين كلما كان ذلك ضروريا.

وللمساعدة على تقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة، تؤيد كندا مبادرة التدخل السريع لإقامة العدل. ويتيح هذا المرفق الاحتياطي المتعدد الأطراف لكيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء الوصول إلى قائمة بأسماء المهنيين المتخصصين في مجال العدالة الجنائية للتدخل السريع، الذين يقومون بإجراء التحقيقات في مجالي حقوق الإنسان والعدالة الجنائية الدولية، ويضطلعون بمهام اللجان السياسية الخاصة ولجان تقصي الحقائق ولجان التحقيق، وكذلك إجراء التقييمات الخاصة بإصلاح قطاع الأمن.

وتتيح هذه المناقشة المفتوحة اليوم الفرصة للتركيز على ما يتبقى عمله لتنفيذ برنامج عمل المرأة والسلام والأمن. وبتلك الروح، أطلقت كندا، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، خطة عملها المتعلقة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن. وتتضمن خطة عمل كندا الإجراءات الشاملة والمتسقة التي تشارك فيها الحكومة بأكملها تدعمها أهداف وطنية ومؤشرات أداء واضحة. ويعمل تنفيذ الخطة على تعزيز الفعالية والمساءلة اللتين تتسم بهما عمليات السلام التي تضطلع بها كندا والأمم المتحدة، وسيساعد تنفيذ الخطة على بناء السلام الذي يحترم المساواة الأساسية بين الرجل والمرأة. وأود أن أتشاطر بعض الأهداف التي سنضطلع بها في تنفيذ خطة العمل الكندية.

إننا سنكفل أن يتبع شركاؤنا غير الحكوميين، الذين يقدمون المساعدات الإنسانية الكندية، مدونات لقواعد السلوك تتعلق بالاستغلال والإيذاء الجنسيين. وسنضع وحدات للتدريب تتناول مسائل المنع والحماية بشأن جدول أعمال المرأة والسلام والأمن للموظفين الحكوميين الكنديين المنتشرين في عمليات السلام، أو في الدول الضعيفة، أو في الحالات المتأثرة بالصراعات. كما سنحدد الأخصائيين الكنديين ذوي الخبرة في المسائل المتصلة بالمرأة والسلام والأمن الذين يمكن دعوتهم لدعم عمليات السلام في المستقبل، بما في ذلك مهام تحقيق السلام.

لقد أحرز الكثير في السنوات العشر الماضية منذ اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وعن طريق التزامنا بالعمل وكفالة

المساءلة عن أفعالنا، يمكننا المضي قدما معا لكي نضمن مشاركة جميع أعضاء المجتمع الدولي – من نساء ورجال وفتيات وفتيان – على قدم المساواة والاستفادة من أعمالنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة ماريا روساريا كارفاغنا، وزيرة الفرص المتكافئة في إيطاليا.

السيدة كارفاغنا (إيطاليا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي.

أولا، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن مسألة ذات أهمية قصوى للمجتمع الدولي. كما أود أن أشكر الأمين العام وجميع المتكلمين السابقين على عروضهم الثاقبة. وأغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن دعم إيطاليا القوي لوكيلة الأمين العام، ميشيل باتشيليت، في مسعاها الجديد والهام.

تتيح الذكرى السنوية لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فرصة فريدة للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة لاتخاذ خطوات عملية لتعزيز تنفيذه. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري لقرار المجلس بالمضي قدما في تنفيذ المؤشرات التي وضعها الأمين العام لمتابعة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونعتبر هذا خطوة أولى، وندعو المجلس الآن إلى ضمان التفعيل السريع للمؤشرات. وبهذه الروح، سوف أركّز بياني على أداة من أكثر الأدوات فعالية لتعزيز القرار، ألا وهي: اعتماد الدول الأعضاء لخطط العمل الوطنية.

اسمحوا لي أن أبدأ بياني بإعادة تأكيد التزام إيطاليا الكامل باعتماد خطة عمل وطنية. وتعمل لجنة مشتركة فيما بين الوزارات تتكون من الإدارات والأقسام الملتزمة على وضع مشروع خطة عمل، والذي وصل الآن إلى مرحلة متقدمة، ويسرني أن أعلن أنه من المتوقع الانتهاء من صياغة الخطة واعتمادها بحلول نهاية هذا العام.

ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لخطة العمل الإيطالية في تعزيز مشاركة المرأة في بعثات حفظ السلام وهيئات صنع القرار التابعة لها. وقد أوفت إيطاليا منذ وقت طويل بالتزامها بتجنب التمييز القائم على أساس نوع الجنس، وبإلحاق المرأة في جميع قطاعات قواتها المسلحة الوطنية. وقد نتج عن هذا زيادة في عدد النساء في هذا الميدان وفي مشاركتهن في جميع المستويات والمراحل المتصلة بعمليات حفظ السلام. وفي عام ١٩٩٩، أنشئت لجنة استشارية تتكون من رئيس أركان الجيش والقيادة العامة للشرطة للشؤون المالية بشأن الخدمة العسكرية الطوعية للنساء من أجل رصد التنفيذ الصحيح للقانون في هذا الصدد. ووفقا للبيانات التي قدمتها اللجنة، جُندت النساء في جميع القطاعات العسكرية. ومع ذلك، لا يزال وجودهن نادرا ومعدوما تقريبا في المناصب العليا. ويرجع هذا أساسا إلى أن موضوع تجنيد النساء جديد بالنسبة لإيطاليا، بالمقارنة ببلدان أخرى حيث تتسم مشاركة المرأة فيها بالتقليد طويل الأجل وعددهن بالتالي أعلى بكثير في تلك البلدان.

ويشكّل اعتماد منظور جنساني لجميع أنشطة بناء السلام أولوية أساسية أخرى في خطة العمل. وبصفتي وزيرة الفرص المتكافئة، لا يسعني سوى أن أؤكد أهمية اعتماد نهج ذي توجه جنساني لجميع عمليات بناء السلام، وإجراء الدراسات الاستقصائية التي تراعي الاعتبارات الجنسانية، وجمع الإحصاءات بالبيانات المصنفة حسب نوع الجنس، وإجراء دراسات بشأن العناصر التمييزية الأخرى. وعلاوة على ذلك، تركّز الخطة على حماية حقوق الإنسان في مناطق ما بعد انتهاء النزاع، ولا سيما حقوق المرأة. وينبغي تدريب موظفي بعثات حفظ السلام على التعامل مع هذه الحالات، حيث تتأثر فيها المرأة أكثر من غيرها وتكون أكثر ضعفا.

ومن المطلوب إجراء تدريب محدد في المجالات التالية: الفرص المتكافئة، والقانون الإنساني الدولي، والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وحقوق الإنسان، بالإشارة بوجه خاص إلى المسائل المتصلة بالعنف القائم على أساس نوع الجنس، والعنف الجنسي، والاتجار بالبشر.

وهناك أولوية أخرى في الخطة تتعلق بالتعاون مع البلدان التي تتخبط في الصراعات ومع أصحاب المصلحة المؤسسيين فيها، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني من أجل تعزيز ما يضطلعون به من أعمال قيّمة. ويتمثل أحد الأمثلة المحتملة لهذا التعاون في فتح مرافق محلية مخصصة لاستيعاب النساء اللائي يقعن ضحايا للعنف والإيذاء الجنسي، وإعادة تأهيلهن.

وأخيرا، تتناول الخطة مسألة توفير فرص أكبر للمرأة لتبدي آراءها وتظهر قدراتها. وتسعى الخطة إلى تعزيز وجود المرأة في عمليات ما بعد انتهاء النزاع، حيث يحرمن من المنافسة على الحصول على الموارد، مثل الحصول على الائتمانات المتناهية الصغر.

هذه هي العناصر الأكثر أهمية في خطة العمل الوطنية لإيطاليا. ونحن مقتنعون بأنها ستعزز جهودنا المبذولة في الترويج للسلام وتعزيز حقوق الإنسان في مناطق النزاع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة فاتو ماس جوبي - إنجي، وزيرة السياحة والثقافة في غامبيا.

السيدة جوبي - إنجي (غامبيا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني كثيرا وأعرب عن تواضعي العميق وأنا أخاطب مجلس الأمن بشأن مسألة المرأة والسلام والأمن، وبشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بالنيابة عن نائبة الرئيس ووزيرة شؤون المرأة في جمهورية غامبيا، السيدة إيساتو إنجي - سيدي.

بادئ ذي بدء، يود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليشكر الأمين العام على تقريره الواضح والتوصيات العملية الواردة فيه بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) (S/2010/498). ونؤيد كذلك البيان الذي سيُدلى به نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

اسمحوا لي في هذه المرحلة الحاسمة أن أنوّه وأشيد بالأمم المتحدة لاتخاذها خطوات جريئة صوب تحقيق الإصلاحات التي أسفرت عن ولادة الكيان الجديد، جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، الذي يوفر، في جملة أمور، على نحو كلي تعاوناً محسّناً وفعالية أكبر بغية تحقيق التأثير السريع والإيجابي. وفي ذلك الصدد، ننضم إلى الدول الأعضاء الأخرى في التهنئة والثناء بتعيين السيدة النشطة التي تجلس إلى جانبي الآن رئيسةً لجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، السيدة ميشيل باتشيليت. ولا يساورنا الشك في أن ما تتحلى به من خبرة ونشاط سيساعد على توليد زخم جديد، يعزز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة حالياً لتوطيد المساواة بين الجنسين، وزيادة الفرص أمام النساء والفتيات، والتصدي للتمييز وللعنف القائم على نوع الجنس حول العالم. وتُبذل هذه الجهود بالترافق مع الالتزامات التي قُطعت في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة بعنوان ”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“ (انظر A/S-23/10/Rev.1)، ولا سيما الالتزامات المتعلقة بالمرأة والصراع المسلح.

إن حكومة غامبيا، بعدما أدركت المؤشرات الضعيفة الراهنة بشأن الوضع الاجتماعي والاقتصادي والصحي للنساء والفتيات في البلدان النامية، انضمت إلى بقية المجتمع الدولي بوصفها موقّعة على المعاهدات والقرارات العديدة ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٩٠، وخطة العمل للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية لعام

١٩٩٤، ومنهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥، وإعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٠، وخطة عمل مابوتو لعام ٢٠٠٦، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المعني بحقوق المرأة في أفريقيا، فضلاً عن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وتشير قرارات مجلس الأمن المتعددة المعنية بالمرأة والسلام والأمن إلى ضرورة كفالة المشاركة النشطة للنساء في عمليات السلام، ولا سيما في منع الصراع وحماية النساء من العنف القائم على الجنس واستعمال العنف الجنسي كسلاح في الحرب، فضلاً عن تعزيز حقوق النساء والفتيات خلال الصراعات وبعدها، وفي إعادة التأهيل وإعادة الإعمار بعد الصراع. علاوة على ذلك، يدعو أيضاً القراران ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) إلى ترفيع النساء إلى المناصب القيادية، في حين أن القرارين ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) يشددان على أهمية المنع والحماية من العنف الجنسي كسلاح في الحرب.

وشرعت حكومة غامبيا، سعياً منها إلى الوفاء بالالتزامات الواردة في هذه القرارات، وبالتعاون مع الأطراف المؤثرة ذات الصلة، في القيام بسلسلة من الأعمال، مسترشدة بشعار ”من الالتزام إلى العمل“. ومن هذه الأعمال الرئيسية ما يلي.

أولاً، تشارك غامبيا بنشاط في منع الصراع، ومفاوضات السلام، وبناء السلام، في البلدان المتضررة داخل منطقتنا دون الإقليمية وخارجها. وتؤدي غامبيا أيضاً دوراً مركزياً في بعثات حفظ السلام على الصعد دون الإقليمية والإقليمية والدولية، ويجري الآن أكثر من أي وقت مضى الاعتراف بالأداء البارز لوحدتنا النسائية وتقديرها على نطاق واسع من جانب البلدان المتلقية.

ثانياً، اعتمدت غامبيا اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبروتوكول الاتحاد الأفريقي المعني بحقوق المرأة في أفريقيا، وقانون الاتجار بالأشخاص في عام ٢٠٠٧، وقانون الطفل في عام ٢٠٠٥، وقانون المرأة في عام ٢٠١٠ وصدقت على تلك الصكوك وأدخلتها في تشريعها.

ثالثاً، تم رفع السياسة الجنسانية وتمكين المرأة المثبتة للأعوام ٢٠١٠-٢٠٢٠ إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها قبل تقديمها إلى الجمعية الوطنية – أي برلماننا – بغية تحويلها إلى قانون.

رابعاً، تمشياً مع الأحكام ذات الصلة الواردة في الجزء ٣ من الفصل الرابع من دستور غامبيا لعام ١٩٩٧، تُعنى النساء على نحو استباقي بجميع مجالات التنمية الوطنية، ابتداء من مرحلة الانتقال السلمي إلى الجمهورية الثانية وحتى اليوم على السواء. ولدى غامبيا نائبة للرئيس هي الأطول خدمة في أفريقيا. وتتسلم النساء مناصب وزارية رئيسية في مجالات من قبيل المالية، والعدل، والتعليم، والصحة، والسياحة، والثقافة – التي هي وزارتي – والطاقة. وترأس الجمعية الوطنية أيضاً امرأة.

ويكفي القول إن غامبيا، المعروفة شعبياً بساحل أفريقيا المبتسم – انقروا على الخشب – نعمت بسلام واستقرار نسبيين منذ الاستقلال في عام ١٩٦٥. ونتيجة لذلك، باتت ملاذاً آمناً للإخوة والأخوات الفارين من الصراعات في المنطقة دون الإقليمية. وتواصل حكومة غامبيا، إلى جانب شركائها في جهودها الاستباقية لبناء قدرة النساء، رعاية المرشدات من المجلس النسائي الوطني، وهو الجهاز الاستشاري للحكومة بشأن مسائل المرأة، لحضور الاجتماعات الدولية المعنية بالشؤون الجنسانية وشؤون المرأة، بما في ذلك القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بغية توسيع نطاق قاعدة المعرفة لديهن.

والجدير بالذكر، مع ذلك، أن ما من بلد محصّن ضد الأخطار التي يتعرض لها السلام المطلق، وأن ما من بلد هو جزيرة معزولة. وفي ذلك الصدد، تواصل غامبيا استعمال مختلف الآليات التقليدية، من قبيل مجلس الحكماء والمنظمات الدينية ومنظمات المجتمع، بغية تعزيز السلام والمشاركة، ومنع الصراعات، ومساعدة اللاجئين، وهي تواصل تعزيز ورعاية السلام والاستقرار.

ويسعدنا أن نبلّغ المجلس بأن غامبيا في طريقها إلى وضع اللمسات الأخيرة على خطة عملها الوطنية، وهي ممتنة لكل من مركز التنمية الجنسانية التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وللمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة التابع للأمم المتحدة، على دعمهما في ذلك الصدد. ونناشد المنظمات الأخرى، ولا سيما وكالات الأمم المتحدة الأخرى، أن تشاركنا في الجهود التي نبذلها لتنفيذ القرار الشهير ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وفي الختام، اسمحوا لي أن أذكر بعض التحديات التي نتوقعها في سيرنا على الطريق إلى الأمام. ما فتئ هناك مستوى منخفض من التوعية على جميع الصعد بشأن وجود ومضمون القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الأمر الذي يبيّن لماذا لا يزال يتعين على غامبيا بلوغ نسبة ٥٠ في المائة من مشاركة النساء في عمليتي بناء السلام والمفاوضات الجاريتين عملاً بالقرار.

ثانياً، فيما تحاول النساء تأدية أدوار سياسية جديدة، ما زالت تواجههن المعتقدات والقيم التقليدية، وبعض التفسيرات الدينية المضللة. ويقيدهن أيضاً الطابع المحدود لما يمتلكن من مهارات، بينما يحاولن التأثير على عمليات بناء السلام بطريقة فعالة، وفي بعض الأحيان يشعرن بالخوف ويمتنعن عن المشاركة، ولا سيما إذا وقعن ضحايا للعنف الجنسي.

إنما هناك طريق إلى الأمام. فالحكومات الوطنية، بالنسبة إلى غامبيا، يجب أن تُبقي على الإرادة والزخم السياسيين اللذين يحظى بهما تمكين المرأة، ويجب أن تلبي الحاجة إلى الميزنة المراعية للمنظور الجنساني حيثما لا تكون موجودة، أو تعزيزها، حيثما تكون موجودة. ويجب على الحكومات أن تعزز التنسيق بين المانحين بغية تعزيز التمويل من أجل تنفيذ خطة العمل في إطار القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونحث جميع الدول الأعضاء على إجراء حملات ناشطة لزيادة التوعية على جميع الصعد، بشأن مضمون ومعنى القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات المرافقة له.

وبما أن وضع المؤشرات أمر حاسم لرصد التقدم المحرز والإبلاغ عن المساعدات، ينبغي للدول الأعضاء أن تتلقى المساعدة في التقييمات القطرية أو التحليلات التي تقوم بها عن الحالة بغية الحصول على المعلومات الأساسية بغرض وضعها، في جملة أمور، للسياسات القائمة على الأدلة، والقيام بالتخطيط، وصوغ الأهداف. ويتعين أيضاً وضع آليات معيارية وآليات للتنسيق العملي، والأمر الحاسم كذلك هو وضع استراتيجيات ومؤشرات مشتركة لتيسير التعاون على الصعيد دون الإقليمي، والإبلاغ عن التقدم المحرز.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن وزيرة الشؤون الجنسانية والتنمية في ليبريا، معالي السيدة فاباه غيفلور، إلى أخذ الكلمة.

السيدة غيفلور (ليبريا) (تكلمت بالإنكليزية): يسعد ليبريا أن تشارك في هذه المناقشة المفتوحة عن المرأة والسلام والأمن. ونشيد بوفد أوغندا على عقد هذه المناقشة خلال رئاسته للمجلس، احتفالاً بالذكرى السنوية العاشرة لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الشهير ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ونشعر بالارتياح وبالتشجيع الكبير إزاء الاعتراف العالمي المتزايد بأهمية دور المرأة في جميع أوجه الحياة الوطنية، من بناء السلام إلى الانتعاش والتنمية. وقد استخدمنا القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كأداة لتعزيز مشاركة المرأة الليبرية في جميع قطاعات المجتمع.

إن خطة العمل الوطنية الليبرية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) جاءت استجابة من الرئيسة، السيدة أيلين جونسون – سيرليف ومن حكومة ليبريا لدعوة الأمين العام من أجل التنمية وتنفيذ خطط العمل. والخطة تكمل المبادرات التي اتخذت مثل استراتيجية تقليص الفقر والبرامج المشتركة القائمة بالفعل بين حكومة ليبريا والأمم المتحدة، وتركز الخطة على إجراءات إضافية ومحددة لعزيز تقدم إدماج المنظور الجنساني وفي نهاية المطاف تعزيز التنمية المستدامة. والخطة الوطنية الليبرية تعزز من الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، بما في ذلك الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية. وليبريا قامت بجهود ذات تأثير كبير على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بما في ذلك خطة العمل الوطنية.

نحن أبناء ليبريا نفخر بكوننا من بين أول من طور خطة وطنية من خلال جهد جماعي مشترك بين الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني وغير ذلك من الشركاء. أطلقت خطتنا في عام ٢٠٠٩ خلال الندوة الدولية بشأن تمكين المرأة وقيادتها وتنميتها والسلام والأمن الدوليين التي اشتركت في رئاستها رئيسة ليبريا، أيلين جونسون سيرليف.

ونود أن نشكر شركاءنا، الذين آزرونا بشدة في هذا المسعى. وأود أن أخص بالشكر المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبطبيعة الحال أسرة الأمم المتحدة في ليبريا والشركاء الآخرين في المجتمع الدولي.

كذلك أنشأنا لجنة توجيه وطنية معنية بخطة العمل الوطنية الليبرية، تتألف من وزراء المساواة بين الجنسين والعدل والدفاع والخارجية، ووكالات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية لتوجيه تنفيذ خطة العمل وتوفير الرقابة والمساءلة. ولا يقتصر تنفيذ الخطة على الأعمال المتضمنة فيها، بل يمكن البدء بالأنشطة والتدابير الإضافية كلما اقتضت الضرورة ذلك، مع الأخذ في الحسبان الحاجة إلى التماسك.

إن المناقشات مع مختلف أصحاب المصالح في ليبريا أبرزت أهمية تنفيذ خطة العمل الوطنية الليبرية على الصُعد المحلية والوطنية ودون الإقليمية طيلة أربع سنوات. وفترات التنفيذ لذلك مصممة على النحو التالي: خطة قصيرة الأجل تستمر ١٨ شهرا، وخطة متوسطة الأجل تستمر ٣٠ شهرا، وخطة طويلة الأجل تستمر ٣٦ شهرا. والخطة تقر أيضا بوجوب أن تكون الأدوار والمسؤوليات عن تنفيذها الكامل واضحة وتشمل جميع القطاعات ذات الصلة.

وعلاوة على ذلك تحدد الخطة أدوار ومسؤوليات حكومة ليبريا والشركاء في الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، والمانحين، والقطاع الخاص والمستفيدين. وتلقي بالمسؤولية الرئيسية عن تعزيز تنفيذ الخطة على كاهل الحكومة.

إن الخطة الوطنية الليبرية بغية توضيح بعض الأدوار والمسؤوليات، حددت الوكالة الرئيسية والمتعاونين في كل نشاط، بالإضافة إلى كفالة التنسيق من أجل تنفيذ الأنشطة. وقد تم إنشاء أمانة، ولجان توجيه قُطرية في خمس مقاطعات، ويجري حاليا إنشاء فريق مراقبة مؤلف من المجتمع المدني لرصد وتقييم تنفيذ الخطة ولإعداد تقرير غير رسمي.

اتخذت الحكومة أيضا تدابير على الصُعد المؤسسية والسياسية والقانونية لضمان تنفيذ الخطة، بما في ذلك تعديل مجموعة القوانين الجنائية لتشمل التعريف القانوني للاغتصاب وجعله جريمة لا يمكن إطلاق سراح مرتكبها بكفالة، وزيادة المعاقبة عليها إلى السجن مدى الحياة. كذلك أنشأنا محكمة جنائية للمحاكمة بصورة محددة على حالات الجرائم الجنسية، وإنشاء ست وحدات لجرائم الجنس في وزارة العدل للمحاكمة على جرائم القضايا الجنسية، وبالإضافة إلى ذلك ومن بين مسائل أخرى، فقد أُنشئت لجنة وطنية معنية بحالات الإعاقة، وأطلقت سياسة وطنية للمساواة بين الجنسين ويجري تنفيذها.

وقمنا أيضا بتدريب مسؤولي الأمن العاملين على الحدود عن كيفية التعامل مع قضايا العنف القائمة على أساس نوع الجنس، بما في ذلك الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي ووضع خطة عمل وطنية للعنف القائم على أساس نوع الجنس، ويجري تنفيذها حاليا لمنع مسائل العنف القائم على نوع الجنس والاستجابة لها. وحاليا، يجري استعراض خطة العمل لكفالة تسجيل تلك القضايا الناشئة.

وثمة مشروع قانون بشأن المساواة بين الجنسين، يستهدف زيادة مشاركة المرأة في الحكم والأحزاب السياسية وغير ذلك من المؤسسات، تم تقديمه إلى البرلمان وبانتظار اعتماده ليصبح قانونا. تنص مدونة سلوك الخدمة المدنية أن تقوم جميع المؤسسات العامة بتهيئة بيئة تفضي إلى مشاركة مجدية للمرأة وتقدمها من خلال اعتماد سياسات وإجراءات لمعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك اللغة المتعلقة بالمضايقة الجنسية، فقد تمت بلورتها ويجري استعراضها حاليا.

وقد أنشأنا هيكلا وطنيا للمرأة الريفية لكفالة مشاركة المرأة الريفية في التنمية وفي عملية إعادة الإعمار التي تعتبر جزءا من الخطة الوطنية. وقد عقدنا مؤتمرا معنيا بدور المرأة في التجارة العابرة للحدود للاعتراف بالدور الذي تؤديه المرأة عبر الحدود لأنها تساعد في استدامة اقتصادنا. وقد أنشأنا أيضا منتديات شُرطية مجتمعية في جميع أرجاء البلد، تترأسها بصورة رئيسية النساء لتحسين العلاقات بين المواطنين والشرطة.

غير أنه لا تزال هناك بعض التحديات، وسوف أذكر بعضا منها،كتلك التي تحول دون التنفيذ الفعال للخطة. هذه التحديات تتمثل في اتساق الصكوك الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية مع القوانين المحلية؛ وبناء القدرات والتدريب؛ وتعيين النساء في القطاع الأمني والاحتفاظ بهن، وخاصة في القوات المسلحة؛ وتحويل القانون المؤقت للمساواة بين الجنسين في السياسة إلى قانون دائم؛ وضعف هياكل وآليات بناء السلام التقليدية؛ وارتفاع معدل الوفيات النفاسية نتيجة عدم التدريب الكافي للعاملين في المجال الصحي ومحدودية مرافق الرعاية الصحية؛ والحد من حصول النساء على الائتمان الكلي والرقابة على الموارد.

ومهما يكن من أمر، فقد اتخذنا خطوات محددة، لتشمل الخطط للسنوات العشر المقبلة تطوير استراتيجية تضمن مشاركة المرأة بنسبة ٢٠ في المائة في القطاع الأمني بحلول ٢٠١١. وحاليا، تشكل المرأة ٣٠ في المائة من ضباط الهجرة و ١٥ في المائة من قوة الشرطة الوطنية. ونخطط أيضا للشروع في تمويل لخطط طويلة الأجل واستدامة البرامج؛ وتطوير ممارسة استراتيجية لجمع الأموال وعقد اجتماع مائدة مستديرة للمانحين لزيادة الحصول على الأموال للتنفيذ الفعال للخطة، وتطوير وتنفيذ استراتيجية شاملة للاتصالات، تبدأ بعمليات العمل التصحيحي التي ستعالج الفجوات في مشاركة المرأة على جميع الصُعد؛ والتشجيع على المشاركة القوية والروابط الاستراتيجية.

وقد اتخذنا خطوات مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. ونلاحظ أن هذا موضوع هام جدا هنا، ونؤيد التوصية الواردة في البيان الرئاسي (S/PRST/2010/498) لدمج المؤشرات كمقياس للنجاح. وعلاوة على ذلك، فإن التجربة الإيجابية أدت إلى تأييد المؤشرات المرفقة بتقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2010/498). ونعتقد أن هذه المؤشرات تشكل عملا في التقدم، وينبغي الطلب إلى الأمين العام الاستمرار بدعم تنمية الإطار الشامل الذي يمكن استخدامه كمقياس لتقييم التقدم العالمي. وكذلك تود ليبريا أن تدعم وضع مبادئ توجيهية لجمع البيانات وتحليلها ووضع نموذج للإبلاغ يشمل فرص التدريب المناسبة.

ونود أيضا أن نشيد بوكيلة الأمين العام المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والمديرة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة للمرأة، السيدة ميشيل باتشيليت ونشكرهما على حضورهما هنا اليوم. ونتعهد بالتزامنا الكامل بالعملية ونرجو من الحكومات أن تتمنى لنا النجاح ونحن نسعى جاهدين لتحسين أحوال النساء في جميع أرجاء العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن معالي السيدة آن هُلملوند، وزيرة الداخلية في فنلندا إلى الإدلاء بكلمتها.

السيدة هُلملوند (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية): قبل سنتين، أقر المجلس بأن الصراعات تترك أثرا مختلفا على حياة النساء والرجال، فالنساء والرجال على السواء يسهمون مساهمة قيمة في تعزيز السلام. وباختصار، أقر المجلس المساواة بين الجنسين وتعزيز حماية حقوق المرأة بوصفها قضايا مركزية لولايته في صون السلم والأمن الدوليين. ونهنئ المجلس والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وجميع الدول الأعضاء على العمل المنجز خلال العقد المنقضي ونشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة التذكارية.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة، لا مجال للتقاعس. ونأمل أن يشهد العقد المقبل إجراءات أكثر استراتيجية ومنهجية وتحسين المساءلة وتحقيق تقدم يمكن قياسه. والتوصيات ومجموعة المؤشرات الشاملة الواردة في تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2010/173) توفر أداة للمساءلة. وخطة العمل ذات النقاط السبع التي يعرضها تقرير الأمين العام عن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466) هي إطار جيد جدا لاتخاذ إجراءات منهجية. ونشجع المجلس والأمم المتحدة بأسرها على الاستفادة منها استفادة كاملة، ونحن على استعداد للقيام بدورنا.

وتعرب فنلندا عن تأييدها لبيان الاتحاد الأوروبي الذي سيجري الإدلاء به في وقت لاحق اليوم.

وفضلا عن ذلك، أرغب في تقديم بعض الأفكار عما قامت به فنلندا وتعلمته خلال العقد المنقضي، وفي الإعراب عن الالتزام بالعمل مستقبلا بخصوص مشاركة المرأة في جميع مراحل وكل مستويات عمليات السلام وحفظ السلام وبناء السلام والانتعاش بعد انتهاء الصراع؛ وخطط العمل الوطنية؛ والعمل على مكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك إيلاء الاهتمام الواجب للضحايا.

وتعتقد فنلندا أن منع نشوب الصراعات والوساطة فيها والتسوية السلمية للتراعات ينبغي أن تكون لها مكانة مركزية بقدر أكبر في جدول أعمال الأمم المتحدة للسلام والأمن. ومشاركة المرأة بصورة فعالة وعلى قدم المساواة في جميع مراحل وكل مستويات عمليات السلام جزء لا يتجزأ من سياساتنا. وعلى سبيل المثال، تدعم فنلندا الاتحاد الأفريقي في تعزيز قدراته في مجال الوساطة. ونفذنا مؤخرا عملية تدريب ناجحة جدا في مجال مشاركة المرأة في الدبلوماسية الوقائية والوساطة.

وكما ذكرنا في هذه القاعة قبل بضعة أسابيع عندما تكلمنا عن بناء السلام، فإنه حتى وإن كانت الأطراف الفاعلة الخارجية لا يمكنها أن تملي إرادتها بشأن تشكيلة وفود المفاوضات، فإن هناك الكثير مما يمكن عمله (انظر S/PV.6396). ويمكن دائما لوسطاء السلام والأفرقة المعاونة لهم كفالة توفير خبرة كافية في الشؤون الجنسانية للأطراف ويمكنهم تنظيم مشاورات موازية مع الجماعات النسائية إذا لم يكن لها مقعد على الطاولة. ومن شأن هذه التدابير مساعدتنا في تغيير السجل القاتم حاليا لمشاركة المرأة في عمليات السلام.

ومشاركة المرأة والرجل في حفظ السلام وبناء السلام والتعمير بعد انتهاء الصراع أمر حاسم لاستدامة الهدف النهائي لهذه العمليات، ألا وهو السلام. وأود أن أوضح: إن المشاركة الكاملة والمتساوية هامة لتنفيذ الولايات المسندة من قبل هذا المجلس. وأظهرت دراسة أجريت مؤخرا في أفغانستان أن مشاركة المرأة في فرق إعادة إعمار المقاطعات كانت ذات فائدة للفعالية التنفيذية لهذه الفرق. ولذلك، يتمثل أحد أهداف خطة العمل الوطنية لفنلندا في زيادة أعداد النساء في الوظائف العسكرية والمدنية في عمليات حفظ السلام وبناء السلام. وهذا أمر ممكن.

وقبل بدء تنفيذ خطتنا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، كانت النساء يمثلن نسبة ١٩ في المائة من خبرائنا المنتدبين المنتشرين في وظائف مدنية في عمليات السلام. ومن خلال جهود مستمرة، رفعنا تلك النسبة إلى ٣٤ في المائة في آب/أغسطس الماضي. ونعتقد كذلك أن فهم الجوانب الجنسانية هام لجميع الوحدات في عمليات السلام، ولذلك ندعم عمل إدارة عمليات حفظ السلام في إعداد برامج تدريب جنساني لجميع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

وزيادة عدد النساء في أرفع الوظائف أمر لم يعد يحتمل التأخير. وتتحمل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المسؤولية عن توفير القدوة وتعزيز المساواة بين الجنسين، فيما تتحمل الدول الأعضاء المسؤولية عن ترشيح النساء ودعمهن. وبالتالي، فإن فنلندا تلتزم بترشيح عدد متزايد من النساء.

وبرهنت خطط العمل الوطنية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على أنها أداة أساسية في التنفيذ الاستراتيجي والمنهجي. وقد أعدت خطة العمل الوطنية الفنلندية بمشاركة خمس وزارات وشركاء من المجتمع المدني، يشاركون أيضا مشاركة نشطة في تنفيذها ومتابعتها. وبينما نتطلع إلى تأييد المجلس لمجموعة المؤشرات الشاملة اليوم، نلتزم بإدراج هذه المؤشرات في خطة عملنا الوطنية لدى تنقيحها في العام المقبل.

وإشراك المجتمع المدني في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أمر حيوي. وفنلندا، من جانبها، تسعى على نحو فعال إلى الحصول على المشورة من المنظمات غير الحكومية وتقيم شراكات معها في تنفيذ خطة عملها الوطنية. وعلى سبيل المثال، وفي حلقة دراسية وطنية بمناسبة الذكرى السنوية، عقدت في هلسنكي يوم الجمعة الماضي، تشرف رئيسنا ووزيرة خارجيتنا كما تشرفت أنا بالاستماع إلى الممثلة الخاصة مارغوت فالستروم وممثلي المجتمع المدني. وولد هذا التبادل للآراء أفكارا كثيرة لاتخاذ إجراءات ملموسة ومحسنة وبشأن أفضل الممارسات الجديدة، بما في ذلك اقتراح لإشراك موظفين من القطاع الطبي في أفرقة إدارة الأزمات لدينا لتحسين الاستجابة لضحايا العنف الجنسي والعنف الجنساني.

كما تقدم فنلندا دعما ماليا للعديد من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال النساء والسلام والأمن. ومن بين الأمثلة على ذلك منظمة تضامن المرأة الأفريقية. ومن بين الأنشطة القيمة الأخرى، تدعم فنلندا وضع خطط عمل وطنية وخطة عمل إقليمية لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا.

ونحن مستعدون لتشاطر الدروس التي تعلمناها وخبراتنا مع البلدان الأخرى المنخرطة في إعداد وتنفيذ خطط وطنية خاصة بها. وفي الوقت الحالي، تتعاون فنلندا مع كينيا في إعداد خطة عملها الوطنية عبر مشروع توأمة. وإذا نجحت تجربة ذلك البرنامج، فإننا سنكون منفتحين للنظر في التوأمة مع بلد شريك آخر في المستقبل.

وختاما، سأقول بضع كلمات بشأن الأهمية المحورية للعمل في مكافحة الإفلات من العقاب وإيلاء الاهتمام الواجب لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الخطيرة.

إن كفالة العدالة للضحايا أمر أساسي لاستعادة ثقة الشعب بحكومته وتعزيز السلام المستدام. وينبغي عدم إصدار أي عفو مطلقا في أخطر الجرائم، بما فيها أعمال العنف الجنسي والعنف الجنساني، والتي يمكن أن تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وفنلندا تؤيد تماما جهود المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم المخصصة في هذا الصدد.

وكأداة إضافية، أود أن ألقي الضوء على إمكانات آلية الاستجابة السريعة في مجال العدالة، وهي مرفق احتياطي متعدد الأطراف للنشر السريع لخبراء في مجال العدالة وغيرهم من المهنيين ذوي الصلة، المدربين على إجراء التحقيقات الدولية والذين يعملون في خدمة الدول والمؤسسات الدولية. وبينما لا تزال الآلية في عامها الأول، فإنها قد انتهت بنجاح بالفعل من ثلاث عمليات انتشار ودربت أكثر من ٨٠ خبيرا، لتبرهن بذلك على قيمتها. ونحن مقتنعون بأن المشاركة في آلية الاستجابة السريعة في مجال العدالة مثال آخر للإجراءات الملموسة لتحقيق أهداف جدول أعمال النساء والسلام والأمن.

والعدالة ليست محاكمات فحسب. فهي تشمل إصلاح وتعزيز القطاع الأمني وهياكل سيادة القانون وكذلك، وهو أمر هام جدا، تلبية احتياجات الضحايا وحقهم في التعويض. وفي جملة أمور، تواصل فنلندا تقديم مساهمات مالية للصندوق الاستئماني للمحكمة الجنائية الدولية المخصص للضحايا ومبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع.

وفي الختام، أود أن أعرب مرة أخرى عن أملنا في أن يشهد العقد المقبل اتخاذ إجراءات استراتيجية ومنهجية وكفالة المساءلة وتحقيق تقدم قابل للقياس. ونتطلع إلى أن يواصل المجلس إظهار قيادته، وإلى أن يعزز جهاز الأمم المتحدة الجديد المعني بشؤون المرأة ومنظومة الأمم المتحدة بالكامل عملهما. ولكم منا كامل الدعم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن معالي السيدة غريت فاريمو، وزيرة الدفاع بالنرويج إلى الإدلاء ببيانها.

السيدة فاريمو (تكلمت بالإنكليزية): قبل عشر سنوات، جعلت الأعمال الفظيعة التي ارتكبت في الصومال ورواندا ويوغوسلافيا السابقة حتى المتشددين يبدون معتدلين – أو على الأقل أقل تشدداً من ذي قبل. فللمرة الأولى سمحوا لهذا المجلس بأن يناقش مسائل أساسية لاستدامة السلام وأن يتفق حولها: ماذا تريد النساء؟ إلى ماذا تحتاج النساء؟ كيف يمكن للنساء أن يسهمن؟ وهكذا ولد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وعلى الأقل على الورق، يعطي هذا القرار النساء صوتاً ويوفر لهن حماية أفضل.

أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر المجلس على عقد هذه الجلسة الوزارية المفتوحة لتذكّرنا كلنا بالطريق الطويل الذي يجب علينا أن نقطعه لكي نحول النيات الحسنة التي عبّر عنها القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى واقع.

بعد عشر سنوات على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، دعوت، خلال اجتماع المجلس الوزاري لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في وقت سابق هذا الشهر، إلى تضمين القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في مفهوم عمليات الناتو. ومن الواضح أن ثمة عملاً يجب أن نقوم به لنجعل العسكريين يحملون هذا الأمر على محمل الجد.

بصفتي وزيرة الدفاع، ألاحظ أن كل قادة قوة الأمم المتحدة من الرجال. وقد حان الوقت لتصحيح هذا. وأنا أدعو الأمم المتحدة إلى أن تبدأ البحث عن قائدات من النساء بينما نواصل تحسين المعدل الجنساني في قواتنا.

يجب أن يكون أداؤنا أفضل في توضيح أن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لا يتعلق باللياقة السياسية. فالحماية الأفضل والمشاركة الأكثر مساواة للمرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية – بما في ذلك عمليات السلام والأجهزة الأمنية – تحسّنان من جودة العمليات والخدمة، ما يجعل النتيجة أكثر استدامة. نحن ببساطة لا يمكن أن نتجاهل نصف مواهب المجتمع وقدراته.

يجب كذلك أن نكفل قدراً أكبر من المساءلة. وأنا أدعو مجلس الأمن إلى أن يظهر دوره القيادي بأن يحافظ على تركيزه على التنفيذ الكامل لكل القرارات المعنية بالمرأة والسلام والأمن؛ وبأن يعتمد اليوم المؤشرات التي اقترحها الأمين العام لهذا الغرض؛ وبأن يجعل محاكمة مرتكبي الجرائم أولوية سياسية. وأثني على عمل الممثلة الخاصة للأمين العام فالستروم بهذا الخصوص.

علينا أن نوفر الموارد للأمم المتحدة، بما في ذلك التمويل، من أجل المتابعة على الأرض. وأنا أرحب بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، وأهنئ أول مديرة تنفيذية له، وكيلة الأمين العام ميشيل باتشيليت. وأنا أثق بأنها ستضطلع برصد الدول الأعضاء والأمم المتحدة وتقدم لها الدعم في كفالة التنفيذ الكامل لكل القرارات المعنية بالمرأة والسلام والأمن.

وبالإضافة إلى كل ما قمنا به بالفعل، أعلن هنا أن النرويج ستضطلع على الفور بما يلي من التزامات.

سنستمر في زيادة عدد الجنود والضباط من النساء، سواء في القوات العسكرية القائمة أو في مساهماتنا في العمليات الدولية. وستتولى امرأتان منصبي قائدي القيادة الوطنية النرويجية المقبلة في أفغانستان.

واعترافاً بأن لدينا نحن أيضاً طريقاً طويلاً لنقطعه، سأعمل الآن على ضمان أن تقوم عملياتنا العسكرية على تحليل جنساني، وسأقوم بضبط متطلباتنا التشغيلية بناء على ذلك. وسنعزز التوعية الجنسانية لقواتنا المسلحة وشرطتنا، وسندخل نظاماً جديداً لإعداد تقارير عن الحالة الجنسانية ودور النساء في البعثات الميدانية، وسنبدأ ذلك في كانون الأول/ديسمبر بفريق إعادة إعمار المقاطعات الذي تقوده النرويج في محافظة ميمنة بأفغانستان.

وسنسهم بتقديم خبراء في الشؤون الجنسانية والعنف القائم على أساس نوع الجنس إلى عمليات حفظ السلام الدولية. وفي الأسبوع الماضي، قمنا بنشر فريق يضم مثل هؤلاء الخبراء من الشرطة النرويجية في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وستضطلع النرويج بزيادة تعزيز دعمنا لعمل الأمم المتحدة الخاص بتحسين المساواة بين الجنسين وحمايتها وتمكين المرأة. وتبلغ اعتماداتنا المقترحة لعام ٢٠١١ أكثر من ٣٠ مليون دولار.

وأخيراً، سنتخذ أيضاً الإجراءات بصورة عاجلة لتعزيز عمل جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، وسندعم مديرته التنفيذية الجديدة، ونرحب بالشراكة الاستراتيجية مع إدارة الشؤون السياسية، وبخاصة مشروع زيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام، وتحسين التوازن الجنساني على كل مستويات الوساطة. وستقدم الحكومة النرويجية على الفور مبلغ مليون دولار لهذا المشروع.

وتدعم النرويج جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، لأننا نعلم أنه الوسيلة الوحيدة لبلوغ السلام المستدام، ولتحرير ملايين النساء والأطفال من المعاناة الرهيبة التي رأيناها في الكثير جداً من الصراعات. هذه المعاناة والإذلال وصمة عار على جبين الإنسانية. ولا يمكننا أن نسمح بذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن معالي السيدة ماري وايت، وزيرة الدولة للمساواة والاندماج وحقوق الإنسان في أيرلندا، إلى الإدلاء ببيانها.

السيدة وايت (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد أيرلندا البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق اليوم ممثل الاتحاد الأوروبي.

وترحب أيرلندا بإتاحة الفرصة لها لمخاطبة مجلس الأمن في هذه المناقشة المفتوحة، التي توافق الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الخاص بالمرأة والسلام والأمن. وتلتزم أيرلندا التزاماً عميقاً بالمبادئ التي يكرسها هذا القرار الرائد، وستستمر في بذل أقصى الجهود من أجل تنفيذه تنفيذاً كاملاً، في أيرلندا وفي العالم على السواء.

لقد ظلت أيرلندا نشطة جداً في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وعملت منذ وقت طويل على عكس روح القرار في أنشطتها الخارجية. ومن أجل إضفاء الطابع الرسمي على هذا الالتزام، تعمل وزارتي عن كثب مع الوزارات الحكومية الأخرى، فضلاً عن أعضاء المجتمع المدني والأكاديمي، من أجل إعداد خطة عمل وطنية فعالة، نأمل أن تنطلق بداية العام المقبل. هذا هو تعهدنا الرئيسي الذي نقدمه هنا اليوم.

كما قامت أيرلندا بتعيين مبعوث خاص وأطلقت مبادرة تعلم متبادل بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عام ٢٠٠٩. وتشرفتُ بعد ظهر أمس، بتقديم نتائج هذه المبادرة إلى رئيسة جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، وكيلة الأمين العام ميشيل باتشيليت. وشملت هذه المبادرة المبتكرة مشاركين من تيمور - ليشتي وليبريا وأيرلندا وأيرلندا الشمالية، وهي تهدف إلى الاستفادة من خبرات من تأثروا مباشرة بالصراع في مناقشة المسائل الأكثر حساسية التي تواجه النساء والفتيات في بيئات الصراع وما بعد الصراع. والتقى المشاركون، وهم خبراء في مجالهم، ثلاث مرات في بلفاست وديلي ومنروفيا. وركّز كل اجتماع على واحد من المبادئ الثلاثة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) - المشاركة والحماية وإدماج المنظورات الجنسانية في عملية صنع السياسة - وتناول مسائل مثل العدالة الانتقالية والوساطة والعنف القائم على أساس نوع الجنس وتطبيق قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وبالرغم من أنه قد لا يكون من السهل تقييم نتائج مبادرة التعلم المتبادل تقييماً كمياً، فإننا نأمل أن يكون للتوصيات الواردة في التقرير النهائي تأثير مباشر وفوري على النساء في حالات الصراع، وأن يستمر تردد صدى هذا التأثير لسنوات مقبلة.

ومن المسائل المهمة التي تم إلقاء الضوء عليها من خلال مبادرة التعلم المتبادل الحاجة العاجلة لمكافحة ثقافة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بالعنف الجنسي. فالإفلات من العقاب والعدالة متضادان؛ وترك مرتكبي جرائم العنف الجنسي يتجولون بحرية يعني أن نقول لضحاياهما إن العالم لا يستمع إليهم.

لكن يجب أن نسمع، وأن نتصرف. يجب إنشاء آليات فعالة لتقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة وإرسال رسالة واضحة مفادها أن مثل هذه الأعمال لا تسامح فيها إطلاقا بعد الآن. ويجب ألا يشمل العفو الجرائم ذات الطابع الجنسي. ويجب ألا يسمح للإفلات من العقاب بأن يزدهر. لقد تكلمنا عن سياسة عدم التسامح إطلاقا، وحان الوقت الآن لنقف صفاً واحداً ولنطالب بضرورة أن تؤخذ هذه السياسة بجدية.

ومن الأفكار المحورية الناشئة عن مبادرة التعلم المتبادل ضرورة الحوار مع الرجال. إن المرأة والسلام والأمن ليست مجرد مسألة تخص المرأة. ولتحقيق المساواة الحقيقية بين الجنسين، يجب أن يعمل الرجل والمرأة جنبا إلى جنب. فلدينا عدد من الرجال المدافعين عن المسائل الجنسانية يشاركون في هذه المبادرة، وكان لهم إسهامات قيّمة في العملية.

إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ينطوي على جميع أوجه منع نشوب الصراعات وتسويتها وفي التعمير بعد انتهاء الصراع. والرجال المشتركون في هذه العمليات يجب أن يكونوا على اقتناع بصلة القرار بعملهم. ونظرا للطابع الأبوي للعديد من المجتمعات، يستطيع الرجال، بل ينبغي أن يكونوا قدوة إيجابية للفتيان الأصغر سنا. وبهذه الطريقة، سيصبح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) مسألة معيارية عالمية بدلا من مسألة تتعلق بالمرأة. إن السلام ليس مستداما ولا يمكن استدامته بدون دعم جميع أعضاء المجتمع.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشير إلى دعم أيرلندا الحار لميشيل باتشيليت ولجهاز الأمم المتحدة لشؤون المرأة، المنشأ حديثا. وأنا أثق بأن العمل الأساسي للجهاز سيكون نافعا لحياة النساء والفتيات اللواتي يعانين أو ما فتئن يعانين من فظائع الصراع، ولا سيما الفظائع التي تستهدفهن تحديدا. إن دعم المجتمع الدولي للجهاز سيكون جزءا لا يتجزأ من نجاحه. ومن دواعي سروري أن أؤكد أن أيرلندا تتعهد برصد مليون دولار لجهاز شؤون المرأة في هذا العام. ونحن نتطلع إلى الاطلاع عما سيُحرز من تقدم.

وأود كذلك أن أحيي العمل المميز لمارغوت فالستروم، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في الصراع المسلح. فقد ركزت اهتمام العالم على موجة أعمال العنف الجنسي الذي لا يمكن قبوله، التي وقعت مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولدى قيامها بذلك، فإنها تضمن اتخاذ إجراءات لتقديم الجناة إلى العدالة. إن التزامها بالقيام بدورها كممثلة خاصة للأمين العام وعزمها على ذلك يمثلان أمرا حيويا في تحول مشهد الإفلات من العقاب الحالي إلى إرث لسياسة عدم التسامح معه إطلاقا.

كما ترحب أيرلندا بآخر تقرير للأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن (S/2010/498). ونلاحظ بشكل خاص التوصيات الشاملة واستكمال مجموعة المؤشرات التي ستستخدم لرصد تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على المستوى العالمي. كما نرحب ترحيبا حارا بتقرير الأمين العام الأخير عن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466)، ولا سيما خطة عمل السبع نقاط الواردة فيه والمتسمة بالتصميم والاستشراف. إن الالتزام بتخصيص ١٥ في المائة من الأموال التي تديرها الأمم المتحدة لدعم بناء السلام للمشاريع التي تستهدف بشكل رئيسي تلبية الاحتياجات الخاصة للمرأة، والنهوض بالمساواة بين الجنسين، جديرة بالثناء على نحو خاص.

إن الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تمثل معلما هاما في بلورة برنامج عمل المرأة والسلام والأمن. والأحداث التي تحيي هذه الذكرى، هنا في نيويورك وعلى نطاق العالم، تسلط الضوء على التقدم الهام الذي تم إحرازه، ولكن أيضا على الطريق الطويل الذي لا يزال يتعين قطعه. لقد أصبح تواجد المرأة ملموسا أكثر في مجالات عديدة، بما في ذلك حفظ السلام والوساطة والانتعاش بعد انتهاء الصراع. ولكن مع ذلك، لا يوجد مجال للتقاعس. فمجرد الأحداث الأخيرة التي وقعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية تكفي للتدليل على العمل الكثير الذي ما زال يتعين القيام به.

إن أهداف ومبادئ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تشكل الركيزة التي تستند إليها المبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة ذاته. وحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي في الصراع المسلح ومشاركتهن في تسوية الصراع وبناء السلام بعد انتهاء الصراع يمثلان جزءا لا يتجزأ من صون

السلم والأمن الدوليين. وعلينا ألا ننسى ذلك. وفي هذا السياق، تشيد أيرلندا باستمرار الاهتمام الذي يوليه المجلس للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أندراز ريدار، المدير العام لوزارة الخارجية لسلوفينيا.

السيد ريدار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر أوغندا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن المرأة والسلام والأمن. وأود أن أشكر، كذلك، الأمين العام ووكيلة الأمين العام للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، السيدة باتشيليت، والضيوف الموقرين الآخرين على بياناتهم اليوم.

وتؤيد سلوفينيا بالكامل البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلى به ممثل كوستاريكا بالنيابة عن شبكة الأمن البشري.

لقد أقر القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن بأن المرأة ليست مجرد ضحية للصراع المسلح، وبأن لمشاركتها على قدم المساواة وبصورة كاملة أهمية حيوية في منع نشوب الصراع وحفظ السلام وتسوية الصراع وبناء السلام والانتعاش بعد انتهاء الصراع.

وعلى مدى الأعوام العشرة الماضية، تم القيام بالعديد من الأنشطة لتعزيز دور المرأة خلال الصراع وبعد انتهائه. ولكن هذه الذكرى السنوية تذكرنا بأنه على الرغم من تلك الجهود ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في مجال حماية المرأة وتعزيز مشاركتها على مستوى اتخاذ القرارات وتسوية الصراعات وفي عمليات السلام.

إن العنف ضد المرأة، ولا سيما العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، يستشري في الصراعات. وقد أظهرت الأحداث الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن المرأة ما زالت تمثل هدفا متعمدا للظلم والعنف الجنسي خلال الصراعات وفي المرحلة التي تعقبها.

ويتناول الأمين العام في تقريره (S/2010/498) أنشطة الأمم المتحدة في إطار تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويبين التقرير النطاق الواسع للأنشطة المضطلع بها خلال الأعوام العشرة الماضية. ولكن تجزئة تلك الأنشطة تبرز الحاجة إلى ترشيد وتنسيق أعمال جميع أعضاء المجتمع الدولي. وتدعم سلوفينيا توصية الأمين العام لبلورة إطار شامل وحيد يتشكل من مجموعة من الأهداف المتفق عليها والمعايير والمؤشرات لإرشاد تنفيذ القرار خلال عقده الثاني.

إننا نرى أن مسألة المرأة والسلام والأمن بحاجة إلى تناولها بطريقة كلية وشاملة. ونرحب بقرار مجلس الأمن بالمضي قدما بمجموعة المؤشرات التي بلورها الأمين العام لتعقب سير تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في حالات الصراع المسلح، وكذلك في حالات ما بعد انتهاء الصراع وفي حالات أخرى. ونأمل أن يتم تفعيل المؤشرات الآن.

كما أن سلوفينيا تدعم إنشاء فريق عامل مكرس لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ولتقديم التوصيات إلى مجلس الأمن بشأن سبل سد الفجوات ومعالجة التحديات بغية الإسراع في تنفيذ القرار.

وينبغي اتخاذ خطوات أقوى لمعالجة المساءلة وإنهاء إفلات مرتكبي الانتهاكات من العقاب. وينبغي لمجلس الأمن أن يفرض تدابير هادفة وتدريجية ضد جميع الأطراف في الصراع، المسؤولة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي. وينبغي أن يكون العنف الجنسي عنصرا يحظى بالأولوية في جميع قرارات مجلس الأمن التي تحدد ولايات لجان الجزاءات.

وتقع علينا جميعا مسؤولية تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إن بلورة خطط العمل الوطنية هي الوسيلة الرئيسية التي من خلالها تتعهد الدول الأعضاء بالوفاء بمسؤولياتها. وأود الإبلاغ بأن سلوفينيا قد أوشكت أن تستكمل وتعتمد خطة العمل تلك. والهدف هو الربط من جديد بين الأنشطة الوطنية والدولية القائمة التي تعالج

المفهوم الأعم للمرأة والسلام والأمن من أجل تحويلها إلى التزامات سياسية حقيقية والإسراع في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والإسهام في تمكين المرأة وحمايتها.

وفي سلوفينيا، تشكل المساواة بين الجنسين أولوية ليس في مجال حقوق الإنسان والتعاون الإنمائي فحسب، بل أيضا في سياسة الأمن والدفاع. ومنذ عام ٢٠٠٨، قمنا بالكثير لتعزيز المساواة بين الجنسين في قطاع الأمن والدفاع. وتشمل هذه الأنشطة التوعية والتدريب واعتماد التعديلات التشريعية وتدابير أخرى، بما في ذلك اعتماد مدونات السلوك. إن الاستراتيجية المعتمدة مؤخرا بشأن مشاركة جمهورية سلوفينيا في العمليات والبعثات الدولية تعزز الفرص المتساوية فيما يتعلق بتلك الجهود على جميع المستويات بصرف النظر عن نوع الجنس.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لتشجيع مجلس الأمن على الاستمرار في تناول مسألة المرأة والسلام والأمن، وعلى السعي إلى أكثر الوسائل فعالية لتحسين حالة المرأة في الصراع المسلح. وباعتماد نهج شامل للأمم المتحدة، وبزيادة ملكية الدول الأعضاء لأنشطتها، يمكن إنهاء محنة المرأة في حالات الصراع المسلح وفي مرحلة ما بعد الصراع المسلح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة باثابيل دلاميني، نائبة وزير التنمية الاجتماعية في جنوب أفريقيا.

السيدة دلاميني (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة. كما نشكر الأمين العام على تقريره عن الموضوع قيد النظر (S/2010/498).

ويؤيد وفدي البيانين اللذين سيدلي بهما ممثل ناميبيا باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسيد رمضان لعمامرة، مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي.

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليرحب بتعيين السيدة باتشيليت. وكانت هذه الخطوة دليلا على الالتزام الراسخ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأمين العام بتحقيق أهداف وغايات النهوض بمشاركة المرأة بشكل كامل وعلى قدم المساواة في صون وتعزيز السلام والأمن الدوليين. ونود أن نؤكد لباتشيليت تعاوننا ودعمنا الكاملين في تنفيذها لولايتها. ونحن نقدر توجيه مجلس الأمن دعوة إلى جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة ليسهم بصورة منتظمة في عمل المجلس بشأن المرأة والسلام والأمن. ونحن مقتنعون بأن الكيان الجديد سيكون استراتيجيا جدا في تنسيق جهود المرأة في بناء السلام ومنع العنف الجنسي في الصراعات.

لقد مرت ١٠ سنوات منذ اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، في أعقاب اعتماد إعلان بكين ومنهاج العمل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويؤكد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من جديد ضرورة تنفيذ الالتزامات الواردة في هذه الصكوك، التي تهدف إلى معالجة حالة المرأة في الصراعات المسلحة. لقد كان اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في مطلع القرن الحادي والعشرين والألفية الجديدة معلما هاما في الاعتراف بالدور الذي قامت به المرأة وما زالت تقوم به في صون السلام والأمن الدوليين. وفي جنوب أفريقيا، أدت النساء دورا بالغ الأهمية في الكفاح من أجل التحرير، والانتقال إلى الديمقراطية، وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراعات والتنمية.

ونحن إذ نحتفل بمرور السنة العاشرة على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإن جنوب أفريقيا تعتقد أنه في حين تم إحراز تقدم في تنفيذ أحكام القرار، ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتحقيق أهدافه. وتمثل جلسة اليوم فرصة مثالية لاستعراض أثر التدخلات وتقييم التقدم المحرز من أجل تحديد الثغرات وتعزيز الآفاق الجديدة لتعميم وتسريع تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

في أفريقيا، يؤدي الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، فضلا عن المجتمع المدني، دورا محوريا واستراتيجيا في مجال منع نشوب الصراعات وتسويتها. والمرأة دائما

مستعدة للقيام بدور في مبادرات تسوية الصراع، مثل تعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون، وكلاهما بالغ الأهمية بالنسبة للسلام والأمن والاستقرار والازدهار. واتساقا مع هذه الجهود، وبغية تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في بناء السلام وحفظ السلام والأمن، أعلن الاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير ٢٠٠٩ الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠ عقد المرأة الأفريقية. وألزم كذلك منظماته دون الإقليمية ودوله الأعضاء باستخدام أطر القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) لإدماج السياسات المتعلقة بنوع الجنس والبرامج والأنشطة بشأن الصراع والسلام، وبإنشاء البرامج الاستشارية الإقليمية المعنية بالسلام لتبادل المعرفة والمعلومات وتنسيق الاستراتيجيات.

وقد بدأ منتدى حوار المرأة في جنوب أفريقيا حوارا بين نساء جنوب أفريقيا والنساء في البلدان التي تشهد صراعات، ولا سيما بوروندي، بشأن أفضل السبل لتعميم المنظور الجنساني في بعثات السلام في أفريقيا وخارجها. وأُنشئت مبادرة إشراك المرأة الأفريقية في مفاوضات السلام في عام ٢٠٠٧، وهي مبادرة أخرى من جنوب أفريقيا حيث تحدد المجندات وأعضاء المجتمع المدني خطة السلام ويناقشون استراتيجيات بناء السلام في القارة.

وتقف جنوب أفريقيا اليوم في مصاف أكثر الدول المساهمة بقوات في العالم، حيث تملك أكبر وحدة مجندات منتشرة في بعثات دعم السلام. وحاليا، تمثل الإناث ١٩ في المائة من أفراد قوة الدفاع الوطني في جنوب أفريقيا المنتشرة في عمليات دعم السلام.

ومن العار أن العنف الجنسي ضد النساء، ولا سيما في الصراعات المسلحة، ما زال موجودا، ولم يتم بعد معالجته بالكامل. ويشكل العنف الجنسي أحد المآسي الكبرى في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع، حيث تتحمل النساء والفتيات الوطأة ويصبحن في كثير من الأحيان الضحايا. ويشكل العنف الجنسي جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية عندما يرتكب كجزء من هجوم منهجي وواسع النطاق على السكان المدنيين من جانب دولة أو جهات فاعلة من غير الدول. ولهذا السبب، عندما تم إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، أوصت جنوب أفريقيا بإدراج العنف الجنسي ضمن الجرائم التي تحال إلى المحكمة، التي هي أداة لمكافحة الإفلات من العقاب.

ولهذا السبب بالذات أيضا تدين جنوب أفريقيا بأشد العبارات الممكنة حالات الاغتصاب الجماعي التي ارتكبت في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية في الشهرين الماضيين. ونحن ندعو إلى تحديد هوية مرتكبي جرائم الحرب هذه لكي تتسنى محاكمتهم. لقد ولّت أيام الإفلات من العقاب على حساب النساء والأطفال.

ويعتقد وفدي أن المشاركة الكاملة للمرأة في منع نشوب الصراعات وتسويتها أصبحت عنصرا بالغ الأهمية في التصدي لهذه المآسي على نحو كاف. إن تعيين النساء في المناصب القيادية وفي المستويات العليا كصناع قرار في عمليات توطيد السلام، وفي الحياة العامة وفي الحكومات الانتقالية يمكنه توفير حيز للمنظورات الجنسانية من أجل تسوية الصراعات وتحقيق الاستقرار.

وفي الختام، نحن نؤيد مجموعة من المؤشرات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2010/498)، ونحن واثقون بأن تطبيقها سيقطع شوطا طويلا نحو الإسراع بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). لقد قطعت الأمم المتحدة شوطا طويلا وأدت دورا بالغ الأهمية في تحديد دور المرأة، ولا سيما في حالات الصراع. ومع ذلك، ما زالت هناك حاجة إلى الكثير من الدعم لهؤلاء النساء. ويؤيد وفدي البيان الرئاسي بشأن المرأة والسلام والأمن (S/PRST/2010/22)، ويرحب باعتماده.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ما زال هناك عدد من المتكلمين المتبقين في قائمتي لهذه الجلسة. أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/١٥.

عُلقت الجلسة الساعة ١٤/١٠.